المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

الساحل الإفريقي

بين صراع النفوذ و متطلبات الأمن الجهوي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص الدراسات الإقليمية

إعداد الطالب :

محمد مقلاتي

إشراف الدكتور :

حكيم غريب

السنة الجامعية: 1437 -1438 هـ / 2016 -2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى سر وجودي نبع الرحمة والعطاء

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل أصدقائي ورفقاء دربي

إلى كل أساتذتي وأستاذاتي الكرام

إلى كل طالب علم مخلص في بحثه

أهدي ثمرة جهدي وعملي

محمد مقلاتي

شكر و تقدير

مصداقا لقوله عليه الصلاة وأزكى التسليم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد لك ربي حتى ترضى، والحمد لك إذا رضيت، والحمد لك بعد الرضا.

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه، وأن نسدي الشكر لمستحقيه، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف الدكتور "حكيم غريب" لقبوله الإشراف على مذكرتي، وعلى كل توجيهاته، وإرشاداته ونصائه القيمة، فله مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.

إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة، حفظهم الله ورعاهم.

والشكر موصول إلى اللذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة ولو بالكلمة الطيبة خلال إنجازي لهذه المذكرة.

محمد مقلاتي

ملخص الدراسة :

تعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات المهمة بعد أن كانت منطقة مهمشة ومعزولة أثناء سنوات الحرب الباردة، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي ظهرت في تلك المرحلة، ولكن لحسابات متعلقة بالإهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح ومشاريع الدول الكبرى والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة، وقد كان للتحولات التي افرزتها العولمة وتعددية المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية الجديدة، وتؤكد المعطيات الجيوسياسية إلى أن دول الساحل الأفريقي بحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء نفوذ إستراتيجي ومنطقة عبور مفضلة لمختلف أشكال التجارة المحظورة بالنظر لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها من الإتجار بالبشر إلى تجارة السلاح والمخدرات، ومع الإكتشافات البترولية أصبحت المنطقة مسرحا للصراع والتنافس الدولي بين قوى تقليدية، عالمية و قوى صاعدة، وعليه باتت المنطقة حلبة صراع فرنسية، وأوربية، وأمريكية وهذا فيه تهديد للأ من الجهوي و تفتيت مواقف دول الساحل ودول الجوار وتركيز الضغوط عليها، ومن ثم تفويض جهودها في البناء لحوار وتعاون إقليمي مثمر وفق مقاربة توافقية لا تقصي أحدا وتعد المقاربة الجزائرية شاملة ومتعددة الأبعاد و المستويات إقتصادية، وتنموية وسياسية، وأمنية في إطار بناء أمن جهوي متكامل يجمع كل الفواعل والأطراف دون إقصاء أو تهميش، كما تبقى الجزائر دورا محويا أساسا في بناء أمن جهوي يحصن دول الساحل الإفريقي من جهة من التهديد الأمني المستمر وصد مشاريع النفوذ وإستنزاف خيرات المنطقة من طرف القوي الكبرى وهذا من خلال تبني مقاربة تنموية شاملة وهذا هو الهدف الأساسي من الدراسة.

الكلمات المفتاحية : ساحل الإفريقي، أمن جهوي، تهديدات أمنية، مصالح أجنبية، مقاربة جزائرية.

Le résumé

La zone du Sahel africain est considérée comme l'une des espaces important après avoir été une zone marginalisée et isolée pendant les années de la guerre froide et ce n'est pas due aux interactions et conséquences de l'époque , mais aux raisons en relation avec le nouveau intérêt mondial et leurs relations avec des affaires et les projets des grands pays et des forces extérieurs ayant des ambitions dans la zone , les changement qui ont produit la mondialisation et la diversité des dangers ont eu comme conséquences, la transformation de la zone en une région de nouvelles menaces sécuritaires, et les données géostratégiques confirment que les pays de sahel africain par leur spécificité se sont transformés en région d'influence stratégique et en zone de transit préférable pour les différentes formes de commerce illicite, vue la difficulté de maitriser et de contrôler cette région, du trafic des êtres humains aux trafic de drogues st des armes .

Avec les découvertes pétrolières , la zone du sahel est devenu une saine de combat et de concurrence internationale entre les forces mondiales traditionnelles et de nouvelles forces émergentes, et pour ce , la zone de sahel est devenu une saine de combat Français, Européen et Américain avec tous ce que cela entraine comme menace de la sécurité régionale et la destruction des positions des pays de sahel et des pays de voisinage, et a partir de cela, limiter leur effort pour la construction d'un dialogue et d'une collaboration zonale productive selon une approche d'entente qui n'exclue personne, et l'approche Algérienne est considérée comme globale et multidimensionnelle sur les plans économique, politique et sécuritaire , dans le cadre de la construction régionale qui ressemble tous les acteurs et les partis sans exclusion ni marginalisation , et l'Algérie joue un rôle principal dans la construction d'une sécurité régionale protégeant les pays de sahel africains des menaces sécuritaires permanentes et la lutte contre les projets d'influence et d'exploitation des biens de la zone par les grandes forces et ce par l'adoption d'une approche de développement globale et c'est l'objectif principal de l'étude .

Les mots clés : le sahel Africain, la sécurité régionale, les menaces sécuritaires, leintérêtsétranges, l'approche Algérienne.

الرقم	الموضوع
01	شكر وتقدير
02	إهداء
03	ملخص الدراسة
04	مقدمة
05	**الفصل التمهيدي : الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم الأمن الجهوي (الإقليمي)**
06	المبحث الأول : مفهوم الأمن مرتكزاته وأبعاده.
07	المطلب الأول: مفهوم الأمن.
08	المطلب الثاني: مرتكزات الأمن وأبعاده.
09	المبحث الثاني : مفهوم الأمن الإقليمي (الجهوي).
10	المطلب الأول: الأمن الإقليمي من الأمن الوطني إلى الأمن الدولي.
11	المطلب الثاني: الأمن الإقليمي (الجهوي) ودوره في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية.
12	**الفصل الأول : الأهمية الجيو– سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.**
13	المبحث الأول : البعد الجغرافي والمجتمعي.
14	المطلب الأول: البعد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.
15	المطلب الثاني: المحددات التاريخية والمجتمعية لدول الساحل الإفريقي.
16	المبحث الثاني : الأبعاد السياسية والتنموية لمنطقة الساحل الإفريقي.
17	المطلب الأول: التحديات السياسية في منطقة الساحل الإفريقي.
18	المطلب الثاني:مشكل التنمية في منطقة الساحل الإفريقي.
19	المبحث الثالث : البعد الأمني تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي وتداعياته على الأمن الجهوي.
20	المطلب الأول: معضلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.
21	المطلب الثاني: الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي.
22	**الفصل الثاني : محاور الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى في منطقة الساحل الإفريقي.**
23	المبحث الأول : السياسات الدولية وتأثيرها على مستقبل الأمن الجهوي في الساحل الإفريقي.

24	المطلب الأول: الإرهاب والقواعد العسكرية وتهديد الأمن الجهوي.
25	المطلب الثاني: الإخلال بالإلتزامات الدولية وتنامي دور إسرائيل في منطقة الساحل الإفريقي.
26	المطلب الثالث: المساهمة المحدودة للمجتمع الدولي في تنمية منطقة الساحل الإفريقي.
27	المبحث الثاني : النفوذ المستمر على منطقة الساحل.
28	المطلب الأول: التغلغل الإسرائيلي في الساحل.
29	المطلب الثاني: التنافس الصيني الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي.
30	المطلب الثالث: النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.
31	المطلب الرابع: أهم المبادرات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل.
32	**الفصل الثالث : المبادرات الدولية والإقليمية لهندسة الأمن الإقليمي (الجهوي) في منطقة الساحل الإفريقي**
33	المبحث الأول: الإستراتيجية الإقليمية والدولية لمحاربة التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي.
34	المطلب الأول: على المستوى الإقليمي.
35	المطلب الثاني: على المستوى الدولي.
36	المبحث الثاني: دور القوى الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي
37	المطلب الأول: دور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الساحل الإفريقي.
38	المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.
39	المبحث الثالث: الجهود والآليات الجزائرية لتكريس مبدأ الشراكة من أجل الأمن والسلم في دول الساحل.
40	المطلب الأول: اللآليات الجزائرية لهندسة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي.
41	المطلب الثاني: مجلس السلم والأمن الإفريقي ودوره في تكريس الأمن الجهوي.
42	الخـــــــاتمة
43	الملاحق

تعد منطقة الساحل الأفريقي واحدة من المناطق التي تعاني من صراعات ونزاعات معقدة ومزمنة، فالتطورات التي عرفتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة أكسبتها أهمية إستراتيجية دولية، فهي تتقاسم من خلال تاريخها وجغرافيتها وحاضرها في علاقاتها مع الدول الغربية في تلك الأطماع والمصالح المتجددة عبر طوال الحقبة الإستعمارية، إلى غاية نيل إستقلالها من القوى العظمى، غير أن ذلك لم يكن إلا خريطة طريق للقوى الكبرى لجعل منطقة الساحل منطقة صراع ونفوذ، حتى باتت لها مكانة في غاية الأهمية في التوازنات والصراعات الدولية التي تعرفها القارة السمراء، وبذلك أصبحت المنطقة تحظى بأهمية كبرى ضمن أولويات وإهتمامات القوى الكبرى منها التقليدية مثل فرنسا، والقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والصين إضافة إلى إسرائيل وتركيا... فمنطقة الساحل الأفريقي تكتسي أهمية بالغة قديمًا وحديثًا، ولعلنا بذلك من خلال هذه المذكرة لا نقصد المفهوم القديم والتقليدي حسب التقسيمات التاريخية، ولكن بداية من فترة الإستعمار والقوى الكبرى تتنافس على خيرات المنطقة مستغلة في ذلك كبر مساحة الساحل الأفريقي والفضاء الجغرافي المميز المتواجد فيه الذي يشمل من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملة السودان بدولتيه تشاد، والنيجر، وموريتانيا.

وفي ظل إعادة ترتيب النظام الدولي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، مثلت منطقة الساحل الأفريقي المجال الحيوى للقوى الكبرى المتصارعة والمتنافسة على المجالات الحيوية، أولها لما تمثله منطقة الساحل الأفريقي من موقع جيوأستراتيجي حيوي، وثانيا لما تحتوي عليه من موارد ذات أهمية لهذه القوى الكبرى لربح مجالات إضافية من المصالح في إطار صراع النفوذ على المكانة الإستراتيجية والإقتصادية،

وبين القوى المنافسة يتضح صراع النفوذ بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وإسرائيل على المنطقة كل هذه الصراعات المصالحية، يتبادر لذهننا مشكلة في غاية الأهمية وهو تنامي التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب العابر للحدود وتجارة الأسلحة والبشر وتحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة مما جعل دول الساحل الأفريقي تبحث عن مفهوم جديد لحماية حدودها ومصالحها من خلال محاولة من جهة التقليص من مصادر النفوذ للقوى العظمى ومن جهة أخرى البحث عن متطلبات بناء أمن جهوي (إقليمي) لتحقيق معادلة الأمن والتنمية في إقليمهم الجغرافي.

أولا : الإطار المنهجي للدراسة.

1) الإشكالية

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تطورات أمنية ورهانات إقليمية ودولية في السنوات الأخيرة مما جعلها منطقة ذات أهمية إستراتيجية للقوى العظمى من خلال التواجد المستمر في المنطقة وتنامي التهديدات الأمنية في ظل غياب رؤية لمفهوم أمن جهوي، وبناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لدول الساحل الأفريقي أن تؤسس لأمن جهوي في ظل صراع النفوذ بين القوى الكبرى على موارد المنطقة ؟

وعليه يمكن تقسيم الإشكالية بدورها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالأمن الجهوي؟
- ماهو الخطر الذي تعرفه منطقة الساحل؟ وماهي أهم الموارد الموجودة بالمنطقة؟

2) فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في مايلي:

- كلما زادت ثروات منطقة الساحل الإفريقي وتكاثرت مواردها، زاد تنافس القوى الكبرى من أجل السيطرة والهيمنة عليها؛
- كلما زادت التحديات الأمنية والأزمات الجديدة تشابكا وتعقيدا في المنطقة، كلما ساعدت على استغلال القوى الكبرى للتواجد المباشر في المنطقة وتطلب تحقيق الأمن الجهوي (الإقليمي) بين دول الساحل.

ثانيا : مبررات إختيار الموضوع

إن الإهتمام بهذا الموضوع يرتكز على عدة حوافز تتمحور كلها حول الطبيعة الحيوية لهذه الظاهرة في مجال العلاقات الدولية، بإعتبارها تشكل أحد المسارات الرئيسية للعلاقات الإقليمية والدولية لدى دول الساحل الأفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، ويمكن إجمال هذه المبررات في:

- إن تناول هذه الدراسة من زاوية تحليل وتحديد هوامش أو مظاهر صراع القوى الكبرى في منطقة الساحل، قد يساهم في توضيح الرؤى الإستراتيجية لصناع القرار في دول المنطقة من حيث رسم مجالات التحرك والتفاوض والتعامل مع كلا السياسات على مختلف الأصعدة الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية لبناء أمن جهوي؛
- إن الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع رغم أنه حديث من حيث إشكالياته وخضوع فرضياته لديناميكية في المدى المتوسط على الأقل، تغري بشكل كبير لإدخاله في دائرة البحث الأكاديمي، ولو بشكل تمهيدي إلى حين إكتمال ملامح الظاهرة في حقبة زمنية معينة مستقبلا؛

- إن الإهتمام الأكاديمي بواقع وآفاق السياسة الأفريقية لكل القوى الكبرى بعد الحرب الباردة، لاسيما من زاوية تحديد مظاهر النفوذ بينهما، قد يساهم في إثراء إطار مرجعي أكاديمي في دراسة الأقاليم.

أما عن الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع فتتمثل في:

- إرادة الباحث التخصص في الدراسات الإقليمية في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تعرف منطقة الساحل الأفريقي أزمات متعددة تقليدية وجديدة، وهذا ما زاد في إصرار الباحث في دراسة هذا الموضوع؛
- الفضول في معرفة خلفيات تزايد الإهتمام الإقليمي والدولي بمنطقة الساحل الإفريقي رغم أن المنطقة تظهر على أنها ساحل من الأزمات والمشاكل المتراكمة على كافة الأصعدة؛
- شعوري بالمسؤولية تجاه وطني الجزائر، جعلني أصر على تقديم هذه الدراسة لتسليط الضوء على التهديدات الأتية من منطقة الساحل الإفريقي والتي أصبحت تشكل خطرا على الأمن والإستقرار الجزائري، كما جعلني أسعى إلى تقديم مقترحات وحلول قد تساهم في تطوير الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في تلك المنطقة حاضرا ومستقبلا.

ثالثا: المناهج المستخدمة

إن دراستنا لموضوع دول الساحل الأفريقي بين صراع النفوذ الدول الكبرى ومتطلبات الأمن الجهوي، تفرض علينا عدم الإكتفاء بمنهجين وذلك لوجود عدة مؤشرات ومتغيرات، ومن المناهج التي يمكن توظيفها في الموضوع وهي :

1. **المنهج التاريخي:** تم إستخدامه في عرض مسار التحولات التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي والتي أثرت بدورها على طبيعة السياسة الخارجية

الجزائرية التي رافقت هذه التحولات، ومن جهة فإن موضوع الأمن الجهوي في منطقة الساحل الأفريقي يحتاج إلى قراءة معمقة للتاريخ وفهم جيد لأهمية الإستراتيجية والجغرافية ودراسة إنعكاسات المعطيات السياسية والتاريخية والإقتصادية والثقافية، وإمكانية فهم الواقع في ضوء صراع النفوذ الغربي على منطقة الساحل الأفريقي.

2. **منهج التحليل الوصفي:** لقد وظفنا المنهج التحليل الوصفي في عملية تحليل لكل السياسات الغربية في منطقة الساحل الأفريقي لتحقيق مصالحها.

رابعا: هدف الدراسة

إن الهدف الأسمى من هذه المذكرة هو محاولة إظهار وإبراز بعض الدلالات العميقة التي يثيرها موضوع أمن الساحل الأفريقي في ظل تواجد ملحة من طرف القوى الكبرى في إستغلال موارد هذه المنطقة وإضعاف حكوماتها وخلق بؤر التوتر ، ومن جهة البحث عن الأسباب المنتهجة لهذه التهديدات والصراعات الدولية، رغبة في إيجاد مقاربة شاملة من أجل تأسيس أمن جهوي (إقليمي) لحماية المنطقة، ومن جهة أخرى محاولة للمساهمة مني كباحث وخبير في المسائل الأمنية في إثراء التراكم المعرفي في حقل الأمن بكل مستوياته الدولية والإقليمية والجهوية في قارتنا.

خامسا : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

❖ **تحديد المفاهيم**

يعد أسلوب ضبط المصطلحات والمفاهيم من أهم الركائز المعتمدة في البحوث والدراسات العلمية فقد جرت عادة الباحثين في دراساتهم العلمية استهلال هذه الأخيرة بتحديد وتعيين مصطلحاتها أولا ، ثم بيان وضبط دلالاتها ثانيا وذلك نزولا عند متطلبات المنهج العلمي ومقتضيات البحث الأكاديمي من جهة ، وتيسيرا لفهم

وإستيعاب الدراسة وكذا تأطير لمعانيها وتقييد لأبعاد التحليل فيها من جهة ثانية، وجاءت ضرورة التعرض لدلالة التنافس، فما هو التعريف الذي يمكن تقديمه للتنافس ، خاصة وأنه يشتمل على عدة تعاريف وحالات وصور؟

1) **صراع النفوذ:** يحاول كرسيين هولبروبد الإجابة عن هذا السؤال بقوله: "إن صراع النفوذ هو عامة أقل شدة وأقل حدة من الصراع، ويمكن ممارسته في مجال السياسة والإقتصاد أو حتى في المجالات الإستراتيجية والعسكرية، وتكون فيه الأزمات قليلة التكرار أو قليلة الخطورة وفي الحالة التي يتم فيها مزج المنافسة بين القوى الكبرى بإجراء من إجراءات التعاون، فإن تيارات الإستقطاب داخل النظام تكون والحالة هذه أضعف مما تكون عليه في حالة حرب باردة "

وعليه فإنه بمعناه الشامل يستغرق مجالات عدة، إقتصادية وعسكرية وسياسية، وعليه يمكن للدراسة التطرق إلى المفهوم الإقتصادي للتنافس[1].

2) **التنافس في منظوره الإقتصادي:** إن التنافس، المنافسة أو التنافسية كلها بمعنى واحد في التعريف الإقتصادي له، هو مفهوم حديث لا يخضع لنظرية عامة تفسره، وبناءا على ذالك فإن الوصول إلى وضع تعريف دقيق له تواجهه صعوبات عدة، لكونه يتداخل في هذا الشأن ويتشابك مع مفاهيم أخرى قريبة منه كالنمو والتنمية والإقتصاد إلى جانب أنه مفهوم ديناميكي يتغير ويتطور بإستمرار، ويشير هذا المفهوم حسب علماء الإقتصاد في الوقت الراهن إلى " قدرة الدول على رفع مستويات معيشية أفرادها " أما من حيث التعريفات الشائعة المعمول بها، فإنها تنقسم إلى فئات ثلاثة وهي:

[1] أعمر بوزيد ، **البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي – تنافس في إطار تكامل غرب المتوسط نموذجا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، بدون سنة)، ص 11.

- تلك التي تأخذ في الإعتبار أوضاع التجارة الخارجية للدول فقط؛
- تلك التي تشمل التجارة الخارجية ومستويات المعيشة؛
- تلك التي تتضمن مستويات المعيشة فقط.

إن صراع النفوذ كمفهوم وكظاهرة له علاقة ترابطية قوية بالصراع في مفهومه الشامل وعليه:

فقد يكون أحد مسبباته أو أحد أهم عوامل نشوبه، على النحو الذي يؤكده " توماس هوبز " [1] أو أحد أهم المتغيرات المتحكمة في درجة ونوعية عملية تفاعل عناصره المشكلة له.

كما قد يكون أيضا أحد صور ممارسته في درجة الأولى " تنافس سلبي " ، أو أنه قد يوصف أحيانا وهو في درجته القصوى " أي الصدام والحرب الشاملة " بالتنافس المدمر، أما بالنسبة للمنافسة السياسية فهي مبدئيا تعني الترجمة الضرورية والمنطقية لوجود الأحزاب السياسية في المنظومة الديمقراطية ، ولا معنى لتعددية حزبية دون تنافس سياسي يحدد قناته الطبيعية، ويترجم المشاركة السياسية إلى واقع ملموس، وتتمحور المنافسة السياسية عموما حول موضوع السلطة[2].

إن المنافسة هي موقف يتداخل فيه أهداف الفرد مع أهداف الأخرين ، بحيث تكون العلاقة بين تحقيق أهداف كل منهما سلبية وهو ما يعني أن سعيه لتحقيق هدفه يتقاطع أحيانا مع مسعى غيره ويكون عائقا أمامه ، كما تتضح المشاعر العدائية في المواقف التنافسية بين المتنافسين ، وتتخذ الإتصالات فيها بين الأفراد عادة وليس

[1] أعمر بوزيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] أعمر بوزيد، " **مفهوم التنافس** ، مجلة الجيش، العدد 563، جوان 2010، ص 61.

دائما ، منحى سلبيا يطبعه العداء أو الكره أو الإنتقام أو الشك أو الريبة وسوء الظن بالأخر.

سادسًا : الدراسات السابقة

الملاحظ العامة عن الدراسات الأكاديمية السابقة للموضوع المدروس، أنها في معظمها هي دراسات صادرة عن مراكز فكرية غربية ، وهو ما يجعل النقص الفادح للدول الساحلية إهتمامها بميدان العلاقات الساحلية . الصحراوية فمعظم الدراسات والتقارير الغربية والشرقية تصدر من معاهد متخصصة في الشؤون الأفريقية مثل : فرنسا وأمريكا وبريطانيا وروسيا والصين، أما المراجع باللغة العربية فهي قليلة جدا ما عدا بعض الدراسات المترجمة والمقالات المنشورة في الدوريات والمجلات المتخصصة مثل مجلة العلوم السياسية والسياسة الدولية، عكس المجلات الغربية التي إهتمت بالمنطقة لدرجة إنشاء مراكز متخصصة " كمركز الأبحاث حول الصحراء " والذي مقره بواشنطن تحت إدارة Jeremy Keenan ومن الكتب نجد Jean Farancois Bayart تحت عنوان : La Politique Africaine de Francois Mitterran (Paris : Edition , Karthala , 1984) ويتناول هذا الكتاب سياسة الرئيس فرانسوا ميتران منذ توليه الحكم ، حيث كان مهتم فقط بأفريقيا الفرانكفونية التي تعد منطقة نفوذ فرنسية ، كما نجد كتاب لكاظم هاشم نعمة، **أفريقيا في السياسة الدولية** (ليبيا : طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2005) ، حيث تناول هذا الكتاب أفريقيا كإقليم واحد في سياسات الدول الكبرى كفرنسا وأمريكا والصين وروسيا وبريطانيا، ومن المجلات والدراسات التي تناولت موضوع الساحل الأفريقي نجد مجلة (L'Afrique Contemporaine) في العدد الصادر عام 1998 تحت عنوان (les aides l'Afrique en questions) ، حيث تطرقت

إلى مسألة المساعدات الفرنسية وطريقة تأثيرها في سياسات الدول الأفريقية ، بحيث تمنح فرنسا دائما المساعدات للدولة التي لها دور وتأثير في المنطقة ، أما في مجلة comparative political studies في العدد الذي نشر في 2006 في دراسة ل Mehdi Taje تحت عنوان Sécurité et stabilité dans le sahel Africain حيث ركز على عامل الأمن والإستقرار في الساحل الأفريقي كشرطان ضروريان من أجل إستتباب السلم والأمن في المنطقة وإضافة إلى العديد من المجلات التي تهتم يالشؤون الأفريقية حيث تختص في تناول القضايا الأفريقية السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية والأدبية منها مثل مجلة Jeune Afrique التي تتناول الشؤون الأفريقية وعلاقاتها بالدول الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى مجلات Politique Africaine et Politique internationale ضف لهذا وجود العديد من التقارير مثل تقرير خاص بالحرب الأمريكية على الإرهاب في شمال أفريقيا وفي مناطق الصحراء والذي يحمل عنوان The trans-Saharan Counter Terrorism Initiative the USA War on terrorism in North Africa سنة 2007 ركزت هذه الدراسة على المبادرة الأمريكية في مكانة الإرهاب عبر الصحراء وذلك من خلال نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لظاهرة الإرهاب في المنطقة، كما تصفحنا عدة أطروحات أكاديمية نذكر بعضها خاصة المتعلقة بالموضوع المدروس ومنها :

- الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية ، تطرق فيها الطالب إلى الرؤية والمقاربة الجغرافية في معالجة ومواجهة الرهانات التي تواجه الأمن الأقليمي والوطني إنطلاقا من الجوار مع منطقة الساحل الأفريقي؛

⇦ المشكلة الأمنية في الساحل الأفريقي، حاول الباحث فيها حصر أغلب المشاكل والتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل الأفريقي في غياب رؤية أمنية مشتركة لدول المنطقة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

سابعا: الإطار المكاني والزماني للدراسة

1) **تحديد مكان الدراسة :** تشمل هذه الدراسة منطقة الساحل الأفريقي ، مع التركيز على دول التماس مع الجزائر أو الدول التي لها حدود مع الجزائر، وهي بالأساس مالي والنيجر وموريتانيا، وبالنظر إلى التطورات التي عرفتها المنطقة في السنوات الأخيرة، وما نتج عنها من إمتداد للتهديدات المتعددة الأبعاد للجزائر، رأينا بضرورة تمديد مجال الدراسة لتشمل دول في المنطقة، تربطها علاقة تفاعلية، صراعية بين القوى الكبرى في منطقة الساحل.

2) **تحديد زمان الدراسة:**

إن التواجد المستمر للدول الكبرى في منطقة الساحل ليس وليد اليوم بل يمتد لحقبات تاريخية طويلة تتراوح فيها درجات النفوذ بين القوة والهدوء من فترة إلى أخرى ولكن بداية إهتمام القوى الكبرى بمنطقة الساحل بدأ يتصاعد خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى غاية اليوم ولهذا من الصعوبة تحديد الفترة الزمنية لأن الدول الكبرى موجودة دائما إما في الخفاء أو العلن لحماية مصالحها في المنطقة دون حاجة إلى وقت أو زمن.

ثامنا : تقسيم الدراسة

إستنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة ، سيتم تناول الدراسة وفقًا للبناء المنهجي التالي:

الفصل التمهيدي : سيتم فيه مناقشة الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الجهوي (الأقليمي) بالتركيز على السياق المعرفي وتطور مفهوم الأمن وأبعاده، إضافة إلى الأسس والمتغيرات التي يقوم عليها الأمن الجهوي.

الفصل الأول : ركزنا فيها الأهمية الجيو – سياسية لمنطقة الساحل الأفريقي من خلال إبراز دور العامل الجغرافي وعلاقة الثروات الطبيعية بالأمن في منطقة الساحل الأفريقي والأهمية الجغرافية والتاريخية والمجتمعية للساحل.

الفصل الثاني : تحاول الدراسة الكشف والفحص عن محاور الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى في منطقة الساحل الأفريقي من خلال تنافس هذه القوى على الموارد الطبيعية والإقتصادية وبناء مشاريعها الإستعمارية كالقواعد العسكرية وإعطاء دور لأسرائيل في المنطقة تحت مسمى حماية ونشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب.

الفصل الثالث : والأخير فتسعى هته الدراسة إستعراض الجهود والآليات الإقليمية والدولية في منطقة الساحل لتكريس وتأسيس الأمن الجهوي في المنطقة.

الفصل التمهيدي

الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم الأمن الجهوي

تمـهيد

كان إهتمام الدول بالأمن ولا يزال أمرا بالغ الأهمية، إذ تحتل مواضيع الأمن الصدارة في المعالجة على كل المستويات الرسمية وغير الرسمية، العلمية وحتى العامة، لأن بقاء الإنسان وتطوره ورفاهيته مرهون بالحفاظ عليه.

وقد إختلفت درجة الإهتمام بهذا الموضوع على مر العصور، حسب تطور الحياة الإنسانية وظهور تحديات وتهديدات جديدة وقد إزداد الإهتمام به حاليا، في هذا القرن الجديد إن أمكن القول، نظرا لتعدد عناصر الأمن، إذ أصبح يشمل ويمس كل مناحي الحياة الداخلية والخارجية، فأضحى الفصل بين مواضيع الأمن ومستوياته ضربا من الخيال [1]، وما كان ينظر إليه سابقا على أنه ثانوي ولا يدخل في المعالجة الأمنية أصبح اليوم رئيسا ويشكل ركيزة أساسية للأمن كالبيئة مثلا، أو مجالات أخرى ، فقد زالت النظرة التي كانت تعتبر أن ما يمس الحياة الداخلية لا يهم الحياة أو المستوى الخارجي حيث كان هناك فصل بين مستويات الأمن المختلفة (الوطني – الدولي)، وإن كان من المفكرين من قسمها إلى ثلاثة أو أربعة وحتى خمسة مستويات، وقد اعتمدت التقسيم الثلاثي لأنه يتماشى وموضوع البحث ، وبالضبط ركزت على الأمن الجهوي تحديدا، ذلك الذي يتعلق بأمن عدة دول تربطها علاقات إنتماء جغرافية، تاريخية، دينية، جوارية أو حتى مصلحية، يتطلب دولة إقليمة مركزية في مجال دفع عوامل الجذب، والحد من عوامل التباعد، وتأكيد الهوية والمصير المشترك، تحديد المصادر

[1] - Marie Claud Snoots , **Dectionnaire des relations internationales** , Paris , Dallog , 2003; p; 455.

الرئيسية المهددة للأمن الإقليمي، وبالتالي فإن الأمن يتعلق بدراسة الإستراتيجية التي تتبعها الدولة لحماية أمنها في المحيط الإقليمي أو الدولي ، وتوجد عدة نماذج يتصور أن تعمل الدولة في إطارها لتحقيق الأمن الإقليمي من خلال الترابط أو التعاون أو كليهما ويمكن القول مع كل من يعتقد أن الإقليمية تعد أحد الموضوعات الرئيسية في مجال التنظيم الدولي، ذلك أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، إذ أنه من السهل إقامة تنظيمات إقليمية، يمكن أن تكون أكثر فاعلية وقدرة على الحركة مقارنة بالتنظيمات الدولية وذلك لما تملكه هذه النظم من قوة حقيقية مستقلة نسبيا عن النظام الدولي، فالإقليمية ليست بديلا عن العالمية بل هي خطوة على طريق تحقيقها[1].

إن الأمن الإقليمي وإن إختلفت تسمياته جهوي أو غيرها، يعتبر شرطا لكل مشروع تعاوني أو تكاملي، وهو يعني البحث عن الإستقرار الإقليمي في المجال السياسي – الإقتصادي والإجتماعي، ويرتكز على عمودين أو محورين: أولهما رفض التحالفات الجزئية وهذا لا يعني نبذ كل التجمعات ما تحت الإقليمية بل هذه التجمعات محبذة.

وأقصد بالتحالفات الجزئية تلك التي تعمل لخدمة مصلحة بعض الدول وتقصى دولا أخرى، وقد تكون تحالفات خارجية، وثانيهما يتمثل في مبدأ عدم قابلية تجزئة الأمن.

[1] – مصطفى بخوش ، **التحول في مفهوم الأمن وإنعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط** ، ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط ، أفريل 2008.

هكذا ظهر مفهوم جديد للأمن يشمل كل الجوانب السياسية الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية، حركة الأشخاص من بينهم اللاجئين، المهاجرين، والمرحلين، إلى جانب مسائل أخرى تظهر في الغالب على أنها سببا في زعزعة الأمن، إلا أن وراءها أسبابا حقيقية مثل مسألة الحدود، والنزاعات الإقليمية التي لها أسبابها هي الأخرى، ومنها خاصة مصالح الدول الأجنبية عن النزاع سواء بالمفهوم الجواري أو الجغرافي وهناك مسائل وتحديات وأخطار أخرى كالتلوث البيئي، الهجرة، الأسلحة المدمرة، أزمة الغذاء والمديونية، الإرهاب، أو بمعنى أخر كل المسائل الأمنية حسب المفهوم الشامل للأمن.

المبحث الأول: مفهوم الأمن مرتكزاته وأبعاده

إن الأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها ، فهو يمثل مشكلة من نوع خاص على إعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات والأحاسيس، بيد أن مجمع الباحثين في الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية يتفقون على أنه مفهوم غامض ومعقد، فهو ليس من المفاهيم المتفق عليها بصفة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع [1].

[1] سليمان عبد الله الحربي **: مفهوم الأمن ، مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)** ، المجلة العربية للعلوم السياسية، صيف 2008 ، ص 09.

[2] David A.Badwin **, security of the cold war, world politics** , N; 48, 1995,p,13.

وعليه فقد أثيرت مسألة معنى المصطلح من جديد كمحاولة لتوسيع، وتعميق مأمورية الدراسات الأمنية، فبالنسبة للبعض يعود تحليل معنى الأمن إلى تعريفه [2]، أي إعطاءه معنا بيانيا مكثفا، أما آخرون كأمثال"أول وايفر" فقد ركزوا أولا على وضع تصور له conceptualiser، أي منحه مضمونا محددا وواسعا وأكثر تعقيدا وقابلا للإتصال عن طريق اللغة [*].

ويحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الأمنية بإعتباره يشكل موضوع بحث أساسي في كتابات، وإهتمامات دارسي حقل العلاقات الدولية، ويمكن حصر هذه الأهمية في مستويين الأول أكاديمي والثاني تطبيقي.

أما على المستوى الأكاديمي : فتتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في الأطر، والمقتربات النظرية، والكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية، إضافة إلى كونه نقطة إرتكاز منهجية للإنطلاق في دراسة المنظورات لتفسير التحولات الدولية المتعاقبة، فالأمن هو إحدى تركيبات وعمليات السياسة العالمية، " التي تشكل محورا لمناظرة ضمنية بين شتى الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية.

[*] Olé Waever بالنسبة إلى ، إذا ما نظرنا إلى عمله ككل نجد أنه تناول المسألة بطريقتين مختلفتين : ففي بداية أعماله ما أشغله هو صياغة مفهوم جديد للأمن لتحليل الإنشغالات الأمنية المعاصرة ، ومن هنا كان مفهومه عن الأمن المجتمعي ، أما في أعماله اللاحقة فقد تميز بمنهج يركز على الموضوع المرجعي ، اقترح أن ننظر للأمن في حد ذاته وفهمه ، أنه مصطلح ذاتي المرجعية ، ووضع تصور آمن للأمن لذلك أدرج بعدا لغويا في تحليله.

بينما **على المستوى التطبيقي** : تتجلى هذه الأهمية، من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا وإنعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية ببشكل توافقي أو تعارضي، إستنادا إلى مقوماتها وإمكاناتها الداخلية، وإرتباطا بتموقعها في العلاقات الدولية[1].

المطلب الأول: مفهوم الأمن

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع إستخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما طرح العديد من المقاربات النظرية حول مفهومه، فلا يعد إصطلاح الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما أنه لم يتبلور لكي يصبح حقلا علميا منفصلا عن علم العلاقات الدولية، تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية بدءا من وضع الفروض، وتحديد مناهج البحث الملائمة، وإختيار أدوات التحقيق العلمي، وقواعد الإثبات، والنفي، وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة تصل بنا إلى ضبط قانون يحكم ظاهرة " الأمن الوطني"[1].

وعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع الأمن فإن مفاهيم الأمن، قد غدت تنال إهتماما كبيرا لدى المفكرين، والمقررين في الكثير من الدول، كما برزت كتابات متعددة في هذا

[1] خالد معمري : **التنظيم في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص 18.

1 Alxander wendt **, anarchy is what state make of it , the social construction of power politics**, international organization , vol 46 , 1992. p .340.

المجال وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها " الأمن القومي الأمريكي " و " الأمن الأوروبي " و " الأمن الإسرائيلي " و " الأمن القومي السوفييتي " قبل تفككه[2].

لقد استعمل الأمن من طرف سيسيرو Cecero ، ولوكريتيوس lucretius للإشارة إلى حالة الشعور بالحرية من التهديد، ومنذ القرن السادس عشر أصبح يستعمل في إطار الأمن العام securit publica وحسب المؤرخ الذي إعتبر أن تطور مفهوم الأمن والحماية كمصطلح سياسي، ومفهوم مركزي تبلور منذ القرون الوسطى تأثرا بمفاهيم" pax romana " و " pax christiana " و تطور في القرن السابع عشر كمفهوم معياري مطبق على مفهوم أمن الفرد " الحماية الإجتماعية " و " الأمن الداخلي للدولة ، والأمن الخارجي للقوات المسلحة[2].

تقود كل هذه المعاني إلى الشعور الذاتي ، والجسماني بالأمن ، والأمان والحالة الموضوعية ، والمساواة ، والوضعية القانونية هذه المفاهيم تأثرت بالنقاش الخالي حول الأمن في العلوم الإجتماعية ، فقد سيطرة وحتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن بإختزاله في المجال العسكري ، وهذا إنعكس على الدراسات الأمنية التي إعتبرت الأمن كمشتق من القوة[3].

[2] - Billmcsweeny : **security , identity and interests** , cambridje university press , 1999, p 16.

[3] – عبد النور بن عنتر ، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 60 ، أفريل 2005.، ص 60.

وكان في السابق الأمن والإستقرار موجودان كتركيب عام للأفكار الأساسية التي طورت من عدة إتجاهات داخل الأدبيات الواقعية ، التي حاولت وضع تصورا مقاربا لمفهوم الأمن يقوم على عدد من المسلمات ، التي من شأنها تقديم فهم وتفسير أدق لتحول الأمن.

ويعتبر الإتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراساتها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لفهم الأمن ، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية ، تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية ، وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقاتها لتحصيل القوة ، وكل دولة تسعى لتحسين عناصر قوتها ، كما أنها تنظر للدولة الأخرى كتهديد لأمنها القومي [1]

تشير العلاقات الدولية في إحدى صورها ، إلى تلك العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي أيا كانت طبيعتها سواء سلمية ، أو تعاونية أو حتى تنازعية فهي تعطينا بإفرازاتها ، وأنماط تفاعلاتها إطارا مهما للأمن التقليدي يتضمن نقطتين مركزيتين [2] :

1 - الطبيعة التي تواجهها المجتمعات والدول.

2 - طبيعة التعامل والتفاعل مع هذه الدول.

لقد كانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية ، بغية توفير السلم والإستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر ، وبالتالي هو مبررا أساسيا لإنضمام

[1] - Krahmanam elke **: security collective cood or commodity ? european jourai of international relation** , 2008 , p 381.

[2] – خالد معمري : **مرجع سابق** ، ص 19.

الأفراد إلى تكتلات إجتماعية أكثر سببها الحاجة الأمنية الملحة ، ومن هنا بدأ ينطلق من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي أي بروز تشكل الجانب الهيكلي في تحديد مفهوم الأمن ومعناه[1].

إن دراسة مفهوم الأمن تتسم بالإختلاف والتوسع الكبيرين بين الباحثين والمهتمين بالأمن من حيث المفهوم ، وكذلك إلى شخصية ونفسية الباحث التي تتداخل ، وذلك راجع إلى المقاربة التي إستخدمت لتحليل المصطلح مع محيطه الجغرافي والسياسي والإجتماعي.

فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية ، يعني : حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ، ومن وجهة نظر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق يعني أي تصرفات المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[2].

ولعل من أبرز ما كتب عن الأمن هو ما أوضحه " روبرت مكنمارا " وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ، وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه " جوهر الأمن " ، حيث قال : " إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الإقتصادية ، أو الإجتماعية ، أو السياسية في ظل حماية مضمونه " وإستطرد قائلا : " إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة

[1] - Barry Buzan and lene hawsen, **are evilution of international security studies , cambridge university press**, 2009,p 11.

[2]- Pavl Robinson , **Dictionary of international security , united states of america , politik press**, 2008 , p 201.

للمصادر ، التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها ، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر ، أو في المستقبل "[3].

وفي هذا الإطار يكون المفهوم الشامل للأمن من وجهة نظري هو : القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمن إنطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية ، الإقتصادية والعسكرية ، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج ، في السلم وفي الحرب ، مع الإستمرار المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة [1] .

ولهذا عرف الأمن بكونه إلتزاما حكوميا بالأساس ، سواء نظرنا بمنظار ما بين دولاتي أو بمنظار دولاتي داخلي ، فالأمن بمفهومه الضيق كثيرًا ما أستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة ، التي تمس المواطنين وممتلكاتهم ، ثم الأمن ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل ، وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية ، إلى حد قيام الدول بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[2] [1] .

من خلال هذا يتبين لنا أن بناء المفهوم الأمني كان يقوم على إفتراضيين أساسيين وهما :

---

[3] - **Ibid** . P203.

[1] - Alexandre Defay **, La Geopolitique** , Paris : PUF, 2005 , p 59.

[2] - عبد المجيد صادق **: أمن الدولة والنظام القانوني الخارجي** ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، 1976 ، ص 7.

-طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج وحدة التحليل الأمنية ، أي من الخطر الخارجي التي تمثله الفواعل الأخرى.

-جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية ، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالإعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على التهديدات المباشرة.

إذا كان الأمن الجهوي من المنظور التقليدي تتعدد تسمياته على إعتباره تقليديا أو إستراتيجيا ، أو دفاعيا ، فإن تسمية الأمن الجهوي كمفهوم وظيفي تتعدد هي الأخرى ، إذ يطلق عليه المنظور المعاصر ، المنظور التنموي ، المنظور الشامل ، وغيرها ، وهو الشئ الذي يميز هذا المنظور عن سابقه هو شموليته لعدد من القضايا وعدم إقصاؤه على مسائل عسكرية أو دفاعية[1].

لقد تم دعم هذا المنظور من خلال مجموعة من الحقائق أهمها : التكاليف الإقتصادية للحروب ، وسياسة الإعتماد المتبادل ، التي تطبع التفاعلات الدولية ، كما أدى زيارة التفاعل ما بين دول الشمال والجنوب ، أزمة النفط عام 1973 ، مسائل التنمية الأخرى إلى عدم الإستقرار ، وهو الذي دفع عدد من الدارسين إلى تبني منظور جديد للأمن.

لقد حاول كارولين توماس (oline thomas) أن يركز على الأبعاد الإقتصادية للأمن القومي عندما عرف الأمن بمعنى داخلي للدولة وحدها ، لكن بمعنى تأمين نظام

[1] - Sophie chautard , **Dictionnaire de géopolitique** , paris , groupe studyrama , 2008 , p 25.

الغذاء ، نظام الصحة ، نظم المال ، نظم التجارة [2] ، غير أن كذلك توفير الإحتياجات الإنسانية الأساسية تعد جانبا مهما من جوانب الأمن القومي تقتضي أخذها بعين الإعتبار.

يعرف أولمان (Ulman) الأمن ، على أنه يعتبر أية محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة ، ومن بين التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجة الأساسية ، لا سيما بتعويض البيئة والكوارث الطبيعية[1].

بينما من جانب آخر نجد كولدزيدج (Kolodzeidj) ، يرى أنه من الواجب توسيع مفهوم الأمن الإقليمي للتعامل مع التحديات المتنوعة لعالم اليوم ، إن مؤيدو هذا الموقف نجدهم يدخلونه إما في حقل العلوم الإجتماعية ، وبالذات في ميدان الأمن الإقليمي لتشمل دراسته علم الإقتصاد ، علم النفس ، علم الإجتماع والأنثروبولوجيا (علم دراسة أصول الإنسان) ، أو يدخلونه في رزنامة واسعة من المشكلات ذات الطبيعة العالمية تحت عنوان الدراسات الأمنية ، التي تهتم بصفة أساسية بما يلي :

-العنف الداخلي المحلي ، الصراعات الداخلية ، الصراعات العابرة للدول ، المخاطر ، مرض نقص المناعة ، تهريب المخدرات، الديون العالمية ، الكساد الإقتصادي ، الإنفجار السكاني ، التلوث البيئي وإنتشار الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

[2] - جون بيليس وستيف سميث : **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص 412.

[1] - Hidak shinodu, **the concept of human , security historical and the oretical implication** , Londen , 2001 , p 59.

يعرف بوزان الأمن على أنه : " لا يمكن لأفراد والمجتمعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا إمتنعوا عن حرمان الآخرين منه ، وبتحقيق ذلك يعني إذا نظرنا إلى الأمن فإنه العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي ، فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ، بينما في سعيها للأمن فإن كل من الدول والمجتمع يجدان أنفسهما أحيانا في إنسجام مع بعضهما البعض ، لكن يتعارضان أحيانا أخرى ، يضيف بوزان قائلا : " أساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود " [1] .

في 3 جوان 1991 نشر بوزان مقالا في المجلة الأمريكية " شؤون دولية " ، بعنوان " السياسة الواقعية في العالم الجديد : أنماط جديدة للأمن في القرن 21 " ، يمكن تلخيص هذا المقال في مجموعة من النقاط في إقتضاب شديد ، فهي مهمة لأن باري بوزان يسعى ليؤسس مرحلة جديدة للأمن في القرن الواحد والعشرين ، من خلال أربعة نقاط رئيسية :

- عودة ظاهرة الدول العظمى ، وتعددية الأقطاب هذا ما يقلل المخاوف السياسية على الصعيد العالمي بينما تزداد على المستوى الإقليمي ، بمعنى أن الدول العظمى ستنقل منازعاتها إلى الأطراف ، لكن بصورة غير منهجية.

[1] - Barry Bouzan ; **people , state and fear , Anagenda for international Security studies in the poste – cold war , Havester what sheaft** , Nen York , 1991 , p 4.

-بروز الرأسمالية الليبرالية بعد سقوط الشيوعية ، " أكثر أشكال الإقتصاد السياسي فاعلية ، وأكثرها قبولا ".

-قيام جماعة أمنية تضم المراكز الرئيسية للقوة الرأسمالية ، أمريكا الشمالية ، أوروبا ، اليابان ، وأستراليا ، وما يميز هذه المجموعة هو أنها لا تستعمل القوة العسكرية في علاقاتها مع بعضها البعض.

من خلال ما أوردنا من تعاريف ، نرى أن مفهوم الأمن يفتقد من الناحية الأكاديمية إلى تعريف موحد ، فهو لا يتعلق بحالة معينة لنخبة أو طبقة ، أو جماعة عرقية ، لغوية ، أو دينية مسيطرة على صناعة القرار يعكس رؤياها الخاصة وإنما يتعلق بكل المجتمع الذي إطاره النظامي هو الدول والتي يمارس المجتمع من خلالها هذا المفهوم ، ومن ثم يتطلب تعاون كل المجتمع ويعكس الإدراك المشترك لمصادر الخطر ، وطبيعتها ، وأهدافها ، كما يستهدف المحافظة على كيان المجتمع وتماسكه وتطوره وحرية إرادته خاصة في حالة إختلال ميزان القوى في نظام متعدد الأقطاب ، خصوصا بين الدولة الأكثر قوة (النفوذ) والدولة الثانية أو الدولة الغير مستقرة . فقدرة قوة مهيمنة دوليا على منع قوة إقليمية أخرى من الهيمنة تتوقف على نوع توازن القوى في النظام الدولي الراهن.

المطلب الثاني : مرتكزات الأمن وأبعاده

من أبرز المرتكزات في عالم الأمن اليوم وفي زمن العولمة نذكر منها :

1/ <u>على المستوى المحلي</u> : إن إتباع سياسة تنموية رشيدة على المستوى المحلي ، يستلزم خلق نوع من التوازن بين متطلبات أمن الأفراد وأمن الدولة ، ويتحقق ذلك التوازن بين الإنفاق والصحة والتعليم من جهة والإنفاق العسكري من جهة أخرى.

لما أصبح أمن الأفراد وأمن الدولة ، لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الأخر ، فإن عملية إعادة بناء نظم وإقتصاديات من الواجب أن تبنى وفق إقتراب إنساني ، وأن تكون موجهة نحو خدمة وتحقيق أمن الأفراد ، وذلك عبر خلق مؤسسات كفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والرفاهية الإنسانية ، ولتحقيق الأمن على المستوى المحلي يجب التركيز على توفر الركائز التالية[1] :

-إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

-رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى من ينطلق إلى تأمينها.

-توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ، وذلك من خلال بناء قوة مسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي ومواجهة هذه التهديدات ، إذ يجب أن تتناسب معها وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء كان خارجيا أو داخليا.

2 -<u>على المستوى الإقليمي</u> :

[1] – جمال على زهران : **<u>تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب ، في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة</u>** ، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ، 2004 ، ص 73.

إن الأمن يرتبط بعلاقات الدولة بدول الجوار الجغرافي ، إذ أنه في ظل صعوبة وتعقيد وتشابك قضايا الأمن فإن التعاون الإقليمي يعد إطارا ملائما لمواجهة مصادر تهديد الأمن ، لاسيما في قضايا عدة كقضية اللاجئين على سبيل المثال.

في ظل محدودية دور المنظمات الإقليمية في حل المشكلات الأمنية الإقليمية، لاسيما بزيادة الإتفاقيات التجارية والإقتصادية ، فإنها مطالبة أكثر من وقت مضى بمزيد من الإهتمام بقضايا الأمن خاصة الإنسانية منها ، فإذا هناك بعض المنظمات التي تنبهت لمفهوم الأمن كالأسيان (رابطة أمم جنوب شرق آسيا) إلا أنه لازال دور المنظمات والتجمعات الإقليمية بحاجة لتفعيل فيما بين الدول لمواجهة التحديات الكبرى ، التي تواجهها مشكلة اللاجئين مشكلة الهجرة غير الشرعية ، مشكلة تجارة المخدرات ، مشكلة الجرائم الدولية [1].

3 <u>على المستوى العالمي</u> :

إن قضايا الأمن هي بالأساس كونية أو عالمية ، ومواجهاتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاون على المستوى العالمي ، ومن أبرز المتطلبات على المستوى العالمي لتحقيق الأمن نذكر [1] :

-إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة ليصبح أكثر إستجابة لمتطلبات الأمن خاصة الإنساني منه.

-ضرورة التوصل إلى أداة إلزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية.

---

[1] http: // – خديجة عرفة : **<u>مفهوم قضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين</u>** ، في الموقع www.emasl.com/content.asp-2- contentl.2630.

[1] – **<u>نفس المرجع</u>**. نفس الصفحة .

-إيجاد نموذج جديد للتنمية البشرية ، ولتحقيق هذا النوع من التنمية يتطلب درجة عالية من التعاون التنموي يتلاءم مع إلزامات الأمن ، كالتركيز على محاربة الفقر على المستوى العالمي ، ومكافحة إنتشار الأمراض والتلوث البيئي.

-إنه من الضروري تبني مفهوم الأمن كجزء من أجندة السياسة الخارجية ، مثل ما فعلت كل من اليابان وكندا ، حين وضعت المفهوم كأحد الأهداف الأساسية في سياساتهما أثناء تقديم مساعدات ومعونات خارجية، إذ تشترط توظيف أو توجيه تلك المساعدات في مشروعات بناء القدرات الذاتية للأفراد والمجتمعات المحلية لتوفير مقومات الأمن ، وهذا ينعكس على تحسين نوعية الحياة للبشر في مساراتهم اليومية ، غير أن هذا في الواقع ما تستعمله الدول القومية طبقا لما يخدم مصالحهم القومية.

على ضوء ما سبق ، يتضح بأنه من الضروري التغيير الهيكلي لتحقيق الأمن بدل الإعتماد على محورية الدولة والأداة العسكرية ، لكن ومع ذلك فإذا ما تم إستخدام القوة لتحقيق الأمن في مناطق النزاع أو تجاه أنظمة إستبدادية شرسة ، فهذا ولا بد أن يتم بطريقة قانونية وجماعية وتحت مظلة المنظمات الدولية ، إن الدول والمنظمات الدولية يجب أن تتفاعل معا لتشكيل قواعد العمل في مجالات الأمن ، إذ أن الدولة بمفردها أصبحت لا تستطيع مواجهة مصادر تهديد الأمن [1].

[1] – خديجة عرفة ، **مرجع سابق** ، ص 3 .

مع هذا التعدد في المرتكزات على مستويات مختلفة ، لا نتجاوز التصور التقليدي لمفهوم الأمن ، حيث تبقى الدولة فاعلا محوريا في الأمن [2] .

يمكن تحقيق أمن الدولة من خلال نهجين رئيسيين هما : الأمن من خلال الصراع أو الأمن من خلال التعاون لكن إذا يشير البعض إلى تغليب أحدهما على الأخر ، إلا أنه نرى من الضروري الجمع بينهما على ضوء ظروف الدولة ومحيطها الإقليمي ، والدولي وظروفها الداخلية .

إذن الأمن الإقليمي يمثل نقطة إلتقاء السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية ، لكن الأمن الحقيقي أساسا هو أمن الإنسان الذي هو أساس الأمن الإجتماعي والسياسي والإقليمي ، وهو يرتبط بقدرة المؤسسات السياسية على تحقيق التضامن الإجتماعي في الداخل والإستقلال الوطني والإقليمي في الخارج، وتبنى مفاهيم أمنية في إطار النظام الإقليمي أو الجهوي.

2- أبعاد (مجالات) الأمن :

[2] – لقد إقترن مفهوم الأمن في أغلب الأدبيات المتخصصة خلال فترة الحرب الباردة بالمجال العسكري ، وكان سبيل الدول تطوير قدراتها العسكرية من أجل التصدي للتهديدات ، التي تواجهها لكن بعد نهاية الحرب الباردة وبفعل التأثيرات التي خلقتها هذه النهاية انتقد عدد من المفكرين المعاصرين ، تصنيف مفهوم الأمن التقليدي وتقصيره في الجانبيين العسكري والمادي، ودعو إلى ضرورة الخروج من هذا الإطار الضيق الذي يعجز عن تقديم تفسيرات كافية ، ومقنعة حول المتغيرات، والسلوكيات الحركية المعقدة التي تميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وتبني مفهوم واسع يأخذ كافة الإعتبارات والأبعاد ، حيث ظهر هذا النقاش بين طرفين ، الأول يرى ضرورة توسيع هذا المفهوم ليشمل كل الجوانب (السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية ، البيئية ..) ، أما الثاني فيرى إستحالة توسيع الأمن والإبقاء على مجاله التقليدي ، مع توظيف مفاهيم جديدة كالأمن المشترك ، الأمن التعاوني ، الأمن المتبادل ، الأمن الجماعي.

إن شمولية الأمن تفترض له أن تكون له مجالات أو أبعاد عديدة ولهذا نجد باري بوزان (Barry Bouzan) قد حدد مجالات أو أبعاد الأمن في القرن 21 لتشمل خمسة مجالات[1] ، المجال السياسي ، المجال الإقتصادي ، المجال العسكري ، المجال المجتمعي ، المجال البيئ ، رغم أن بوزان قد طرح هذا الموضوع من منطلق تصور غربي ، والمركزية غربية في تصورها لأمنها الخاص محاولا في ذلك فرضه كأمر واقعي وحتمي على باقي دول العالم ، ولهذا يمكن أن نحدد مجالات الأمن على النحو التالي[2] :

أولا : البعد أو المجال السياسي :

يشمل البعد السياسي للأمن عدة أوجه منها ما يتعلق بعلاقة الدولة بمواطنيها ، ومنها ما يتعلق بعلاقة الدولة على المستوى الخارجي أو الدولي ، أي يهدف هذا الأخير إلى الحفاظ على سيادة الدولة وعلى كيانها السياسي وإستقلالها من خلال العلاقة بين الأمن ، والعناصر المكونة للدولة ، بالتحديد السيادة والوحدة الإقليمية.

في إطار هذا البعد وعلى المستوى الداخلي السياسي المقصود به ، هو تبني سياسات من شأنها تحقيق الإستقرار في الدولة ووحدة شعبها ، ذلك بسن تشريعات تخدم البعد الداخلي للأمن ، فالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ، وتحقيق المساواة أمام القانون ، كلها آليات تحقيق الأمن السياسي للدولة ، وهذا إن لم تكن الدولة نفسها هي الخطر والتهديد على أمن

[1] – خديجة عرفة : **مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن العشرين** ، مرجع سابق.

[2] - barrybuzan **, rettrunking security aftre cold war cooperation and conflits journal** ,vol 32, 1997 , p 38.

الأفراد ، مثلما هو الحال في النظم الديكتاتورية ، لما تسوق لهم من خوف وتثير أعداء وهميين لهم ، أو عندما يتخذ القرار طبقا لنزوات متخذ القرار كما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية أثناء محاربة ما تسميه الإرهاب[1] .

أما على المستوى الخارجي ، يخضع الأمن الوطني إلى علاقة الدول مع محيطها الإقليمي ، وكذلك علاقتها بشكل عام ، إن عدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا أكبر من أجل حماية مصالحها وأمنها سواء بشكل إنفرادي أو جماعي ، لكن بالمقابل وبجانب الإجراءات السياسية نجد الإجراءات ذات الطبيعة العسكرية ، حيث تفرض بعض الدول تصوراتها فيما يخص الأمن الوطني على الدول الأخرى بواسطة القوة العسكرية[2].

أما فيما يتعلق بالسيادة ، فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة في شؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية أو إحترام القوانين الداخلية والخارجية للدولة دون تدخل أطراف خارجية في شؤونها الداخلية ، وبالتالي يكمن البعد السياسي في حرية الدول أو تحررها من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي بين البيئتين الداخلية والخارجية ، فعلى المستوى الداخلي ، يكون من خلال فرض إحترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للإستقرار السياسي والوحدة الوطنية ، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال

[1]– Maler Bjord : **The concept of security , the pros and cons of expansion and contraction** , copenhagen peace research institute , finland , 2000 , p4.

[2] – عبد الله عطوي ، **السكان والتنمية البشرية** ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص 36.

قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها [1] .

ثانيا : البعد الإقتصادي للأمن.

يلعب الإقتصاد في هذا المجال الدور الأبرز في تحديد العلاقة بين الدول ، إن التزايد الديمغرافي ومحاولة الوصول ، والنفاذ إلى الموارد والأسواق أدى إلى توجيه الإهتمام أكثر بقضايا أمن الإقتصاد الدولي ، كما أن نتائج التخلف كالفقر وغيره يؤدي إلى مشاكل بين الدول وتوترات بينهما كالعلاقة بين السنغال وموريتانيا [2].

يرتبط البعد الإقتصادي للأمن بالضغوط التي يخلقها الإختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول[3] ، وهو يتوافق مع تطلعات الدولة من جهة ، ومن جهة أخرى أي ضرورة إنسجام تطلعات الدولة مع الإمكانات والقدرات المتاحة لها.

إن الدول في إطار سياستها الخارجية عادة ما ترسم جملة من الأهداف ، سواء كانت دفاعية تهدف إلى تقليص حجم التأثيرات الخارجية والحفاظ على الوضع القائم ، عن طريق ركائز تضمن نجاح طموحها وأهم هذه الركائز القوة الإقتصادية ، إذ يرى جوزيف ناي (Joseph

[1] - Réchard vllan , **Redefuning security international security** , vol 9, 1994 , p , 97.

[2] – جون بيليس ، **ستيف سميث** ، المرجع السابق ، ص 41.

[3] - Yves Victor : **european security in 1991 , challanges and perspectives** , unidir , Geneva 1995 , p 7.

Ney) أن سياسات الأمن أصبحت تهدف على تحقيق مجموعة من القيم في مقدمتها القيم الإقتصادية ، التي تعنى بوجه عام زيادة الرفاهية الإقتصادية.

إن الأمن الإقتصادي يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية وهي [1] :

-القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.

-القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد الحلول الوسيطة لتفادي التصادم بين مختلف أفراد المجتمع.

-توفير وتيرة منتظمة لتوفير لإشباع الحاجة بتكامل تلك الحاجات بتكامل تلك العناصر.

من خلال ما سبق ، نرى أن البعد الإقتصادي يتضمن مجموعة من العوامل أهمها :

-حرية الدولة في إتخاذ القرار الإقتصادي.

-القدرة على إزالة التناقض بين المطالب المختلفة وبين البدائل المقترحة على ضوئها.

-إستغلال الإعتماد المتبادل لصالحها ، ومنه إحتلال موقع أقوى في عمليات المساومة في العلاقات الإقتصادية الدولية.

ثالثًا : البعد الإجتماعي للأمن .

[1] – روبرت مكنمارا : **جوهر الأمن** ، ترجة : يوسف شاهين ، الدار القومية ، القاهرة ، 1980 ، ص 9.

إن الأمن المجتمعي يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد فيه من تنمية الشعور بالإنتماء والولاء ، فتناقص ذالك الشعور أو تزايده يؤثر بدرجات متفاوتة على الأمن ، وذلك من خلال توجه الأفراد نحو تبني العنف أو تبني سلوكات معادية ضد بقية المجتمع .

من جانب أخر ، نجد أن وضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع والعلاقات التي تربط بين مختلف مكوناته والعلاقة التي تربط المجتمع والدولة مع العالم الخارجي[1] ، وهذه هي أهم العوامل المكونة للأمن في بعده الإقتصادي ، ويظهر هذا العامل بشكل واضح في المجتمعات المتعددة أو المتميزة عرقيا أو المتميزة بوجود طبقة على أساس إقتصادي ، لهذا يصبح الأمن في بعده الإجتماعي يتوقف على مدى قدرة الدولة ، أو المجتمع على ضمان التماسك الإجتماعي عن طريق رفع الظلم ، وترسيخ الشعور بالإنتماء القومي ، ويدخل في هذا البعد الفكر والمعتقد والأيديولوجية التي تحرص الدولة عليها .

رابعا : البعد العسكري للأمن .

هذا البعد الأكثر إرتباطا بالأمن ، إذ كل التعاريف هيمن عليها البعد العسكري خلال مرحلة الحرب الباردة ، وهذا البعد يلتقي مع المعنى التقني للدفاع ، حيث تذهب الدول إلى الزيادة في قدراتها الدفاعية أو الهجومية حسب درجة التهديد لمصالحها الحيوية (إقليمها وحدودها السياسية ، أو حتى مجال نفوذها) أو وجودها المادي ، أو حتى إجبار باقي الدول على

[1] - Jorispegmot , **la securité humaine , entrede documentation de l'ecole miliaur** , 2006 , p 13.

إنتهاج سلوكيات معينة ، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في تهديدها بتوجيه ضربات عسكرية ضد دول في حالة عدم الإستجابة ، كنزع أسلحة الدمار الشامل ، أو مكافحة الإرهاب في إطار ما تسميه الحرب الوقائية أو الاستباقية[1].

خامسا : البعد البيئي للأمن .

أصبح هذا البعد من القضايا الملحة في الوقت الراهن ، ومن القضايا الإنسانية ، ذلك من خلال ثلاث تصورات أساسية للأمن البيئي :

أ -يمكن للمشكل البيئية أن تشكل تهديدا في إنعدام الأمن الذي يكون بعده بيئيا في الأساس ، ندرة المياه ، ندرة البترول.

ب-الكوارث الطبيعية كتهديد للدول المنخفضة.

المبحث الثاني : مفهوم الأمن الإقليمي (الجهوي).

بذلت جهود علمية كثيرة في محاولة تعريف مفهوم الأمن ، وقد يعني في أبسط صوره الطمأنينة من الخوف . أي خوف . لكن هذه هي الصورة المثالية التي لا يوجد عليها من البشر سوى قلة قليلة لا تمثل الإتجاه العام وترتبط بعناصر وتقوم على صلات لا تتحقق للأكثرية من الناس التي تعيش ظروف المجتمع السياسي بكل ما فيه من تنافس أو صراع ، والأمن قد يعني القدرة على رد التهديد ، وهو ما يقتضي إبتداءًا حسن إدراك التهديد ومصدره

[1] - Pascal Boniface … et autres **, l'année stratégique 2010, analyse des enjeu internationaux** , Paris , edition Dolloz 2009 , p 201.

ودرجة خطورته وما يهدده من قيم أو مصالح ونوع ذلك التهديد ، وهي كلها متطلبات قد لا يتيسر توافرها أو توافر معلومات بشأنها تمكن من إمتلاك حسن الإدراك الذي سلفت الإشارة إليه والذي يعد شرطا ضروريا للرد الفعال لذلك التهديد ومن ثم تأمين المصالح أو القيم على النحو الذي يشعر الإنسان بحالة من الأمن[1].

مفاد ما تقدم هو أن الأمن مفهوم إشكالي مركب حتى على مستوى الفرد الواحد أو الأمن الشخصي ، فمصادر التهديد وأنواعه ودرجة شدته كلها أمور تختلف في حياة الشخص الواحد من وقت إلى أخر ومن موقف إلى أخر ، وتزداد المسألة تعقيدا حين تزداد إتصالات الفرد الواحد وصلاته وإرتباطاته المصلحية أو المبدئية مع الأخرين ، كما تزداد الأمور تعقيدا في التحليل أيضا إذا علمنا بما من فروق فردية تنطبق على طريقة إدراك كل منهم للخطر أو الخوف أو التهديد أو على طريقة تعامل كل منهم في التعامل مع كل ذلك ، والأمن في النهاية هو مسألة إحساس وشعور وإدراك ، أي أنه موقف نفسي غير موضوعي ، بمعنى أن إثنين من الناس قد يوجدان في موقف واحد فيه نفس الضغوط وذات التهديدات ولكن كلا منهما يتعامل مع الموقف بطريقة فيها من الإختلاف أكثر كثيرا مما فيها من الإتفاق مع طريقة الأخر ، ويزداد مفهوم الأمن تعقيدا إذا ما إنتقلنا بالتحليل من مستوى الفرد إلى مستوى الجماعة ، فالجماعة تعني تعداد في الوحدات الإجتماعية المكونة لها وتعني تنظيما رسميا لعلاقات القوة والسلطة ، وقد تقدم إلى جانب ذلك تنظيما غير رسمي فتتشابك

[1] - Kestvtis paulauskas **the security studies : the status quo and the trends** , Brussels , september , 2007, p 18.

العلاقات وتتعقد إلى الحد الذي يجعل من التحليل الإجتماعي أمرا صعبا ، والجماعة بدورها قد تطورت في صور وأشكال متعددة منها الشركة والمؤسسة والهيئة والنقابة والحزب والنادي والجمعية إلى أخر صور التنظيم الجمعي للحياة العامة الإقتصادية أو الإجتماعية أو المهنية أو السياسية[1].

وقد تتعدد الرؤي والمدركات داخل الجماعة الواحدة بشأن التهديد والأمن وقد لا يكون التعدد الإدراكي مشكلة في ذاته بل قد يؤدي ذلك التعدد إلى غنى وثراء في التعامل الإدراكي من جانب الجماعة مع مصادر التهديد والخطر، ولكن التعدد إذا تحول إلى إنقسام وفقدان للقدرة على الوصول إلى توافق جمعي حول إدراك أهم مصادر الخطر والتهديد وماهية القيم والمصالح المهددة وترتيبها من حيث الأولوية والأهمية ، فإن الخطر يصبح ذاتيا داخليا ، وهنا يتعرض أمن الجماعة إلى تهديد حقيقي[2].

وإذا كان الأمن الوطني أكبر من أن يكون مجرد حاصل جمع أمن العناصر المكونة للمجتمع السياسي الوطني من أفراد وجماعات ، فإن الأمن الإقليمي كذلك لا يمكن أن يكون مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم ، وبالمثل فإن الأمن الدولي أو الأمن العالمي لا يمكن أن يكون مجرد حاصل جمع الأمن الإقليمي لكل من المناطق والأقاليم أو الأنظمة الدولية الفرعية القائمة على أساس إقليمي.

[1] - **Ibid** , p 23.

[2] – مصباح عامر ، **معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية** ، المكتبة الوطنية 2005 ، ص 108.

ومما يعقد من المسألة أيضا أن ثمة علاقات تفاعل متبادلة بين كل من الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن العالمي ، فكل من هذه المفاهيم يؤثر على المفهومين الأخرين ويتأثر بهما ، وقد يتبادر إلى الذهن أن الدائرة الأوسع والأكبر هي فقط التي تؤثر فيما يصغرها من دوائر ، بمعنى أن الأمن العالمي يؤثر في الأمن الإقليمي والأمن الوطني دون أن يتأثر بهما ، ولكن ذلك تصوير غير صحيح وغير دقيق لطبيعة العلاقة، والصحيح أن الأمن العالمي يتأثر كذلك بكل من الأمن الإقليمي لكل إقليم والأمن الوطني للعديد من الدول أعضاء النظام العالمي[1].

المطلب الأول : الأمن الإقليمي من الأمن الوطني إلى الأمن الدولي.

كان مفهوم الأمن الإقليمي يعيش عادة متواريا في ظل مفهوم الأمن الوطني أو متضمنا في مفهوم الأمن الدولي أو الأمن العالمي على النحو الذي سبق عرضه ، غير أن ذلك لم يكن ليعني أن مفهوم الأمن الإقليمي لم يمتلك مطلقا مقومات للإستقلال [2] ، فلقد نشأت في ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية منظمات وهيئات إقليمية كانت بالأساس إقتصادية أو دفاعية ، غير أن الكثير من تلك المنظمات الإقليمية الدفاعية أو الأمنية كان عمومي الطابع

[1] - Jean Jacque Rodre **, theories des relations internationales , mostrestien , clefs**, 4 eme edition , Paris , 2005 , p 56.

[2] **- Ibid** , p , 58.

وإرتجالي المنهج لا يعرف تخطيطا ولا يخصص موارد ولا ينفذ قرارات ، أي أنها كانت في الغالب منظمات ذات طبيعة سياسية رمزية أكثر من كونها عسكرية عملية[3].

ولقد طرحت إشكالية العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي في وقت مبكر يعود إلى مفاوضات صياغة ميثاق الأمم المتحدة ، وفي تلك المفاوضات دفعت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومجموعة الدول العربية في إتجاه مؤيد لدور المنظمات الإقليمية في حفظ الأمن الدولي ، وساندتهم في ذلك بريطانيا ومجموعة دول الكومنولث المرتبطة بها وكذالك الإتحاد السوفيتي ، ولكن الولايات المتحدة أصرت على الإتجاه الأخر بأن يكون الإطار العالمي للأمن من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن هو الإتجاه المسيطر على التعامل مع قضايا الأمن ، مجاء حل هذا الخلاف في نصوص ميثاق الأمم المتحدة[1].

فمن ناحية أعطت المدة الأولى من الميثاق للدول حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس ، وحق الدفاع الجماعي قد يعني تنشيط آليات الأمن والدفاع الإقليمية ، كذلك أعطى الميثاق لدول إقليم معين صلاحية السعي من أجل التسوية السلمية للمنازعات، ولكن من ناحية أخرى ، فإن الميثاق يشترط على أية منظمة أو هيئة إقليمية الحصول على ترخيص من مجلس الأمن في حالة الحاجة إلى إستخدامها للقوة من أجل وضع قراراتها موضع التنفيذ ، فجعل مسألة إستخدام القوة في الدفاع والأمن في يد المنظمة العالمية دون سواها وأعلى بالتالي من شأن الترتيب العالمي على الترتيب الإقليمي للأمن.

[3] – عبد المجيد صادق ، **أمن الدولة ، والنظام القانوني للقضاء الخارجي** ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1976 ، ص 20.

[1] - Kenbooth , **securit and emanicipation** , Review of internationales , l'Harmattan , Paris , 2008 , p 16.

وفضلا على وجود ذلك الإطار القانوني لحركة الهيئات الإقليمية في مجال الأمن ، فإن المفهوم الإقليمي للأمن قد أخذ يكتسب بعض الأرض من خلال الزيادة في أعداد المنظمات الإقليمية التي نشأت في العالم العربي وأمريكا اللاتينية في الأربعينيات من القرن الماضي ، ثم من أوربا في الخمسينيات ، وأفريقيا وآسيا في الستينيات ، والكاريبي في السبعينيات ، وآسيا الوسطى في التسعينيات من القرن ذاته ، وكان يفترض أن تنظر هذه الأعداد الكبيرة والمتزايدة من المنظمات والمؤسسات الإقليمية في مسائل تخص الأمن الإقليمي في كل من المناطق سالفة الذكر، غير أن هذا النظر بقى في معظم الأحوال نظريا غير علمي ، إذ أن الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي وترتيباتها الأمنية قد جمدت أو قلصت قدرة تلك المنظمات الإقليمية على القيام بدورها في معالجة مسائل الأمن الإقليمي ، رغم نصوص ميثاق الأمم المتحدة التي كانت تتيح ذلك وبخاصة في بابه الثامن[1].

ولذلك فإن التعاون والتنسيق والتشاور بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات الإقليمية قد تأخر كثيرا ، وكانت المبادرة في الإلتقاء بممثلي هذه المنظمات أولا من جانب السكرتير العام للأمم المتحدة في منتصف تسعينيات القرن العشرين من القرن الماضي ، وجاء الإجتماع الأول بين مجلس الأمن وممثلي ستة من هذه المنظمات الإقليمية منها الإتحاد الأوربي ، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي ، ومنظمة الدول الأمريكية وحين كان المجلس تحت رئاسة مكسيكية، وكان الهدف المعلن للقاء الذي عقد تحت عنوان :

[1] - Nicholas , levels , **european journal of international relations** , vol 02 N 35, 1996 , p 37.

مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ، في مواجهة تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين ، أن يتم بناء حوار وتفاعل بين الطرفين يشير إلى مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تتحدد فيها مناهج للحركة يمكن أن تعزز الأمن الدولي.

المبحث الثاني : الأمن الإقليمي (الجهوي) ودوره في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية.

لا شك في أن قيام بعض منظمات الأمن الإقليمي بدور ناجح في مجال التسوية السلمية للمنازعات يعزز من مكانة مفهوم الأمن الإقليمي (الجهوي) ، ويحسن فرص التعاون بين هذه المنظمات وبين الأمم المتحدة ، ولكن إستخدام المنظمات الإقليمية للقوة التنفيذية في مجال حفظ الأمن والسلم يقتضي صدور قرار من مجلس الأمن يرخص لها بذلك كما أشرنا وهو ما يجعل من مفهوم الأمن الإقليمي تابعا لمفهوم وآليات الأمن الدولي.

ومن حيث المبدأ ، فإن مشاركة المنظمات الإقليمية مع مجلس الأمن في جهود ومساعي حفظ السلم والأمن الدوليين في إقليم هذه المنظمات من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الشرعية الدولية لأعمال مجلس الأمن ومنحها فرصة القبول والتأييد السياسي من جانب شعوب وحكومات دول ذلك الإقليم ، ومن ناحية أخرى فإن مبدأ المشاركة يعني تخفيف العبء عن كاهل مجلس الأمن وذلك بقيام المنظمات الإقليمية بإقتسام ذلك العبء سواء من النواحي المالية أو الإقتصادية أو البشرية أو السياسية مع الأمم المتحدة ، ويمكن أن يساعد على

ترويج فكرة إقتسام العبء والمسؤولية هذه لدى الأقاليم المختلفة ودورها أن يتم تطبيق الفكرة المطروحة الأن على الأمم المتحدة والتي سوف تخضع للنقاش والجدل .

وفي هذا الصدد ، قد يساعد على تفعيل العلاقة بين الألية العالمية والألية الإقليمية للأمن أن يتم تقسيم العالم إلى " أقاليم أمنية " ، ثم يتم تحديد المنطقة الإقليمية أو الوكالة الإقليمية التي تعنى بشئون الأمن في كل إقليم لتسند إليها مسؤوليات الأمن الإقليمي الواردة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتم التعامل مع كل من هذه المنظمات أو الوكالات الإقليمية كشريك من أجل السلام مع الأمم المتحدة، وذلك على أساس من صياغة لمبادئ الشراكة تصوغها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وتقوم على التشاور، والتعاون الفعال في مجالات منع الصراع وبناء السلام [1] ، وتحديد التهديدات والتمييز بين التهديد الموجه للأمن الإقليمي والتهديد الموجه للأمن العالمي ، مع تخصيص المقاعد الدائمة الجديدة لمجلس الأمن والمقترح إنشاؤها ضمن مشروع التوسيع والتطوير ، لهذه المنظمات والوكالات الإقليمية لتتولى بدورها توزيعها على دولها الأعضاء بالتناوب ، وهي جميعها أفكار ومقترحات لتطوير علاقة مجلس الأمن بالأقاليم والأمن الإقليمي جاءت في تقرير مجموعة الأمين العام للأمم المتحدة عالية المستوى لدراسة التهديدات والتحديات والتغيير.

وحتى إذا ما إعتبرنا الأمن الإقليمي مفهوما وحالة قائمتين في مناطق العالم المتقدم مثل أمريكا الشمالية وأوروبا ، فإنه يصعب إعتبارهما كذلك في مناطق الساحل فالإقليم الأمني له

[1] – محمد السعيد إدريس ، **تحليل النظم الإقليمية ، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** ، مركز الدراسات السياسية ، القاهرة ، 2001.

تعريف وله حدود قد لا تكون معروفة أو قائمة أو موضع إتفاق في مناطق مثل الساحل الإفريقي فما هو الساحل وماهي حدوده ، وما هي الدول المكونة له وما هي قضاياه الأمنية ؟ هي جميعا أسئلة قد تجد لها إجابات تتعدد بتعدد الدول وتعدد الجماعات العلمية وربما أيضا بتعدد الخبراء والباحثين.

إن التوازن الذي هو أساس للأمن مفتقد في منطقة الساحل الأفريقي وبخاصة في ظل إحتكار القوى الكبرى لخيرات هذه الدول وحتى إذا ما إعتمدنا على التوازن التقليدي ، فهل المقصود التوازن الإستراتيجي ، أم التوازن الإستعماري أم التوازن الهيكلي ؟

ومع درجة عالية للغاية من تدخلية القوى العالمية في شئون الأمن الإقليمي الساحلي فإن المنطقة تعاني من غياب لمؤسسات أو وكالات إقليمية أفريقية تعمل في مجال الأمن وحفظه ، أو صنع السلام أو بناء الإستقرار أو حتى التسوية السلمية للمنازعات ، والمنطقة الإقليمية الوحيدة هي الإتحاد الإفريقي لا يمكنها أن تعالج مسائل الأمن الإقليمي لمنطقة الساحل وحتى على المستوى الإفريقي ، فإن تلك المنظمة تحتاج إلى الكفاءة من الناحيتين المؤسسية والعملياتية ، فلا يقوم بين دولها الأعضاء سياسات أمنية مشتركة في كل مجالات التسلح والتدريب والقيادة والموازنة.

خلاصة

خلاصة ما تقدم أن مفهوم الأمن الإقليمي (الجهوي) حتى وإن حظى بفرصة للتقدم في مناطق أخرى فإنه ليس مرشحا لذات الفرصة ولا لنفس الدور في منطقة الساحل الإفريقي وهكذا يتوقع أن يظل ذلك المفهوم أسيرا للضغوط المتعارضة وعمليات الشد والجذب التي يتعرض لها نتيجة لتأثيرات صارمة لكل من مفهومي الأمن الوطني لدول المنطقة والأمن العالمي كما تفهمه وتفسره الدولة العظمى في عالم اليوم وإن يكن الأخير هو البعد المرشح لمزيد من النفوذ والتأثير في المرحلة المقبلة ما لم يتحول إدراك هذه الحقيقة إلى فعل جاد منظم عقلاني ومؤسسي من جانب دول هذه المنطقة المضطربة من العالم ، والتي تعيش تحت وطأة التهديدات الأمنية الجديدة وهيمنة مفهوم الدولة الفاشلة في منطقة الساحل الإفريقي ، وفي هذا السياق نجد أن أغلبية الدراسات الأمنية تركز بشكل كبير على المحيط الإقليمي للمشاكل والتحديات الأمنية ، لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز الإسهامات التي قدمتها مقاربة باري بوزان BUZAN الشاملة ، فبإعتبار الأمن ظاهرة علائقية فإنه لا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية وهذا ما يحدث في الساحة الأفريقية وبالضبط الساحل الأفريقي ودول الجوار وعلى رأسها الجزائر.

فأمن الجزائر ليس له في حد ذاته مستوى مغري للتحليل لأن ديناميكيات الأمن علائقية بالأساس ، فلا وجود لأمة مكتفية ذاتيا من الأمن ، ومن هذا المنطلق وكتلخيص لما جاء

في الفصل التمهيدي فإن الأمن الإقليمي (الجهوي) يتمحور حول أمن المجموعة من الدول المرتبطة جغرافيا ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي ولتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم

الفصل الأول

الأهمية الجيو – سياسية لمنطقة الساحل الأفريقي

تمهيد

لقد كانت منطقة الساحل الإفريقي من أهم الطرق التجارية للبربر و العرب القادمين من شمال إفريقيا، كما كانت المصدر الأول لتجارة الرق والعبيد، وتتميز هذه المنطقة بوفرة الموارد الطبيعية والطاقوية مما جعلها محل أطماع خارجية منذ منصف القرن الخامس عشر، حيث تعاقب على إحتلال دولها كل من الإستعمار البرتغالي والبريطاني ثم الفرنسي وذلك بالنظر إلى أهميتها الجيوستراتيجية التي جعلت المنطقة تقع ضمن مخططات الدول الغربية، حتى بعد حصول دولها على الإستقلال في الخمسينات والستينات من القرن العشرين من القرن الماضي، وقد تعاظمت أهمية المنطقة في السنوات الأخيرة وأصبحت إحدى الأجندات الرئيسية في الاستراتيجيات الدولية، وذلك بفعل عاملين أساسيين هما، إكتشاف ثروة نفطية هامة بالإقليم الساحلي، وتحول الساحل الإفريقي إلى قاعدة رئيسية للإرهاب وتجارة المخدرات والسلاح والهجرة السرية، وبذلك كان لزاما على الجزائر بإعتبارها قوة إقليمية في المنطقة أن لا تكون خارج لعبة المصالح الخارجية للدول الكبرى التي تتكالب على خيرات القارة السمراء في ظل غياب رؤية أمنية مشتركة.

المبحث الأول : البعد الجغرافي والمجتمعي.

لقد كان عامل الإرتباط الجغرافي بين دول منطقة الساحل الإفريقي دافعا نحو توثيق روابط الصلة بين مجتمعات المنطقة على مستوى الشعوب والحكومات، حيث نمت هذه العلاقات عبر التاريخ، وتعمقت في ظل توحد شعوب المنطقة في نضالها ضد الإستعمار الأجنبي.

إن منطقة الساحل الإفريقي جزء من قارة إفريقيا والتي بدأت تتكون خلال الزمن الجيولوجي الثاني بعدما كانت مندمجة مع الهند، إستراليا، شبه الجزيرة العربية، وقارة أنتراكتيكا في كتلة واحدة هي " قارة جندوانا القديمة " Gondwana[1].

المطلب الأول : البعد الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي.

يتفق المتخصصون في مجال الجيو بوليتك على أن للموقع الجغرافي دور أساسي في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول، وفي تحديد أولوياتها، وهو ما لا يدع مجالا للشك بأن تركيز نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ظل المتغيرات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2016، كان مرده إلى عامل الإرتباط الجغرافي الذي جعل لمشاكل المنطقة إنعكاسًا مباشرًا على الأمن الجهوي لدول الجوار خاصة الجزائر.

أولاً: تحديد منطقة الساحل الإفريقي جغرافيًا.

[1] – محمد خميس الزوكة، **أفريقيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية** ،(الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2008)، ص ص 35–36.

الساحل كلمة عربية الأصل وتعني لغويا الجانب من اليابسة المتصل مباشرة بالبحر أو المحاذي للبحر بمعنى الشاطئ[2] ، أما تسمية الساحل الإفريقي فقد جاءت كنتيجة لتشبيهه بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تشغلها، حيث أستعمل المدونون العرب في العصور الوسطى لفظ الساحل الإفريقي للدلالة على الشاطئ الجنوبي لذلك المحيط الكبير الذي يدعى الصحراء[1].

كما أن الساحل تسمية أطلقها الفاتحون المسلمون لإفريقيا، على المنطقة الجغرافية الواقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، وهو خط يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا على مساحة تناهز 3 ملايين كلم2، ويلامس هذا الخط كل من السنغال، ومالي، وبوركينافاسو، وموريتانيا، النيجر ،ونيجيريا، وتشاد، والسودان، واريتريا، لكن هذه المنطقة أخذت معنا جيوسياسيا جديدا يأخذ بالإعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى، بالإضافة إلى دول المغرب العربي[2].

[2] - الجيلالي الحاج بن يحيى و أخرون، **القاموس الجديد الألفبائي**،(ط12، تونس: مطبعة توب للطباعة، 2003)، ص 361.

[1] - charles toupet **, le sahel de l'afrique** , France, nathan, 1992,p5.

[2] - بوحنية قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 3 جوان 2012، ص 09.

وقد إختلفت الدراسات حول تحديد منطقة الساحل الإفريقي جغرافيا، حيث تتقلص وتتوسع حسب الرهانات الجيوبوليتيكية للقوى الكبرى المتنافسة على ثروات المنطقة، فنجد دراسة في مطلع القرن العشرين لعالم النبات أوغست شوفاليي قسم فيها منطقة غرب إفريقيا حسب طبيعة الغطاء النباتي إلى ثلاثة أقاليم هي الإقليم الساحلي، والإقليم السوداني والإقليم الغيني، وحسب تقسيم أوغست شوفاليي فإن منطقة الساحل الإفريقي تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقًا، وهي عبارة عن شريط أفقي يمر على مجموعة من الدول وهي شمال السنغال، وجنوب موريتانيا، ومالي، وأقصى جنوب الجزائر، وجنوب ليبيا، وشمال بوركينافاسو، وجنوب النيجر، وأقصى شمال نيجيريا، ووسط التشاد، وشمال الكاميرون ووسط السودان خاصة دافور وكوردوفان، كما أن هناك من يضيف إثيوبيا وإريتيريا وجيبوتي والصومام وكينيا[1] .

وهناك من يعرف الساحل الإفريقي بأنه تلك المنطقة الشبه الجافة التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، ومالي، وبوركينافاسو، والنيجر، وشمال نيجيريا، وتشاد، والسودان حتى إثيوبيا شرقا، كما تعتبر بعض الدراسات أن إقليم الساحل الإفريقي هو ذلك القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا، محدودة السكان، ذات بعد صحراوي فسيح لا تتوفر على أي

[1] - mehditaje , « **vulnérabilités et facteurs d'insécurité au sahel », in enjeux ouest africains**, n1, aout 2010 , note publiée par le secrétariat du club du sahel et de l'afrique de l'ouest , (CSAO/OCDE).

منفذ بحري، وفي الغالب يستعمل مصطلح " الساحل الإفريقي " [2] للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت تجمع " لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل " CILSS، وهذه الدول هي السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان وأريتريا[3] .

ويرى البعض أن الساحل الإفريقي هو ذلك القوس الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا ويغطي بذلك مساحة 3.053.200 كلم2، مما يعطيه دورا إستراتيجيا هاما في أي صراع دولي مرتقب بإحتوائه على أهم الممرات المائية، وهناك دراسة حددت الموقع الجغرافي للساحل الإفريقي حسب الإمتداد والترابط الحضاري والثقافي لشعوبه، وحسب موارده ذات الأهمية القصوى لإقتصاديات الدول الصناعية، بحيث يبدأ المجال الجغرافي للساحل الإفريقي من الجهة الشرقية للقارة (الإمتداد الأول) من البحر الأحمر شرقًا إلى إمتداد المحيط الأطلسي غربا (حوالي 6000 كلم)، المطلب على موريتانيا مرورا بالصومال، جيبوتي، إريتريا، السودان، تشاد، النيجر، مالي، وموريتانيا بمحيط جغرافي وجيوسياسي بإمتداد ثان شمال الإمتداد الأول يضم الجزائر وليبيا ، وإمتداد على جنوب غرب الإمتداد الأول ينطلق من السنغال، وغينيا، وساحل العاج، وبوركينا فاسو، ونيجريا، وهو الإمتداد الثالث[1].

[2] - مبروك كاهي ، **منطقة الساحل الإفريقي ، صراعات وتحديات جديدة** ، جامعة ورقلة ، 2015 ، ص 31.

[3] - edmondbernus , **le sahel oublié , revue tiers monde** , année 1993, vol 34, numéro 134 , p 311.

[1] – إسماعيل دبش، " **الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010** "،**ستراتيجيا**، مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية، عدد 01، 2014، ص ص 54-55.

هذا في حين تختصر بعض الدراسات المنطقة في ثلال دول تشكل قلب الساحل الإفريقي هي مالي والنيجر والتشاد، أما هذه الدراسات فستركز بالأساس على دول الساحل الإفريقي ذات الطبيعة الصحراوية والتي تربطها حدودا مشتركة مع الجزائر والقريبة منها جغرافيا وهي موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وليبيا، وبدرجة أقل دول غرب إفريقيا، والسودان، ومنطقة القرن الإفريقي التي تعتبر منطلقا وإمتدادا للتهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر من الجهة الجنوبية، خاصة وأن الحدود في منطقة الساحل والصحراء وإفريقيا عموما تم رسمها من طرف المستعمر الأوروبي الذي أعتمد فيها على معايير إقتصادية وجغرافية تخدم مصالحه الخاصة في وضع الخارطة الحدودية لتلك الدول، الأمر الذي أدى إلى حدوث نزاعات بينها فيما بعد.

ثانيا: تأثير المناخ على الأمن الجهوي في منطقة الساحل.

تنعكس طبيعة الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي على العامل المناخي، حيث أن طابعها الصحراوي جعل مناخ هذه المنطقة مناخا حارا تتفاوت فيه درجات الحرارة حسب الإختلافات الموسمية، حيث تتراوح بين 33 ° – 36 ° درجة مئوية كحد أدنى إلى 18 °– 21 ° خلال فصل الشتاء، وعندما يحل فصل الصيف في الجزء الشمالي للكرة الأرضية تكون المنطقة الساحلية أكثر تأثرًا بالمنطقة الإستوائية الرطبة لأواسط إفريقيا حيث تبلغ نسبة تساقط الأمطار ذروتها في شهر أوت خاصة في الجنوب، كما تتساقط في

جانفي وماي إلى جويلية وسبتمبر بفضل موسم الرياح الموسمية المسماة الهارماتون التي تميز المنطقة في هذه الأشهر من السنة[1].

إلا أن هطول الأمطار في منطقة الساحل الإفريقي يتميز بتباين كبير من سنة إلى أخرى، حيث عرفت المنطقة عقودًا من الجفاف خلقت أزمات إنسانية طويلة منها أزمة الغذاء الحادة التي عرفتها المنطقة في عديد السنوات على غرار سنة 2011 و 2012 بسبب وجود نقص حاد في المواد الغذائية الأمر الذي أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من شعوب المنطقة ولجوئها إلى الدول المجاورة كالجزائر وذلك عبر حدودها الجنوبية، مما أصبح يشكل عبئا على السلطات الجزائرية في إستيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين من مختلف تلك الدول كمالي والنيجر وتشاد، وقد لعب العامل المناخي دورًا في رسم الخريطة الإقتصادية وحتى الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي فمعظم السكان في هذه المنطقة هم عبارة عن شبه بدو يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي[1] .

إن الجفاف أدى إلى الهجرة المناخية التي كانت في السابق جزء من نمط معيشة سكان الصحراء وذلك بسبب الحدود السياسية المصطنعة والتي ورثت عن المستعمرين فقضت عن الحركية السابقة الطبيعية وتمخض عن هذا آثار سلبية ساهمت أساسًا في زيارة تدهور

[1] - حسام الدين جاد الرب ، **الجغرافيا السياسية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2009 ، ص 333.

[1] –EmmanuelGrégoire , jean Schmidt, « **monde arabe et Afrique noire : permanences et nouveaux liens**« **on : Emmanuel Grégoire, jean Schmidt , Afrique noire et monde arabe : continuités et ruptures**, (ex–orstom, institut de recherche pour le développement,2000) p 08.

الأوضاع السياسية، البيئية الإجتماعية وكذا الإقتصادية لدول الساحل الإفريقي خاصة في ظل غياب إجراءات فعالة قادرة على مكافحة الجفاف والتصحر في المنطقة وكذا غياب إستراتيجيات قادرة على مسايرة التغير المناخي وتولد عن هذه الأزمات البيئية (الجفاف، الفيضانات، المجاعات ..) نروح اللاجئين من المناطق المتضررة إلى الشمال وكما ساهم الضعف الحكومي المتمثل في عدم التعامل بفعالية مع الكوارث الطبيعية في تنامي مشكل الهجرة السرية[2].

والنيجة التي يمكن إستخلاصها، هي أن القارة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة تساهل بشكل ضئيل بنسبة 3.8 % في إنبعاثات غازات الدفيئة، إلا أنها من أكثر المناطق تأثرًا بالتغيرات المناخية[1].

أما بخصوص تضاريس منطقة الساحل الإفريقي، فإن الكثبان الرملية تغطي فقط 20% من المساحة الكلية للمنطقة، ومن الكثبان من هي منبسطة في شكل أحواض أعطتها الرياح أشكال متموجة وتدعى " العرق " ومنها كثبان مرتفعة وضخمة، وعمومًا فالميزة الأساسية للكثبان أنها متحركة بفعل الرياح، وإلى جانبها هناك مساحات شاسعة تغطيها الحصى والصخور بمختلف الأحجام، وتدعى " الرق " صحارى حصوية " وهضبات كبيرة نحتتها الرياح تدعى " حمادات " Hammadas وهي " صحاري صخرية " بالإضافة إلى جبال

[2] – أمحند برقوق، **منطق الأمننة في ساحل الأزمات** ، http/ Berkouk- Mhand , yolasite.com

[1] – تغير المناخ، **منظور إفريقي للوصول إلى إتفاق لما بعد عام 2012**، الدورة الحادية والأربعون للجنة الإقتصادية لإفريقيا ، أفريل 2008، أثيوبيا، www.uneca.org

ضخمة مثل جبال الهوقار le Hoggar في الجزائر والتي تصل أعلى قمة بها 2908 م – 3000 م[2].

ثالثًا: علاقة الثروات الطبيعية بالأمن في منطقة الساحل الإفريقي.

على الرغم من أن منطقة الساحل الإفريقي تعاني من تدهور الأمن المائي لعدة أسباب من بينها ضعف الإستراتيجيات الحكومية والتقلبات المناخية التي تؤدي إلى قلة معدلات تساقط الأمطار، إلا أن منطقة الساحل الإفريقي تحتوي على منظومة نهرية هامة أهمها نهر النيل وروافده .

إضافة إلى نهر النيجر الذي يبلغ طول مجرى نهر النيجر حوالي 4200 كيلومترا، وبذلك يعد أهم وأطول أنهار إقليم غرب إفريقيا، ويرجح أن الإغريق هم أول من أطلق على النهر هذا الإسم ، ومع ذلك فهو يعرف بعدة أسماء إفريقية الأصل على طول مجراه منها نهر جوليبا Joliba، ويعرف مجراه الأعلى بإسم نهر مايو بالو Mayo Balleo ومجراه الأوسط بإسم إسا أجهين Isa Eghirren في حين يعرف مجراه الأدنى بإسم كوارا Kwarra ، يصل المجرى الأوسط للنهر إلى تمبكتو بمالي ويستمر في جريانه ولا ننسى نهر السنغال أهم أنهار غرب إفريقيا الشمالية[1] .

[2] –**Bordessoule Gilles et autres, Sahara : guide de voyage** (France, paris, nathan, 2003)pp 8-9.

[1] – Abdecelem Ikhlef , **le Sahel de faillant Arc de tou les risques ! horizons** , Mars 2010.

إن دول الساحل غنية بالمعادن المختلفة: الذهب، الحديد، اليورانيوم، الفوسفات، البلاتين، الزنك، الرصاص...

كذلك مالي فهي غنية بالذهب، اليورانيوم، الفوسفات، الماس.

في حين أن موريتانيا فتحتوي على الحديد والذي بلغ المخزون الإحتياطي منه 5 إلى 6 مليار طن في 1998، كما يوجد مناجم لليورانيوم، الفوسفات، الماس.

بالنسبة للنيجر فوصل المخزون الإحتياطي من اليورانيوم 38500 طن في 1998، في حين وصل المخزون الإحتياطي من الحديد 1 مليار طن، أما الفوسفات فوصل المخزون الإحتياطي إلى أكثر من 250 مليون طن، وبالإضافة إلى هذه الموارد، هناك أيضا البترول، الملح، الفحم، الذهب[1]

يوجد كذلك البترول والغاز الطبيعي وكذا الذهب في السنغال.

بالنسبة للسودان، فقبل إنفصال الجنوب عن الشمال نهائيا في 2011، وصل المخزون الإحتياطي من البترول فيها بين 1998–1999 أكثر من 130 مليون طن، في حين وصل المخزون الإحتياطي من الغاز الطبيعي 86 مليار متر مكعب، بالنسبة للذهب فقد بلغ أكثر من 40 طن وبالإضافة إلى هذه الموارد فالسودان غني كذلك بالجلد والجبس والحديد...[2]

[1] – Philipe hugo **, geopolitique de l'Afrique , Paris ARMAND Colin** , 2007 , p , 55.

كذلك تشاد غنية بالبترول، الملح... ويتضح من خلال هذا العرض لبعض الإحصائيات المتعلقة بالموارد الطبيعية في منطقة الساحل الإفريقي بأن هذه الأخيرة من أعنى المناطق في العالم ولكن للأسف فهي غير مستغلة بطريقة فعالة من قبل الحكومات نظرا للتخلف التكنولوجي الذي يحول دون الإكتفاء الذاتي في الإستغلال الراشد لهذه الثروات الأمر الذي فتح الباب أمام تنافس المستثمرين الأجانب خاصة في مجال الطاقة (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، أسبانيا ...)[1].

وبالإضافة إلى كل هذه الموارد هناك أيضا الطاقة الشمسية فمنطقة الساحل الإفريقي خاصة منطقة الأهقار في تمنراست بأقص الجنوب الجزائري، هي من بين أكثر المناطق حرا في العالم حيث تصل درجة الحرارة المئوية إلى 50 °.

رابعا : الأهمية الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي.

لقد برزت أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي عبر التاريخ، حيث كانت تعد منطقة عبور هامة للقوافل وتجارة الملح والذهب والعبيد، خاصة وأنها تشكل جزءا هاما من الصحراء الكبرى التي كانت تعد رابطا بين دول شمال إفريقيا والدول الواقعة جنوب الصحراء، وطريقا للتبادل التجاري والتأثير الثقافي بينها[2] ، كما تميزت منطقة الساحل الإفريقي بوجود

[2] - أليون سال ، **إفريقيا 2025 ، أي مستقبل ، ترجمة سعد الطويل** ، مركز البحوث العربية والأفريقية ، 2015 ، ص 33.

[1] – إبراهيم سوي ، **قضايا التخلف في العالم الثالث** ، دار المنهل ، بيروت ، 2010 ، ص ..90

[1] - عفراء الخطيب، **التواصل والتفاعل بين شمال إفريقيا والصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية خلال العصور القديمة في العالم العربي وإفريقيا تحديات الحاضر والمستقبل** ، (المغرب: منشورات وزارة الثقافة المغربية ، 2003)، ص ص 65-80.

أربعة طرق تجارية هامة تصل شمال إفريقيا بغربها ووسطها أولها تربط ليبيا وتونس بمنطقة بحيرة تشاد، وثانيها تربط تونس ببلاد الهوسا، وثالثها تربط الجزائر بأواسط نهر النيجر، ورابعها تربط المغرب الأقصى بأعالي نهر النيجر ونهر السنيغال، حيث كانت مقايضة الملح بالذهب قوام تلك التجارة[3] ، وقد إستمرت تجارة القوافل إلى بداية القرن العشرين، حيث ربط شمال مالي بالمغرب على الطريق الغربي الذي يمر بكلميم، وبالجزائر على الطريق الشرقي الذي يمر بتندوف[1]، بوركينافاسو ثم كوت ديفوار، حيث أصبحت تمثل مركزا للتجارة الصحراوية[2]، وقد ساعدت طبيعة الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي في إقامة الجزائر لأهم مشروع إقتصادي في المنطقة، وهو مشروع أنابيب الغاز عبر الصحراء الذي يربط بين الجزائر والنيجر ونيجيريا ويمتد إلى أوروبا.

المطلب الثاني : المحددات التاريخية والمجتمعية لدول الساحل.

لقد كان العامل التاريخي دافعا كبيرا نحو تعزيز العلاقات بين دول الساحل الإفريقي، كما ساهم في الحفاظ على الروابط التي جمعت دول المنطقة عبر مختلف العصور والأزمنة، ويضاف إلى ذلك طبيعة التركيبة المجتمعية التي يلتقي فيها سكان مجتمعات دول الساحل الإفريقي.

[2] – يوسف فضل حسن، **الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية**، في :**العرب وإفريقيا**، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، 40.

[3] – عبد الواحد أكمير، **الحضور المغاربي الأوروبي في إفريقيا الغربية، في : العرب والدائرة الإفريقية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة الإفريقية، 2005)، ص 130.

[2] – Direction de l'équipement et budget, bureau de statistique (DPSB), « Répartition de la population résidente par commune au 31-12-2011 » **Wilayadetamanghasset**, statistique de 2011.

أولا : الأبعاد التاريخية.

إن تاريخ العلاقات بين دول الساحل الإفريقي لا يبدأ من نضال شعوب المنطقة ضد الإحتلال الأجنبي وضد المستعمر الفرنسي بالخصوص، وإنما يعود إلى مئات السنين بفضل عاملي التجارة وإنتشار الإسلام في قارة إفريقيا بعد الفتوحات الإسلامية التي بدأت في شمال قارة إفريقيا ثم إنتقلت إلى جنوب القارة مما زاد من إرتباط شعوب المنطقة، إلا أن المسيرة الطويلة في محاربة الإستعمار المشترك زاد من الإرتباط التاريخي بين هذه الدول.

ثانيا : الأبعاد الثقافية.

لقد خلق الإمتزاج العربي الإفريقي بيئة مواتية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أن أهم ما يميز العلاقة بين دول الساحل الإفريقي هو ذلك التنوع والإرتباط العرقي واللغوي والثقافي والديني بين شعوبهم الناطقة باللغات العربية والفرنسية، وكان ذلك بفضل التعاملات التجارية والبعثات التعليمية والدينية الوافدة من الشمال الإفريقي إلى دول الساحل عبر الصحراء، والتي من خلالها تفاعلت الثقافة العربية الإسلامية مع المؤثرات الإفريقية، ونذكر كمثال على ذلك إنشاء مدينة تمبكتو بمالي من قبل المرابطين، حيث تعاقب عليها التجار والعلماء من المغرب والأندلس ومصر وإزدهرت هذه المدينة حتى صارت مركز إشعاع للعلوم الإسلامية والآداب العربية[1]. إلا أن الأمر تغير مع دخول الإستعمار إلى دول المنطقة، حيث شجع إستعمال

[1] Mehdi , Tadje **, securité et stabilite au sahel Africaine , college de Defense du Nato** , Decembre 2006, p 74

الأعراف المحلية المتعددة كمصدر للحكم بدلا من الشريعة، وحدد قنوات الإتصال بين الأفارقة والعرب وذلك بمنع إستعمال اللغة العربية كوعاء فكري تصب فيه القيم العربية والإسلامية، وإدخال مفاهيم جديدة كإفريقيا السوداء، وإفريقيا البيضاء، وإفريقيا العربية، والإسلام الأسود، مع محاولة ربط ثقافة الدول الإفريقية بما فيها دول الساحل بالفكر الأوروبي[2] ، لكن رغم ذلك فإن عامل القرب الجغرافي أبقى على جانب مهم من العلاقات بين دول الساحل الإفريقي ودول شمال إفريقيا الملاصقة لها ومنها الجزائر، وقد توطدت هذه العلاقات خاصة بين الشعوب في إطار نضالها ضد الإستعمار، وضد التبعية والتخلف اللذين كانا نتاجا له.

وبفعل موجة الهجرات العربية أنتشر العرب في الجزء الشمالي من ممالك كانم وداني وبورنو، ويوجد هؤلاء العرب حاليا في شمال تشاد ويعرفون بإسم عرب " الشوا " أي البدو أو العرب الرحل ولا يزال يحافظون على لغتهم العربية التي تمثل إحدى اللهجات المهمة في تلك المنطقة، كما يحافظون على تقاليدهم وثقافتهم العربية، ومن بطون " الشوا " نجد الحساونة وجهينة والسلامات وخزان وأولاد راشد والمسيرية[2] ، ويمتد هذا الوجود العربي من شمال الكاميرون مقاطعة بورنو إلى شمال نيجيريا وشمال النيجر ومالي وأجزاء من أقطار غربي إفريقيا[3]، وقد اختلطت هذه المجموعات العربية بموجة الهجرات البربرية (الأمازيغ) الوافدة

---

2 Magloire somé, « **les cultures africaines à l'épreuve de la colonisation** « , **africain zamani** , (**revue annual d'histoire africain**), n 9-10, codesria (conseil pour développement de la recherche en sociales en Afrique), 2001-2002, pp42-43.

.

[2]– أحمد المبارك، " العلاقات العربية الإفريقية "، في :**العرب والدائرة الإفريقية**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3]– يوسف فضل حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 172.

من شمال إفريقيا، وبالتحديد من المغرب والجزائر، ويلاحظ أن اللغة العربية في كثير من تلك الأقطار تعد لغة تخاطب ثالثة إذ أن معظم السكان يتحدثون بلغة إفريقية أو لغة أوروبية[4] * .

وبالرغم من أن الإستعمار الأوروبي حاول القضاء على تأثير اللغة العربية في إفريقيا وإستبدالها باللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية في محاولة لطمس الهوية الإفريقية، إلا أن آثار الثقافة العربية في الثقافة الإفريقية بقيت موجودة، فالغلاقة الأوروبية بإفريقيا ينتد عمرها إلى أكثر من قرن، إن الإضافة التي قدمها العلماء الأفارقة في الجامعات الإفريقية الإسلامية قد تمثلت بالأساس في الأدب العربي وفي التاريخ وفي العلوم الدينية[1] ، ولذلك انتشرت اللغة العربية في العديد من دول الساحل الإفريقي، ومنها عرب التوارق، وعرب المور الذين يتكلمون اللهجة الحسانية، ويتواجدون في الحدود الموريتانية السنغالية بالقرب من نهر السنغال، وفي شمال شرق مدينة تومبوكتو، وبالقرب من مدينة قاو بشمال مالي، كما تعتبر اللغة العربية من أهم اللغات المنتشرة في دولة التشاد وبالتحديد في شرق ووسط البلاد، وذلك بفعل الهجرات العربية في القرن 18 إلى ضفاف بحيرة التشاد[2].

ويعتبر عامل الدين من العوامل المشتركة بين عدد هام من شعوب منطقة الساحل الإفريقي، ومثال ذلك الدين الإسلامي الذي يربط الجزائر ببعض شعوب المنطقة، وإنتشار الإسلام في

[4] - عبد الحميد الصنهاجي ، التعاون العربي الإفريقي، الرباط: جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات الإفريقية، 2007، ص ص 63-65.

* – يوجد في إفريقيا نحو 20 دولة تتحدث اللغة الفرنسية ونحو 19 دولة تتحدث اللغة الإنجليزية، وعدد قليل يتحدث البرتغالية.

[1] - حلمي شعراوي، الفكر السياسيوالإجتماعي في إفريقيا، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر، 2010، ص ص 12-15.

[2] - catherinetaine cheikh, **les langues parlée au sud sahara et au nord sahel**, France, éduction C.N.R.S , 1989, pp 159, 160,174.

منطقة الساحل الإفريقي أعتمد على التجار وذلك عبر تجارة القوافل، فعندما بدأت الفتوحات الإسلامية التي كان هدفها تأمين الحضارة العربية الإسلامية وتوسيعها لم تتجه جنوبا، حيث أن جميع الحروب التي خاضها المسلمون كانت شمالا أين كان التهديد للبلاد العربية، أما الجنوب فقد كان التفهم الذي أبداه النجاشي للرسالة الإسلامية هو معيار التعامل بين المسلمين والعرب الأفارقة، فلم يدخل الإسلام عمق إفريقيا عنوة وإنما كان عن طريق التجارة والعلماء والمعايشة[1] .

المبحث الثاني : الأبعاد السياسية و التنموية لمنطقة الساحل الإفريقي.

[1]– أحمد المبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 38–40.

إن خطورة التهديدات الأمنية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي، وبجملة من المشكلات الأمنية المتعددة الأبعاد، وهو ما يفرض على دول الساحل متابعة مستمرة لأوضاع المنطقة، وتبني منظومة أمنية (الأمن الجهوي) قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة ، لذلك فالتساؤلات المطروحة في هذا الإطار تدور حول طبيعة التحديات التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول : التحديات السياسية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن أخطر ما تواجهه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي هو ضعف وهشاشة المؤسات السياسية لدول المنطقة، وهو ما أدى إلى غياب دور الدولة في الحفاظ على الأمن والإستقرار في المنطقة، خاصة في ظل التعقيدات الأمنية التي تشهدها هذه المرحلة، الأمر الذي يفرض على الدبلوماسية الجزائرية بذل جهود كبيرة على المستوى السياسي من أجل تحقيق التوازنات السياسية لدول المنطقة التي تعرف انقسامات حادة بسب الإختلافات الإثنية والعرقية [2].

أولا : أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي

تعود أزمة صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة نتيجة مجموعة من العوامل أهمها ضعف الأداء السياسي وعدم إستقلالية القرار السياسي لدول الساحل الإفريقي المرتبطة أساسا بدوائر خارجية، فبعد استقلال إفريقيا ترك المستعمرون الأوروبيون وراءهم جماعة كونوهم تكوينا

[2] - From new Frontier to new Normal : **counter – terrorism operations in the SAHEL Richard Reeve qnd woe pelte**rm 2014.

خاصا وحافظوا على الارتباط بهم مستغلين حاجة الدول حديثة الاستقلال إلى جيش يحمي حدودها ويؤكد سلطة الحكم الجديد، فقد كانت هذه الدول تعتمد على الدول المستعمرة في التدريب والإمتداد بالسلاح، وحتى القيادات والضباط في هذه الجيوش كانوا من قوات الإستعمار[1] .

وإستغلت الدول الإستعمارية ذلك بعقد معاهدات الدفاع المشتركة قبل خروجها بما يضمن إما بقاء قوات الاحتلال نفسها كما حدث بالنسبة لبقاء القوات الفرنسية في دول غرب إفريقيا وإفريقيا الإستوائية ، وإما سيطرة الدولة الاستعمارية على الجيش من خلال احتكار عمليات التدريب والتسليح ، وكذلك سيطرة الدولة الاستعمارية على كل الأعمال الفنية التي تحتاج إلى خبرات خاصة لعدم وجود فنيين إفريقيين أو مؤهلين لأعمال الإدارة العليان والعجز الشديد في خرجي الجامعات[2].

وقد نتج عن هذه التراكمات التاريخية والسياسية وجود حكومات هشة عاجزة على الدفاع عن الوحدة الترابية، كما حدث في مالي وإعلان انفصال الشمال عن الجنوب في مارس 2012 من قبل جماعات مسلحة، وما حدث في ليبيا إثر سقوط نظام القذافي وصعوبة تأسيس دولة حديثة، لكون النظام السابق لم يكن يملك مؤسسات ومقومات الدولة، كما أدى تعثر مسار التحول الديمقراطي في إفريقيا إلى مضاعفة أزمة الدول، فبالرغم من انطلاق هذا المسار في

[1] - على عشوي ، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة ماجستار ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، ص 20

[2] - كاظم هاشم نعمة، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص 34.

منتصف ثمانينات القرن العشرين مع تصاعد المطالب الداخلية والضغوط الخارجية لتنفيذ خطط الإصلاح السياسي والإقتصادي وإعتمادها على مجموعة من الآليات منها التعددية الحزبية وإجراء الانتخابات الدورية وانتقال السلطة بصورة سلمية، إلا أن العملية الديمقراطية كانت شكلية وعبرت عنها نتائج الانتخابات في أغلب الدول التي حافظت على طبيعة الأنظمة القائمة[1] .

كما أن التغييرات الدستورية كانت شكلية وليست جوهرية، فقد قدمت هذه الدول خاصة في ظل اختلاف الانتماءات الجغرافية والثقافية والاثنية نموذجا في التحول الديمقراطي اتسم بالبعد شكلا ومضمونا عن العملية الديمقراطية، فأصبحت الحيل السياسية والتغيرات الدستورية الراديكالية هي الصورة الموجودة لاستمرار قيادات ترفض التنازل عن الحكم وترغب في الحكم مدى الحياة، مما أعطى مبررا للانقلابات العسكرية، والاغتيالات السياسية للإطاحة بالقيادات الرافضة للتنازل عن السلطة[2].

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن 29 دولة إفريقية شهدت بين سنتين 1984-2004، إقصاء 70 رئيس دولة عن طريق الانقلابات العسكرية، حيث أطاح العسكريون في موريتانيا بقيادة الجنرال ولد عبد العزيز في أوت 2008 بأول رئيس مدني يصل إلى السلطة من خلال

[1] - أحمد إدريس ، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي** ، مجلة مجموعة الخبراء المغاربيين ، عدد 06 ، 2011 ، ص 1.

[2] - Mattbijs bogaards, **electoral systems, party systems and ethnicity, in Africa : Political parties and election in sud- saharan Africa, NordiskaAfrikainstitutet, sweden** , university of Kwazulu –natal press, south Africa, 2007, p 168.

الانتخابات، كما استولى ضباط الجيش في غينيا كوناكري بزعامة " موسى كمارا " على السلطة بعد وفاة الرئيس " لانسانا كونتي " في ديسمبر 2008، وقام عسكريون في مارس 2009 بإغتيال " جواوبرنادوفييرا " رئيس غينيا بيساو[1]، كما قام الجيش النيجري في 18 فيفري 2010 بإعتقال الرئيس " مامادوتانجا " وإسقاط نظام حكمه، وهذا ما يؤكد على عسكرة السياسة في منطقة الساحل وفي إفريقيا بصفة عامة[2] ، بالرغم من أن الإتحاد الإفريقي يلزم الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بالأنظمة القائمة على أساس الانقلابات العسكرية، وقد برزت هشاشة حكومات دول الساحل بعد الإطاحة بنظام القذافي في عام 2011، والإنقلاب العسكري الذي حدث في مالي يوم 22 مارس 2012، بقيادة النقيب " أمادو سانو غوي " الذي أطاح بالرئيس " أمادو تومانو توري ".

كما أن غياب مفهوم الدولة الوطنية القوية التي تحظى بالشرعية لدى مواطنيها وضعفها وعدم قدرتها على التحكم في حدودها، جعل من عملية الترويج لأفكار جهادية متطرفة واستقطاب أعداد كبيرة لتبنيها أمرا سهلا لكثير من الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى وجود بؤر توتر وصراع داخلي فيها جعلها بيئة خصبة للإختراق، خاصة في ظل تزايد إحتمالات تهاوي الأنظمة القائمة نظرا لتزايد وتعقد الأزمات الإقتصادية والذي شجع في كثير من الأحيان ظاهرة الإنقلابات العسكرية والتمردات الدورية كما حصل في تشاد، لذلك سميت هذه الدول

[1] - أميرة محمد عبد الحليم، "**تعثر مسار التحول الديمقراطي في إفريقيا**" ،ملف الأهرام الإستراتيجي، عدد 180، ديسمبر 2009، ص 12.

[2] - حمدي عبد الرحمان، " **النيجر وملامح المشهد الإستراتيجي في غرب إفريقيا** " ، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 184، أفريل 2010، ص 47.

بالدول الفاشلة لأنها فشلت في بناء المؤسسات السياسية القادرة على تحقيق الأمن والإستقرار لشعوبها.

ومن هذا المنظور أصبحت مخاطر اللاإستقرار ترتفع تدريجيا وتبرز الخلل الوظيفي داخل هذه الدول، نتيجة العجز في تغطية وتأمين الحاجيات التي من المفروض أن تضطلع بها الدولة، خاصة مع التداعيات السلبية للعولمة على هذه الدول التي أصبحت لا تستطيع إتخاذ قرار في توزيع مواردها بعد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على إقتصادياتها، كما أن تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي أدت لبيع الشركات العامة والقطاع العام مما أدى إلى فقدان هيبة الدول، وحدوث أزمات إقتصادية أدت إلى حالة اللاإستقرار السياسي المصحوب بإنقلابات عسكرية، وهي ظاهرة مزمنة في الدول الإفريقية[1].

ولذلك فإن ضعف وهشاشة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي شجع على ظهور فواعل غير دولاتية تتحرك دون الدولة في هذه المنطقة بعيدًا عن سلطة النظام المركزي وتتمثل هذه الفواعل بالأساس في الجماعات الإرهابية ، ومنظمات الجريمة المنظمة التي أصبحت تشكل تهديدًا حقيقيا لدول المنطقة وتضرب أمنها الجهوي.

ثانيا: أزمة الإندماج الوطني والصراعات الإثنية

1 -طبيعة الأزمة :

[1] – LansinéKaba , **la démocratie et la mondialisation,défies pour l'afrique**, AfricaZamani, n 7-8, codesria, 1999-2000, pp 01-03.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي المنطقة الأكثر تعقيدًا من حيث البنية الإجتماعية والتركيبة الديمغرافية لإحتوائها على العديد من الإثنيات حيث أغلب الصراعات الداخلية بها تمتزج بالعامل القبلي المهيمن على نفسية وثقافة شعوب المنطقة، والتي تكمن خطورتها في الاستثمار الخارجي الغربي والإقليمي لها و الممزوج هو الأخر بالمصالح الإستراتيجية ، حيث تتميز هذه المجتمعات بالتعددية الإثنية واللغوية والدينية[1]،

فلغويا توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة، وتشهد منطقة الساحل الإفريقي تعددا وتنوعا في الأديان والمعتقدات، وتكمن خطورة ذلك في توظيف البعد الديني في عملية تقسيم الدول الإفريقية، حيث تم تقسيم بعض الدول إلى قسم إسلامي وقسم مسيحي مثل غانا ونيجيريا وتشاد وغيرها.

وقد ساهم الإستعمار الغربي في زيادة حدة التعددية الإثنية إلى الدرجة التي أصبحت فيها هذه التعددية أحد أهم الصراعات في القارة الإفريقية وذلك لأن معظم حدود هذه الدول تم رسمها من قبل الإدارات الإستعمارية الأوروبية بعد مؤتمر برلين (1884 – 1885)، ودون أي مراعاة لأوضاع الجماعات الإثنية، مما أدي إلى إنتشار كل واحدة منها بين دولتين أو أكثر[1] فالظاهرة الإثنية تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الحروب الأهلية، حيث

1 – ireneomololaAdadevoh, " **Ethnicism and the Democratization of civil Society in Africa** **",** Africa Zamani, N09-10 (codesria), 2001-2002, p80.

2 – حمدي عبدالرحمان، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، 1996)، ص ص 30–31.

أن وجود جماعات إثنية عديدة داخل الدولة الواحدة يثير في أغلب الأحيان نزاعات بين هذه الانتماءات المتعددة التي تسعى كل منها إلى السيطرة على السلطة والثروة ، وقد تلجأ إلى الإستعانة بقوى دولية في مواجهة الجماعات الإثنية الأخرى ، كما تثار الأزمة بينها عندما يتم رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الإعتبارات الإثنية المتحيزة [2]

ويتعقد الأمر عندما تتوسع مطالب بعض الأقليات لتصل حد المطالبة بالإستقلال عن الدولة المركزية وإقامة دول صغيرة وهامشية مثلما حدث في قضية الطوارق ، وذلك راجع بالأساس لكون أن الأشكال التقليدية للهوية في معظم الدول الإفريقية تتراوح ما بين القبيلة أو الجماعة الدينية أو اللغوية وغيرها ، وغياب الشعور أو الإحساس بالهوية الوطنية أو القومية ، حيث يتميز المجتمع الإفريقي بأنه مجتمع قبلي يسوده ولاء مطلق لرئيس القبيلة لذلك تعاني فقرا في البناء القومي وهو ما أحدث أزمة هوية وأندماج وطني مثلما حدث مع الأقلية الترقية في منطقة الساحل الإفريقي.

ثالثًا : أزمة الهوية في منطقة الساحل الإفريقي

" يتكون المجتمع الساحلي من خليط من القبائل ، ترجع أصولها إلى ثلاث إنتماءات : عربي، أمازيغي وزنجي ، ينتشر العرب والأمازيغ في المناطق الشمالية والشرقية لمنطقة الساحل وتوطين زنجي يشمل الجنوب الساحلي .... "

[2]– عبد السلام إبراهيم البغدادي ، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** ، (ط 2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000)، ص 29

إن المحرك الرئيسي لأغلب النزاعات (بين الدول أو داخل الدولة الواحدة) في منطقة الساحل الإفريقي هو العامل الإثني .

إن التعدد الإثني هو تنوع طبيعي إذا ما تم توظيفه بطريقة فعالة فلن يشكل خطرا بل يمكن أن يثري أي منظومة إجتماعية . فالولايات المتحدة الأمريكية من خلال ضمانها لحقوق كل الأجناس المتواجدة بإقليمها تمكنت من تحقيق التجانس الإجتماعي . إذن المشكل في الساحل الإفريقي هو تعدد الولاءات نتيجة تعدد الإثنيات وسيادة النظام القبلي على الرغم من توفر مؤسسات دولاتية ولكنها تبقى لا تؤدي دورها بشكل فعال في ظل غياب التجانس الإجتماعي والتوافق الوطني[1].

يعود أصل النزاعات الإثنية في الساحل الإفريقي إلى النمط الإستعبادي وتجارة الرقيق التي كانت سائدة بشكل كبير في القديم وحتى بعد صدور قوانين تمنع الإسترقاق إلا أن النظرة الإستعلانية لا تزال موجودة بين شخص ذو نسب نبيل وبين آخر كان أهله في الماضي عبيدًا ، كما أن هذا الصراع الإثني ورث بشكل كبير من الفترة الإستعمارية ، حيث قام المحتل بتقسيم الساحل الإفريقي إلى مقاطعات إدارية تخدم الدول المستعمرة دون مراعاة الخصوصيات الإجتماعية والأنتربولوجية للمنطقة ، كما قامت الإدارة الإستعمارية بالتمييز بين القبائل

[1] - Francois thual **, les conflits identitaires** (paris ellipses , 1995) p 155

فكانت تستخدم القبائل التي تعلن ولاءها لها ضد القبائل الأخري المقاومة كل هذه الأسباب منعت الدول المستقلة من تشكيل هوياتها الوطنية empechement nationale[1] .

إن جوهر المشكل في الساحل الإفريقي ، يكمن في أن دوله بعد الإستقلال لم تعرف عملية تمدن ولم تعرف المرحلة الصناعية التي عرفتها أوربا ، في عصر النهضة والعصر الحديث ، كما أن الثقافة السياسية السائدة في الساحل الإفريقي تمثلت في الولاء للقبيلة والإثنية بدلا من الولاء الدولاتي ، وعلى الرغم من إنشاء مؤسسات تمثيلية إلا أن النمط المعيشي العام السائد هو النمط الزراعي والذي يتناسب طبعا مع التنظيم القبلي الإثني[2] .

ومشكل الصراع على السلطة والموارد يرجع أساسًا إلى التصدع الإثني والديني ، فعلى الرغم من وجود أحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني في دول الساحل الإفريقي إلا أن المحرك السائد بداخلها هو الإختلاف الديني والعرقي بحيث أنه وفي حالة فوز حركة أو حزب بالسلطة فيعني هذا فوز اثنية على إثنيات أخرى ما يعني احتكارها للسلطة وتهميشها لباقي الإثنيات ، ففي تشاد يتصارع الشمال المسلم مع الجنوب المسيحي ، في حين أن الزنوج في صراع مع العرب والأمازيغ في موريتانيا ، والسودان المسيحي انفصل عن الشمال المسلم ، وعلاقة

[1] - **Ibid** , p, 156
[2] – Gilles FAVAREL , garrigues , **la criminalité organisée transnationale : un concept à enterrer ,?** L'economie politique , N 15 , 2002, p33

التوارق مع حكوماتهم في وضع حساس في النيجر ومالي والتي تعكس نزاعا إجتماعيا اثنيا طويلا خامدا قابلا لإنفجار من جديد[1] .

تسبب التوظيف السلبي للإحتلاف والتعدد العرقي (بحيث أصبحت كل إثنية تعتبر باقي الإثنيات أعداء وخصوم لها) في تشكل دول اثنيات بحيث أن كل إثنية أصبحت ترى بأن ضمان وجودها الهوياتي يكون فقط من خلال محاربة الإثنيات الأخرى ، هذا النموذج النزاعي يختلف تماما عن نموذج الدولة . الأمة والتي يتطلب لقيامها توفر توافق ، هذا يعني أن منطقة الساحل الإفريقي تضم تجمعات دولاتية تعكس أنماط تنظيم إجتماعي فوضوية في الداخل ، وبما أن العامل الإثني هو المهيمن على العلاقات العامة في الساحل الإفريقي بدلا من العامل الوطني (الروح الوطنية) ، فإن واقع المنطقة لا يشهد حياة سياسية فعالة و إنما يعرف أزمات هوية في ظل الضعف الحكومي وهشاشة الإقتصاد وهيمنة الإثنية على كافة ميادين الحياة ، فالعامل الإثني في إفريقيا عامة وفي الساحل الإفريقي خاصة أقوى من القيم الإنسانية (الحرية ، العدالة ...) و أقوى من العامل الديني فالتوظيف السياسي للإثنية بطريقة سلبية لخدمة أطراف داخلية على حساب أخرى وكذا تدخل القوى العالمية . التي لها مصالح في المنطقة . في الشؤون الداخلية لدول الساحل الإفريقي ، عرقل مسار التحول الديمقراطي في المنطقة[2].

[1] - إلياس بوكراع ، **الساحل منطقة عبور للإرهاب والجرائم المتعددة** ، مجلة الوطن ، 2010.

[2] - جون قاي نوت يوه ، **إفريقيا والعالم في القرن القادم** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1998 ، ص 50.

تشكل إفريقيا عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة ، موقع رئيسي للصدامات السياسية والإقتصادية ليس فقط بين النخب الداخلية ولكن أيضا بين القوى العالمية الكبرى (الولايات المتحدة ، فرنسا ، إيطاليا ، الصين ، روسيا ...) ، ويعد العامل الإثني أحسن و أنجع أداة للإختراق وللتغلغل في الساحل الإفريقي ، عموما ليست كل النزاعات الإثنية في الساحل الإفريقي هي نزاعات هوياتية ، فالنزاع الهوياتي يعني وجود مجموعة أو أقلية مهددة بالزوال من خلال الإلغاء والتهميش ، من هنا يمكن إستنتاج بأن العامل الإثني يعمل على محورين في الساحل الإفريقي فقد يكون مجرد عامل محرك لصراع على السلطة أو على الموارد والثروة وقد يكون عاملا محركا لمجموعة تثور ضد التهميش بكل أشكاله (السياسية ، الإجتماعية وكذا الإقتصادية).

" des conflits ou la survie du groupe apparaît soit a titre réel , soit a titre imaginaire , menacée " [1]

ما يمكن إستنتاجه من خلال ما سبق هو أن منطقة الساحل الإفريقي ، تتكون من دول مفلسة ، فالسودان يعاني من مشاكل اللاإستقرار الداخلي على الرغم من إستقلال السودان الجنوبي ، أما تشاد فهو يعاني من النزاع بين الشمال والجنوب ومشكل تحقيق تجانس وتوافق وطني ، في حين تشهد الدول الأخرى : مالي ، النيجر ، موريتانيا ، أزمات هوية لا متناهية ، وإلى

[1] - محمود أبو العينين وآخرون ، **التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2011-2012** ، جامعة الدول العربية ، تونس 2012

جانب هذه الأوضاع تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة مشاكل أمنية كالفقر وثقل الديون والمجاعات .

المطلب الثاني : مشكل التنمية في منطقة الساحل الإفريقي

تعاني منطقة الساحل الإفريقي مشاكل تنموية عديدة ساهمت في تغذية الصراعات المختلفة ، وكانت عامل جذب لمختلف التهديدات الأمنية في المنطقة ، وأهمها شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة ، ولذلك فإن إدراك القائمين على السياسة الخارجية الجزائرية لهذا الإرتباط ، أعطى للبعد التنموي دورا هاما في الإستراتيجية الجزائرية بالمنطقة.

أولا : مشكل التنمية الإقتصادية في الساحل الإفريقي.

تتميز دول الساحل الإفريقي بالوهن الإقتصادي لعدم قدرتها على أداء وظائفها ، وذلك بسبب تبلور ما يسميه البعض " الدولة العصابة " التي تشكلت بعد الإستقلال ، و إستنزفت بالتحالف مع الشركات المتعددة الجنسيات موارد القارة ، الأمر الذي أوقعها في أزمة ديون خارجية وصلت إلى أكثر من 300 مليار دولار [1] ، ثم جاءت برامج الإصلاح لتزيد من أزمات القارة ، كما أن الفساد والديون والبطالة وغياب الأمن الغذائي و الأمراض الوبائية فاقمت من الأزمة الإقتصادية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي.

1– خالد حنفي علي ، " **المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا** " ، **السياسة الدولية** ، (القاهرة ، مطابع الأهرام) ، عدد 174 ، أكتوبر 2008 ، ص 114.

وتتسم البنية الإقتصادية لبلدان الساحل الإفريقي بتمحورها حول التصدير ، حيث تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية مثل السلع الزراعية والمعدنية والطاقوية ، وعلى إستيراد السلع الإستهلاكية والرأسمالية ، لذلك فإن القطاعات التصديرية في معظم هذه الدول يهيمن عليها صنف واحد من الصادرات ، ولذلك تعتبر إقتصادياتها شديدة الإنكشاف بفعل تقلبات الأسواق العالمية[1].

وقد أدى إنخفاض أسعار الصادرات غير النفطية وإرتفاع أسعار الواردات إلى حدوث عجز كبير في موازين مدفوعات أغلب دول الساحل الإفريقي ، كما أدى التدهور الحاصل في شروط التبادل إلى تدهور قيمة معظم العملات الإفريقية ، ونتيجة للزيادات المتواصلة في عجز الحسابات الجارية ، وبالتالي الانخفاض الكبير في الدخول الحقيقية ، بالإضافة إلى أن نسبة المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية لا تتعدى 11 % بين سنوات 2007 و 2011 بالنظر إلى أنها تنتج نفس السلع ، وعدم وجود تنوع في المنتجات [2] ، لذلك إضطرت دول إفريقية كثيرة منها دول الساحل الإفريقي إلى الاستدانة من الخارج كوسيلة لسد العجز في ميزان المدفوعات مما أدخلها ، في أزمة ديون خارجية أدت بدورها إلى أزمات إجتماعية وإقتصادية عنيفة تحول دون تحقيق التنمية البشرية في منطقة الساحل الإفريقي.

[1] - بورنويل سي تشيكولو ، " **العولمة والديون والتنمية في إفريقيا** " ، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ، في : العولمة والديمقراطية والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 182

[2] - CNUCED (Conférence des Nation Unis sur le commerce et le dévelopement) , " le développement économique en Afrique " , Rapport 2013 , p02

ثانيًا: الأزمات الإنسانية في الساحل الإفريقي

1 . مشكلة الفقر : يعتبر الفقر مؤشرا أساسيا على غياب التنمية داخل دول الساحل الإفريقي ، فأمام التأثير الضخم للعولمة أصبحت إفريقيا بإقتصادها الضعيف جدا والمتأثر بالظروف الطبيعية والأسعار المتذبذبة للمنتجات الأولية في السوق العالمي ، أفقر قارة في العالم ، وتظهر إحصائيات الأمم المتحدة أن أكثر من نصف سكان القارة يعيشون تحت خط الفقر ، وبمعدل دخل أقل من دولار أمريكي في اليوم ، وهناك 200 مليون نسمة ليس لديهم القدرة على الحصول على الخدمة الطبية العادية ، مع العلم أن عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي يتضاعف مرتين كل 25 سنة ، وعلى سبيل المثال كان يقدر عدد السكان ب 17 مليون في سنة 1950 ، ووصل إلى 81 مليون في سنة 2012 ، حيث تضاعف ب 5 مرات خلال 60 سنة فقط ، ويتوقع أن يتضاعف عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي ليصل إلى 117 مليون في سنة 2025، وأكثر من 208 مليون في سنة 2050[1] ، في منطقة يعتبر الفقر والحرب فيها وجهان لعملة واحدة ، فالحرب تستهلك كما هائلا من ثروة البلاد مما يؤدي إلى إفقارها ، والفقر يعد رئيسيا في النزاع ، وحسب تقرير للبنك الدولي لسنة 2010 فإن من بين أفقر 48 دولة في العالم توجد 33 منها في إفريقيا [2].

[1] - gérad Francois Dumont le " Sahel en crises " , question internaionales , 2012

[2] - حسين امحمد مسعود ، الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد إنتهاء الحرب الباردة ، (1999 . 2005) ، (ليبيا : مجلس الثقافة العام ، 2010) ، ص 173 .

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2007 . 2008 ، فإن نسبة الفقر في تشاد بلغت 80 % ، وفي مالي من 64 % وفي النيجر 63 % ، وفي موريتانيا 40 % ، كما أرتبط ذلك بإنعدام الأمن الغذائي ، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود 7 ملايين يعانون من نقص التغذية في منطقة الساحل الإفريقي ، وقد قدرت اللجنة الأوروبية في عام 2013 بأن ما يزيد عن عن 18 مليون شخص مهددون بالمجاعة في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد تدهور الأوضاع في شمال مالي ، و أن 226000 طفل يموتون في السنة بسبب سوء التغذية[1].

وقد نتج عن ظاهرة الفقر تبعات خطيرة ، حيث دفع ذلك إلى قيام بعض الأولياء في منطقة الساحل الإفريقي بتجنيد أطفالهم ضمن مجموعات مسلحة ومشاركتهم في صناعة المتفجرات مقابل حصولهم على ما يقل عن 600 دولار لتشجيع إلتحاق أبنائهم بالجماعات المسلحة ، ثم على 400 دولار أمريكي في الشهر ، وذلك في ظل وجود إحصائيات تشير إلى أن أكثر من نصف السكان يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا[2] ، وحسب مؤشر التنمية العالمي لمنظمة الأمم المتحدة في عام 2011 ، تعتبر دول الساحل الإفريقي من أكثر الدول فقرًا في العالم ، فقد أحتلت موريتانيا المرتبة 159 ، وجاءت مالي في المرتبة 175 ، وبوركينافاسو في المرتبة 181 ، وتشاد في المرتبة 183 ، فيما إحتلت النيجر الرتبة 186.

[1] - Fiche d'information sur la mission de formation de l'UE au Mali Réponse à la crise alimentaire et à l'insécurité alimentaire à long terme dans la région du sahel , Bruxelles, le 14 mars 2013 , p 1,3

[2] – حميش سليمان ، " **الجماعات الإرهابية تمنح 400 دولار لتجنيد الأطفال** " الخبر (يومية جزائرية) ، عدد 6863 ، 12 أكتوبر 2012 ، ص 02.

2 -**إنتشار الأمراض :** تعرف قارة إفريقيا إنتشار العديد من الأمراض الفتاكة ، كالإيدز ، والملاريا ، فقد أثبتت دراسة للأمم المتحدة أن معدل النمو الإقتصادي في بلدان جنوب الصحراء إنخفض من 3 % إلى 2 % بسبب مرض الإيدز الذي ينتشر في أوساط السكان وبالخصوص في تجمعات العمال والمناجم ، ويعتبر البعض أن أزمة مكافحة الإيدز ترتبط بالفقر ونقص حملات التوعية ، بالإضافة إلى غلاء الأدوية التي تصنعها الشركات المتعددة الجنسيات وتتحكم في أسعارها [1] ، كما أن هناك أكثر من مليون شخص سنويا يذهبون ضحية مرض الملاريا ، وتقع معظم الوفيات في إفريقيا بين الأطفال دون سن الخامسة مما يؤثر على عملية التنمية في القارة الإفريقية.

3 - **مشكلة اللاجئين* في الساحل الأفريقي :**

تحوي القارة الإفريقية على أكثر من 20 مليون لاجئ من المجموع الإجمالي لسكان القارة الذي يقدر بأكثر من 760 مليون نسمة [2] ، وتعد منطقة الساحل الإفريقي المتعددة الأزمات أكثر المناطق المسببة لمشكلة اللاجئين ، فقد عرف عدد اللاجئين في منطقة الساحل الإفريقي تزايدا رهيبا في السنوات الأخيرة بسبب تدهور الظروف الأمنية والإقتصادية والبيئية ، وكان إستقرار بعضهم في المناطق الجنوبية الجزائرية كمدينة تمنراست التي تحولت إلى مدينة مشتركة بين الأفارقة والسكان الأصليين ، كما أن تفجر النزاع بين الطوارق والحكومات

[1] - خالد حنفي علي ، " **المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

* – فاللاجئ وفقًا لتعريف إتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام 1951 هو : " أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها نتيجة لأحداث تسبب تخوف له ما يسوغه من التعرض لأضطهاد ، لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه لعضوية فئة إجتماعية معينة ، أو آرائه السياسية ، وغير قادر ـ أو لا يريد ـ بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته .

[2] – خالد حنفي على ، " **المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا** " ، مركز الآفاق للدراسات الإستراتيجية ، ص 36.

المركزية في النيجر والتشاد جعل الآلاف منهم يلجؤون ويتمركزون حول المناطق البترولية والتجمعات السكانية الكبرى على الحدود مع الجزائر ، مما شكل عبئا كبيرا على هذه الأخيرة .

وقد نتج عن ذلك تبعات إنسانية ومشكلات أمنية أهمها التهريب ، وتجارة المخدرات، وإعتداءات على بعض المواطنين الجزائريين وغيرها ، تسبب فيها وجود هولاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية وإستخدامهم كمناطق إنكفاء إستراتيجي وإنسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية ، ولم تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية ، وبالتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال إنطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006 [1] ، وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلد الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك ، وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريس جهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد لمحاربة الإرهاب خلال العشرية السوداء ، وقد أكد تقرير للأمم المتحدة سنة 2012 على وجود 30 ألف لاجئ مالي في الجزائر[2].

ثالثًا : التهديدات البيئية

[1] - **نفس المرجع** ، ص 37.
[2] - حميش سليمان ، " **الجماعات الإرهابية تمنح 400 دولار لتجنيد الأطفال** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 02.

لقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي لفترت متتالية أزمات حادة مرتبطة بسوء المناخ منها ظاهرة التصحر * التي تعود في الأساس لبدايات القرن الماضي (1903– 1913) ، (1940–1944)، (1969 –1974) ثم (1983 – 1985) ، وقد أثرت هذه الظاهرة على حياة السكان الذين يعتمدون على الزراعة والرعي ، حيث يشغل قطاع الزراعة في بلدان الساحل الإفريقي حوالي 60 % من اليد العاملة ، ويساهم ب 60 % من الدخل الإجمالي في منطقة تغطي 5.7 مليون كلم وتأوي حوالي 58 مليون شخص[1].

وقد رافقتها موجة جفاف أدت لهلاك الآلاف من البشر والحيوانات [2] ، وأستمر هذا الواقع حتى الألفية الثالثة ، وبالتحديد في سنة 2011 و 2012 التي عرفت أزمة غذاء حادة خاصة في دول النيجر ومالي وبوركينا فاسو التي صنفت ضمن المناطق الخطيرة ، وهو ما أستدعى تدخل منظمات الإغاثة الدولية التي عجزت عن إنقاذ حياة عدد كبير من السكان الذين قد ماتوا جوعا [3] ، وتعود أسباب الجفاف والتصحر في منطقة الساحل إلى الإستعمار غير العقلاني للمراعي وأعشاب الحيوانات الذي كان له دور في توسيع رقعة التصحر ، وهناك من أرجعها لالتقاء التيارات الباردة والدافئة ، بالإضافة إلى تذبذب في نسبة تساقط الأمطار.

* - حسب المفهوم الذي أقره " **مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية** " UNCED عام 1992 فإن التصحر هو " تدهور نوعية الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة ، نتيجة لعوامل مختلفة تتضمن التغيرات المناخية والأنشطة البشرية ".

[1] - – Serine Tacko Kanji , **climate change and Variability in the Sahel Region impacts and Adaptation strategies in the Agricultural sector** , (World Agro forestry centre) ICRAF . 2006 . P 16.

[2] - Tor A .Benjaminsen , « **Does Supply – induced Scarcity Drive Violant conflits in the Africain Sahel ! the case of the Touareg rébellion in Noether mali** , Journal of peace Research , vo 145 number 06 , november 2008 , p 819.

[3] **-Rapport sur la situation agricole et alimentaire au sahel et en Afrique de l'ouest** , reunion de haut niveau sur la crise alimentaire et nutritionnelle des etat membre de la CEDEAO , de L'uemoa et du cilss , juin 2012 , p 06.

وترجع خطورة هذه الأزمات إلى الآثار السلبية التي تركتها على مجتمعات الساحل الإفريقي من تهجير وقتل ، وقد نتج عنها أزمات غذائية بسبب نفاذ مخزون الغذاء خاصة بإعتماد إقتصاديات الدول الساحلية كمالي والنيجر وموريتانيا وتشاد على القطاع الزراعي الذي قلص التصحر فيه المناطق الزراعية [4] ، ففي الجزائر مثلا نجد أن 1.980.000 كلم2 أي ما يعادل 72.2 % من مساحتها هي صحراء ، وفي موريتانيا 618.000 كلم 2 أي 60 % من المساحة الكلية صحراء [1] ، هذا مع وجود خطر زحف الصحراء إلى شمال إفريقيا وتقليص المساحات الخضراء ، الأمر الذي يهدد الأمن الزراعي ومنه الأمن الغذائي بالمنطقة التي تتميز بأربعة خصائص أساسية هي الجفاف، والمجاعة والتصحر ، وإرتفاع درجات الحرارة.

كل هذه المشاكل التي تؤثر على دول المنطقة بما فيها الجزائر التي تشترك معها في بعض منها ، وتستقبل تداعياتها عبر حدودها الجنوبية ، وهذا الواقع دفع إلى تحرك السياسة الجزائرية عبر مجموعة من الآليات لإدارة أزمات المنطقة وتهديداتها التماثلية واللاتماثلية[2] ، ولذلك كان للعوامل البيئية والطبيعية دورا هاما في تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة من خلال حالة اللاإستقرار التي شهدتها هذه المجتمعات ، لأن السكان المحليون كانوا يرون أن الترحال هو الوسيلة الأفضل للحفاظ على الحياة في ظل الظروف الطبيعية القاسية ، غير أن نتائج ذلك كانت كارثية في كثير من الأحيان ، من خلال ممارسة بعض هؤلاء البدو لأعمال

[4] -– une étude réalisée pour le forum des ministres des affaires étrangéres d'Afrique du nord en 2009, changements climatiques et sécurité en Afrique , Oli Brown et Alec Crawford, Mars 2009, p 17.

[1] - فوزية غربي ، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) ، ص 296

[2] – تستمد لا تماثلها من عنصرين أساسيين الأطراف : كتلك التي يكون أحد أطرافها لاعبون غير الدول ، مثل التنظيمات الإرخابية التي تملك قوة إلحاق الضرر بالدول ، الأهداف والوسائل : حيث يكون هدف أحد الأطراف (الدولة) هو التوسع أو تحقيق مركز نفوذ إقليمي ، بينما هدف الطرف الآخر (غير دولاتي) هو إبراز الذات والتعبير عن أهدافه ومبادئه الإيديولوجية والإنتصار لأفكاره ومعتقداته.

غير مشروعة كتهريب مختلف السلع لضمان البقاء ، ثم تطور الأمر ليصل إلى تهريب المخدرات والأسلحة والتقاطع في كثير من الأحيان مع عصابات الجريمة والحركات الإرهابية في المنطقة ، هذا بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية ومشكلة الاجئين.

المبحث الثالث : البعد الأمني ـ تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي وتداعياته على الأمن الجهوي (الأقليمي).

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بالهشاشة الأمنية التي تفرضها مجموعة من التهديدات الأمنية المترابطة بينها كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية ، وقد أدت هذه التهديدات إلى إيجاد أرضية خصبة لطرح أجندات خارجية تعمل على توظيف مشاكل المنطقة لتحقيق إستراتيجياتها الدولية، كما شكلت التحديات الأمنية في المنطقة تهديدًا مباشرًا للأمن الجهوي، وهو ما جعل من الهاجس الأمني أهم أسباب إهتمام دول منطقة الساحل الإفريقي .

المطلب الأول : معضلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

تعتبرأحداث 11 سبتمبر 2001 تغيرا هامًا في المرحلة التي شملتها الدراسة (1998-2016) ، حيث أدت إلى زيادة الإهتمام الدولي بظاهرة الإرهاب * التي عرفت منحنا

* – لا يوجد إتفاق دولي حول مفهوم الإرهاب ، فما يراه البعض إرهابا قد يراه البعض الأخر مقاومة ، إضافة إلى إختلاط الإرهاب بصور العنف السياسي الأخرى كالجرائم السياسية والحروب بأنواعها ، سواءًا كانت حروبا تقليدية أو حروب تحرير أو عصابات ، وكذلك مع صور الإجرام المنظم والعابر للحدود ، ومع العصيان والإنقلابات ، وهو ما أدى إلى أختلاط الأمور ، وأصبحت تبرر بعض الأعمال الإرهابية على أنها مكافحة للإرهاب، ولذلك يعتبر الإرهاب مفهوما مطاطيا قد يتم توظيفه لتبرير سلوكات معينة ، ومن التعاريف المتعددة نجد تعريف " كاتين أدج " فيصنف الإرهاب الجديد ضمن الموجة الرابعة ويركز على إيقاع أكبر عدد من الضحايا وحسب الميثاق البريطاني والأوروبي عامة فالإرهاب يمثل استعمال التهديد بالأفعال للتأثير على الحكومة أو إرعاب الشعب لأهداف سياسية ودينية وإيديولوجية ، أما التعريف الرسمي للحكومة الأمريكية فيعتبره تعمد استعمال

تصاعديا في منطقة الساحل الإفريقي ، وقد كان ذلك سببا في جعل المنطقة تدخل ضمن الإستراتيجيات الدولية والإقليمية ، وفي إطار هذه الأخيرة سعت الجزائر إلى لعب دور إقليمي محوري في مكافحة الإرهاب وتحالفاته مع شبكات الجريمة المنظمة ، لما لذلك من تهديد مباشر لأمنها القومي .

أولا : أسباب ظهور الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

تنتشر في منطقة الساحل الإفريقي مجموعات إرهابية تتشابك مع بعضها البعض ، وترتبط إرتباطا وظيفيا ، ويعتبر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أكبر وأخطر تنظيم في المنطقة، وله علاقة بحركة التوحيد والجهاد ، وبتنظيم بوكو حرام في نيجيريا ، وحركة الشباب الإسلامي في الصومال ، وقد كانت بدايات الإرهاب تحمل طابعا محليا ، حيث أن أغلب العمليات الإرهابية تتم داخل حدود الدولة الواحدة من طرف جماعات إرهابية تحمل جنسيتها ، ثم أصبحت هذه الجماعات تتماثل في الأنماط والمواصفات وأصبحت لها شبكات في مختلف دول العالم خاصة بعد إعلان أغلبها ولاءها لتنظيم القاعدة ، وأصبح الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي نموذجا لما يسمى بعولمة الإرهاب[1].

العنف ضد أهداف غير قتالية عن طريق أفراد أو مجموعات وينتظر دائما منه تأثيرا على الشعب نقلا عن : quan li and drew schaub , « économico globalisation and transnational Terrorisme pooled time –séries analyses « , journal of conflit résolution , n 48 ,2004, p 131.

ويعرفه الإتحاد الإفريقي بأنه أي إعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يؤدي لتهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرارا لعامة الناس والموارد الطبيعية والإرث الثقافي، نقلا عن :

Pierre Botha , « united states counter – Terrorism programmes in Africa an overview , south africa , the Africain centre for the constructive Resolution of Disputes (ACCORD) , 2004 , p 12.

[1]– يوسف داوود ، كوركيس ، **الجريمة المنظمة** ، الدار العملية الدولية 2001، ص ص 67-68.

وقد وجدت مختلف التنظيمات الإرهابية في هشاشة منطقة الساحل الإفريقي وغياب مفهوم الدولة وضعف مؤسساتها ، وضعف القوى الإقليمية المحيطة بها ، وفي خصوصيات المنطقة التي يغلب عليها الطابع البدوي والرعوي [2] ، بإعتبار أن أغلب سكانها بدو رحل لا يعرفون الإستقرار خاصة في ظل الجفاف والتصحر والفقر الذي تشهده المنطقة عوامل أساسية في إتخاذ منطقة الساحل الإفريقي مقرا لها ومنطلقا لمختلف عملياتها في العالم خاصة بعد صعوبة إتخاذ أفغانستان كمركز للعمليات بسبب طبيعة الموقع الجغرافي المتواجدة فيه ، فوجود باكستان كقوة نووية وعسكرية وإستخباراتية مهمة في المنطقة ، حد من تحركات القاعدة خارج حدود أفغانستان إنطلاقا من الداخل الأفغاني.

كما أن الخناق الذي فرضته الجزائر على التنظيمات الإرهابية في الداخل من خلال الطوق العسكري الذي أقامته في مختلف أنحاء البلاد جعلها تبحث عن مقر بديل لها ، فوجدت في منطقة الساحل الإفريقي وبالتحديد في شمال مالي مقرا لها ، حيث أعادت جمع صفوفها في تنظيم جديد هو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وذلك بعد لجوء الجماعات الإرهابية الجزائرية إلى أقصى جنوب البلاد ، حيث نسجت شبكة من العلاقات مع تجار السلاح والمخدرات المنتشرة خاصة على حدود مالي والنيجر وموريتانيا وليبيا ، بحيث أصبحت هذه المناطق الحدودية معبرا مهما لشتى أنواع التجارة غير المشروعة ، وهذا ما يفسر الجهود الجزائرية المتواصلة من أجل تنسيق عملية مراقبة الحدود مع جيرانها ، وسعيها

[2] – **نفس المرجع** ، ص 80.

المستمر للعب دور وسيط للسلام بين الدول المجاورة والحركات السياسية المتمردة فيها تجنبا لإحتوائها من طرف الجماعات الإرهابية[1].

وقد ساهمت ردود أفعال المنظمات الغربية الرسمية وغير الرسمية في تعزيز إستراتيجية الجماعات المسلحة التي جعلت من هذه الردود عاملا لتعبئة أنصارها وإستقطاب عناصر جديدة في المنطقة [2] ، ولكنها في الوقت نفسه تستخدم هذه الردود في تدعيم الصورة القاتمة التي رسمها الغرب لنفسه في قطاعات واسعة من الرأي العام في الدول العربية والإسلامية ، خاصة في ظل سياسة الكيل بمكيالين.

ولذلك فإن التناقض في سياسات الدول الغربية والأزدواجية في الخطاب جعل من التنظيمات الإرهابية بمختلف توجهاتها تستثمر في هذا المجال وتعتبره المادة الخام لشحن خطابها ، وتوسيع الصورة السوداء للغرب في ذهنية ونفسية المواطن العادي والذي وإن إستهجن سلوك هذه الجماعات بسبب إنحرافها عن منهج الإسلام ، إلا أنه كان أكثر إستهجانا لسلوك الغرب في دولهم خاصة فيما يتعلق بتدمير مقدساته وحضارته وشتم الأنبياء والسخرية منهم ، بالإضافة إلى السياسة العنصرية ضد المسلمين في الدول الغربية ، وهذا ما قد يجعله يتعاطف مع هذه الجماعات المسلحة خاصة في سياستها المعادية للغرب.

ثانيا : التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

[1] – Harvey Glickman , Affricha in the war on terrorism , journal of asien and Africain studios , 2003 , p 10.

[2] - Stefan Mair , " terrorism and Africa on the danger of further attacks in sud – Saharan Affric " **African security review** , N12, 2003 , p 107.

1- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي : يعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أبرز وأقدم تنظيم في المنطقة، وقد أنبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أعلنت إنضمامها إلى تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن في سنة 2006 ، وفي 27 جانفي 2007 تأسس رسميا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة الجزائري يحي أبو الهمام ، متخذا من منطقة الساحل الإفريقي مستقرا في ظل الفراغ الأمني والسياسي الذي يميزها ، وفي ظل عدم وجود أي قوة عسكرية أو سياسية تسيطر عليها بإعتبارها صحاري فارغة وممتدة الأطراف ، كما أن إنتماءها للدول التي تتقاسمها قائم فقط بالإسم ، مما يجعل القاعدة هي القوة المسيطرة ميدانيا على المنطقة بحكم معرفتها بتضاريسها ، ولصعوبة مطاردة عناصرها أو الدخول في معارك معها لأن ذلك يتطلب قوة تكنولوجية كبيرة ودعم لوجيستي ضخم ، ومساندة شعبية وميدانية كافية ، وهي الشروط التي تفتقدها كل الدول المجاورة للمنطقة بما فيها الجزائر ، كما أن الحرب التي شنها الجيش الجزائري عليها ، وتمكنه من إلحاق ضربات قاسية بها أفقدتها قوتها ، لذلك قررت قياداتها البحث عن مناطق تكون محمية من هذه الضربات وتوفر لها الأنصار والتمويل وحرية التنقل في ممارسة نشاطها وهو ما وجدته في الطبيعة الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي [1] .

2- حركة أنصار الدين : تنشط هذه الحركة في شمال مالي بعد تأسيسها في سنة 2012 ، وتعتبر نفسها الممثل والمتحدث الرسمي بأسم أبناء المنطقة الذين يعانون التهميش و الإقصاء

[1] – Alain Rodier , " **le Sahel , terrain de jeu d'Alquaida au Magreb Islamique (AQ MI)** , note d'Actualite, N° 172 , (centre Français de Recherche sur le Renseignement) , Mai 2009 , p 2.

على كافة المستويات نتيجة لوجود نخب حاكمة فاشلة متحالفة مع قوى غربية هدفها الإستيلاء على ثروات البلد ، لذلك فإن سياسة حركة أنصار الدين هي الإصلاح عبر تنمية المنطقة ومعالجة الأزمات التي خلفتها هذه النخب الحاكمة وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، والوسائل المستخدمة في ذلك مقاتلة كل من يعارض إنتشار الإسلام حسبهم [2].

ويتزعم حركة أنصار الدين " الشيخ إياد أغ غالي الملقب بأسد الصحراء " ، وهو منحدر من مدينة كيدال ، وينتمي إلى قبيلة " إيفورا " المتفرعة عن قبيلة " إيرلياكان " ، وهو الزعيم السياسي والعسكري للحركة ، وقد كانت له تجربة طويلة في حركة أزواد الشعبية مما مكنه من معرفة دقيقة بالصحراء الشاسعة ، ونوعية رجالها وطبيعة مناخها ، زيادة على إطلاعه على تاريخ الطوارق ، كما سبق وأن عين قنصلا لدولة مالي لدى المملكة العربية السعودية، وكان من الذين ساهموا في وقت المواجهات العسكرية بين النظام المالي وحركة الأزواد في 1991 بإعتباره كبير المفاوضين والممثل الشخصي للرئيس المالي في هذه المفاوضات والتى كللت بوقف الأعمال العدائية المبرم بفضل وساطة جزائرية ، ليرفض بعدها عرضا بالإنخراط في الجيش المالي[1].

[2] – Mohammed Mahmoud Abd al Ma'ali , " **Al – qaeda and its allies in the sahel and the sahara** " , (reports) , **Aljazeera Center for Studies** , 01 may 2012 , p 06.

[1] – Julia Dufour , Claire Kupper , " groups armés au nord – Mali : état des lieux , fiche documentaire " GRIP (group de la recherche et d'information sur la pais et la securite) , group armés au nord – Mali ; état des lieux 6 Juillet 2012 , pp 05-06.

وبذلك أصبح الشيخ إياد أغ غالي محط أنظار الإستخبارات الغربية التي أقام معها علاقات إتصال مهمة ، الأمر الذي حملها على المراهنة عليه ، وتوكيله مهمة الوساطة بينها وبين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ليكون الوسيط الأكبر والمفاوض الأهم لإطلاق سراح الرهائن الذين يحتجزهم التنظيم في الساحل الإفريقي ، إلا أن المستجدات المتوالية في شمال مالي خاصة في ظل الفراغ السياسي والأمني دفع بالشيخ إياد أغ غالي بتأسيس جماعة مسلحة أطلق عليها أسم أنصار الدين وشكل نواتها الأولى من العناصر القبلية التي يتمتع بسلطة ونفوذ قويين عليها ، كما تمكن من إقناع قادة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وعلى رأسهم أبو زيد ، ومختار بلمختار ، ويحي أبو الهمام بتزويده بمجموعة من مقاتلي التنظيم ، وهي الصفقة التي كان الطرفين بحاجة ماسة إليها ، فتنظيم القاعدة بحاجة إلى قوى جديدة في المنطقة تنشر بها الرعب وتفيده في الإنخراط أكثر في النسيج القبلي للمنطقة ، إضافة إلى حاجة التنظيم إلى التنسيق مع الشيخ إياد أغ غالي ليكون حلقة إتصال بينه وبين بقية الأطراف خاصة الدول الغربية ، أما الشيخ " إياد أغ غالي " فيستفيد من الصفقة بالحصول على عناصر عسكرية مدربة على العمل العسكري لأن العناصر القبلية تفتقد للخبرة العسكرية [1].

وقد أعلنت حركة أنصار الدين أن عقيدتها تقوم على النضال من أجل القضايا المحلية المتصلة بمشكلات التهميش والإقصاء والمعاناة التي يتعرض لها أبناء المنطقة ، لذلك فتحت

[1] – " Crisis Group Working to prevent conflict world wide , Mali , eviter l'escalade " **Rapport Afrique** , n 189 , 18 juillet 2012 , pp 02-07.

أبوابها لكل أبناء المنطقة من أجل الإلتحاق بها ، والإنخراط في صفوفها كون أن خطابها أقرب إلى معاناتهم اليومية لإعطائها بذلك طابعا محليا ، حيث تعد الجماعة الدينية الوحيدة في المنطقة التي يقودها وينتمي إليها أبناء المنطقة ولا تحمل عقدة المقاتلين الأجانب ، وتلك المطالب لا تتحقق إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد ، ومحاربة النظام من خلال مهاجمة رموز الدولة وضرب الأهداف العسكرية فقط دون الوصول إلى الأهداف المدنية والشعبية ، لذلك لم تصنفها بعض الدول كالجزائر ضمن التنظيمات الإرهابية ، خاصة وأنها لا تدعو إلى الإنفصال السياسي وإنشاء كيان قومي أو عرقي ، وإنما الدعوة إلى إصلاح سياسي وإجتماعي يتناسب مع ثقافة المنطقة الإسلامية ، زيادة على قدرتها التفاوضية الكبيرة التي تجعلها مقبولة عند جميع الأطراف [1] ، وقد تمكنت الحركة في شهر أفريل 2012 من السيطرة على مدن كيدال وغاو إلى جانب بعض الجماعات المسلحة الناشطة بالمنطقة مستغلين في ذلك الظروف السياسية لمالي بعد الإنقلاب العسكري الذي حدث في شهر مارس من نفس السنة.

3 – **جماعة التوحيد والجهاد:** هي مجموعة من العناصر الإفريقية الزنجية المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، تأسست في أكتوبر 2011 بزعامة سلطان ولد بادي ، وقد أعلنت الجماعة أن عملياتها تستهدف دول غرب إفريقيا ، وبخاصة مالي والسنغال وساحل العاج التي تعتبر الخط الإستراتيجي للنفوذ الغربي وفي مقدمته فرنسا ، كما تستهدف

[1] – Rida Lymmouri , " **nourthern Mali : Armed Groups , State Failure , and terrorism** " Homelans Security policy Institute , the George Washington Univercity , 30 may 2013 , p 11.

الرعايا الغربيين في المنطقة ، و إعتبرت أصول الجماعة أن هذه العمليات تعد إستمرارا للمقاومة الإفريقية الإسلامية لمجاهدين من إفريقيا ، تصدوا للإستعمار الغربي في هذا الجزء من القارة الإفريقية ، وأغلب عناصرها من الموريتانيين والعرب الماليين ، وتتركز نشاطات الجماعة في مدينة قاو ، وأجزاء من مدينة كيدال ، بالقرب من الحدود الجزائرية [2].

ومن أهم العمليات الإرهابية التي إستهدفت دول المنطقة ، هجوم كتيبة بلمختار على ثكنة عسكرية موريتانية قتل فيها 12 جنديا في 2005 ، وجاء هذا الهجوم قبل يوم واحد من بداية تدريبات عسكرية في المنطقة تحت إشراف القوات الأمريكية بإسم " فلينتوك FLINTOCK كما تنامت العمليات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي ، خاصة ضد المصالح الغربية ، ومنها الهجوم الذي نفذ بتفجير سيارة في أفريل 2006 بالقرب من مصفاة لتكرير النفط في مصفاة الدلتا النيجيرية ، ومقتل أربعة سياح فرنسيين في 24 ديسمبر 2007 ، وخطف أربعة سياح أوربيين في 22 جانفي 2009 على يد جماعات إرهابية ، ومقتل مدير مدرسة أمريكي الأصل في العاصمة نواقشط في 23 جوان 2009، والقيام بمجموعة من الإعدامات منها إعدام الرهينة البريطاني ، وإغتيال ضابط مخابرات مالي كبير في 11 جوان 2009 بمدينة تمبكتو ، والهجوم الذي شنه مسلحون على القاعدة الفرنسية " أريفا " في منطقة أموران في أفريل 2007 وأختطاف عدد من المهندسين الصينيين ، وخطف عمال يعملون في هذه الشركة في منطقة أرليت في سبتمبر 2010 ، ولذلك ركزت الجماعات الإرهابية نشاطها في

[2] – Julia Dufour , **Claire Kupper** , **op** , cit , pp 06-07.

المنطقة على عمليات الإختطاف مقابل الحصول على فديات لتمويل نشاطها الإرهابي مستعينة بمعرفتها الجيدة لتضاريس المنطقة.

المطلب الثاني : الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي

لقد تضاعف حجم التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية على دول منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد تحالفه مع شبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ، وساعد على ذلك غياب الدولة وضعف أجهزتها الأمنية ، في ظل بيئة طبيعية وجغرافية صالحة لكل التهديدات ، ونظرا لأن هذه التهديدات أصبحت عابرة للحدود بما فيها الحدود الجزائرية ، صار لزاما على المسؤولين الجزائريين العمل مع مختلف الأطراف لإحتواء المخاطر الآتية من تلك المنطقة ، والتي مست بالأمن والإستقرار الإقليمي[1].

أولا : تجارة المخدرات في الساحل

تعد منطقة الساحل الإفريقي طريق عبور أساسي للمخدرات إلى كل من أوروبا ، آسيا ، وأمريكا ، وتعتبر منطقة غرب إفريقيا ، وبالتحديد سواحلها الغربية المعبر الرئيسي لنقل المخدرات إلى أوروبا عبر المتوسط ، لأن هذه السواحل غير مؤمنة ولا تخضع للرقابة اللازمة بسبب نقص وضعف إمكانيات تلك الدول ، والفقر ، والنزاعات المسلحة ، وإنتشار الإرهاب مما هيأ لها بيئة ملائمة للإنتشار كوسيلة تمويل لمختلف الأطراف في المنطقة مقابل تأمين

[1] – Stefan , Mair **, terrorism and Africa on the dange of futher attacks in sud – saharan African security** review 12 , 2009 , p 109.

مسالك عبورها إلى مختلف القارات ، وذلك على عكس ما هو موجود في الطرق الأطلسية المؤمنة ، بحيث أن سبب تغير مسار تجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو إفريقيا راجع إلى حجم إهتمام وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة توفير كافة الإمكانيات للتصدي لهذه الظاهرة وتضييق الخناق عليها.

وتهرب إنطلاقا من منطقة الساحل كل أنواع المخدرات ، بما فيها الكوكايين الذي يعد أخطرها ، ويأتي من كولومبيا والبيرو وبوليفيا ، ويتم تسويقه عبر أمريكا الوسطى والكاريبي للولايات المتحدة الأمريكية ، وعبر الأطلسي نحو أوروبا ، وحسب الكميات المحجوزة تبين تحول قارة إفريقيا خاصة من الجهة الغربية إلى منطقة عبور هامة [1] ، حيث تعد غرب إفريقيا أحد مسالك التهريب الرئيسية لتجارة الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية والمتجه إلى أوروبا ، وتبرز " غينيا بيساو " بإعتبارها محطة التهريب الرئيسية للمخدرات حيث يتم تفريغ الشحنات المهربة على شواطئها لتجد طريقها بعد ذلك برا وبحرا وجوا [2] ، ويأتي الهيروين بعده من حيث الخطورة ، فقد صرح المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات " أنطونيو ماريا كوستا " يوم 08 ديسمبر 2009 في مجلس الأمن بأن هناك أدلة لوجود نوعين من تجارة المخدرات ، الهيروين في شرق إفريقيا ، والكوكايين في غربها واللذان يتقاطعان في منطقة

[1] – Mehdi TAJE n " **West African challenges : Vulnerabilities and factors of insecurity in the sahel** " **the sahel and West Africa Club Secretariat (SWAC / OECD)** , August , 2010.

[2] – Nation Unies Office contre la drogue et le crime , UNODC (2009) , " **le trafic de cocaine en Afrique de l'ouest**" http: www.UNODC.org /documents / data – and – analysis / west africa cocaaine report 2009 ,fr ,pdf.

الصحراء ليسلكا مسالك جديدة من خلال تشاد والنيجر ومالي ، حيث قدرت كمية الكوكايين التي مرت من المنطقة بأكثر من 375 طن[3].

وبذلك توجد ثلاثة ممرات أساسية للتنظيمات الدولية للمخدرات ، ممر الكوكايين القادم من دول أمركا اللاتينية (كولومبيا ، البيرو) بعشرات الأطنان إلى منطقة الساحل الإفريقي ، وممر الحشيش الذي يأتي من المغرب ويمر إلى دول غرب إفريقيا ثم إلى الشرق الأوسط وإلى أوروبا ، وممر الهيروين والحبوب المهلوسة والمؤثرات العقلية التي تأتي عن طريق نيجيريا وبنين ، يمر جزء منها إلى المغرب ثم إلى أوروبا[3].

وتحصي تقارير الأمم المتحدة أن نسبة 30 % إلى 40 % من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة[1] ، وتذكر عديد التقارير بأن عصابات الإجرام والمخدرات في الساحل الإفريقي تمثل نسبة 80 % من تلك الموجودة في العالم بما فيها تلك المعروفة في آسيا وأمريكا اللاتينية مما جعل منطقة الساحل الإفريقي عبارة عن عش يتم فيه تفريخ مختلف أنواع المخدرات للاستهلاك الداخلي من جهة ولتصديره للدول الأخرى كالجزائر التي سعت إلى تبني العديد من الإستراتيجيات لمواجهة خطر هذا التهديد.

ثانيا : تجارة السلاح في منطقة الساحل الإفريقي.

[3] – José Maria Blanco Navarro et Luis de la cort Ibanes , " **le trafic de drougue en l'Afrique subsaharienne** " Ieee.es (institut Espagnol d'études stratégique), 2012 , pp 08-09.

[1] –Laurence Aida Ammour , les , " **défis de sécurité dans la zone saharo – sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne** " , **SEEDMED (seguridad defensa en el Mediterraneo) Barcelona** , October 2010, p 06.

تنتشر تجارة السلاح بشكل كبير ومخيف في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بحكم الطلب المتزايد عليها من قبل مجموعة من الأطراف المتصارعة في المنطقة ، ومحاولة كل طرف ترجيح الكفة لصالحه من خلال فرض منطق القوة التي تجسدها كمية ونوعية الأسلحة المتحصل عليها ، حيث تحتل منطقة الساحل الإفريقي المرتبة الثانية عالميا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية [2]، وتؤكد التقارير بأن تجارة الأسلحة تبقى واحدة من المشاكل الكبرى للأمن في إفريقيا ، وعامل فشل وخرق لمختلف التسويات الإقليمية التي وضعت لحل النزاعات والصراعات داخل المنطقة.

كما أن الإنتشار العشوائي للأسلحة مكن عصابات الإجرام كالمهربين وتجار المخدرات من تعزيز نشاطاتهم وتأمين الحماية لها في المنطقة التي تعد بؤرة توتر رئيسية في العالم لضمها لمختلف التهديدات الأمنية ، كما دعم هذا الإنتشار موقع الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية ، كما أن 80 % من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر ، وتشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003 إلى وجود حوالي

[2] – Ousmane kornio , " **contrôle des Armes legers et de petit calibre au Mali** " **Friedrich Ebert stiftung** , october 2011 , p 24.

100 مليون قطعة منتشرة في القارة خصوصا في مناطق الحدود ، ويوجد 08 مليون قطعة في إفريقيا الغربية لوحدها ، منها 100000 كلاشينكوف في منطقة الساحل الإفريقي [1] ، في حين تشير إحصائيات 2012 إلى وجود 10 مليار قطعة سلاح في قارة إفريقيا لوحدها [2] ، ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في إشعال الحروب من خلال تمويل المتمردين بالأسلحة والأموال والتدريب ، وذلك لخدمة مصالحهم الخاصة بإيجاد طريق للتدخل في المنطقة تحت مسميات عديدة منها إعادة الإستقرار.

وأكبر دليل على حجم التهديد الذي يشكله الانتشار العشوائي للأسلحة والتجارة غير الشرعية لها على الدول، هو ما حدث في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011 ، والإطاحة بنظام القذافي ، وما نتج عنه من إنتشار رهيب للأسلحة ، حيث أشارت التقارير إلى وجود 20 مليون قطعة سلاح خارج إطار السيطرة ويتم تداولها بطريقة غير شرعية داخل وخارج البلاد [1] ، وتجمع التحليلات على أن ما حدث في مالي خلال مارس 2012 من إستيلاء الجماعات المسلحة على شمال مالي وتهديد وحدة الدولة ، سببه إنتشار السلاح القادم من ليبيا.

إضافة إلى تجارة المخدرات والسلاح ، هناك بعض الأنشطة التجارية غير الشرعية تعرفها منطقة الساحل الإفريقي كعمليات التهريب التي تشمل مختلف السلع والمواد كالسجائر ، وبعض المواد الطاقوية كالبنزين ، بالإضافة إلى المواد الغذائية ، وقد تطورت عمليات التهريب

[1] – Office des nations Unies , " **contre la drogue et le crime (vienne)** " , op, cit , p41.
http: // wwwunodc.org/documents/data – and – analysis /west africa cocaaine report 2013 ebook ,pdf.

[2] **– trafic d'armes à feu en Afrique de l'ouest** , p 39 : www.unodc.org/west –africa.toc– f irearms–fr.pdf.

[1] – Mathieu pellerin , " **le sahel et le contagion libyenne** " , **politique étrangére** , paris , avril 2012 , p 835.

في السنوات الأخيرة خاصة مع تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة لتشمل مواد خطيرة كالأسلحة التي مصدرها ليبيا وموريتانيا والنيجر، والمخدرات القادمة من المغرب ، والسجائر والنسيج الإفريقي القادم من مالي ، في حين يخرج من الجزائر المواد الغذائية والبنزين [2] ، وسيارات الدفع الرباعي العابرة للصحراء والتي تباع بأسعار خيالية بعد عبورها للحدود الجنوبية للجماعات المسلحة الناشطة في مالي خاصة بعد سيطرتها على إقليم أزواد والتي تعد بالنسبة لهذه الجماعات أهم من الأسلحة [1] .

[2] – Laurence Aida Ammour , " **les défis de sécurité dans la zone saharo – sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne** " op ,cit ,p 04.

[1] - محمد بن أحمد ، " **تحقيقات أمنية تكشف أن سيارات جزائرية تباع في مالي بالملايير** " ، **الخبر (يومية جزائرية)** ، عدد 6991 ، 20 فيفري 2013 ، ص 03

خلاصة

تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية جيو إستراتيجية كبيرة، من حيث غناها بالثروات الطبيعية من معادن وموارد طاقوية ، الأمر الذي جعل القوى العلمية تتنافس عليها وهذا ما أضفى على المنطقة أهمية جيو – إقتصادية ، ومن خلال تحليل مختلف التعاريف المقدمة لمنطقة الساحل الإفريقي يتضح أن التسمية التي أطلقت على المنطقة " الساحل الإفريقي أو الساحل الصحراوي " ليست مجرد تسمية جغرافية بل هي تعكس مخططات ومشاريع سياسية وأخرى عسكرية وإقتصادية محلية ، إقليمية وبالأساس عالمية، ما يعني أن للتسمية عدة أبعاد (بعد جيو – إستراتيجي ، بعد جيو– إقتصادي ...) أما بالنسبة للوضعية العامة لدول الساحل الإفريقي فيمكن إستنتاج أن هذه الدول تعاني أزمات ذات محركات متعددة ومتشابكة (محرك إقتصادي ، إجتماعي ، ديني ، إثني ، تدخل أجنبي ...)

هذه العناصر جعلت من منطقة الساحل الإفريقي منطقة خطرة ، بحيث تعد منطقة عبور لعصابات الجريمة المنظمة (من تجار المخدرات ، مهربي الوقود والسجائر ، المتاجرون بالبشر،...) كما أنها وبحكم عجز الحكومات عن بسط مراقبة أمنية فعالة ، تعد منطقة تأوي الجماعات الإرهابية وأرضية خصبة لتنامي مختلف المشاكل الأمني.

الفصل الثاني

محاور الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول:السياسات الدولية وتأثيرها على مستقبل الأمن الجهوي في الساحل الإفريقي

إن متغير المصلحة هو المحدد الأساسي لسياسات وإستراتيجيات الدول العظمى في منطقة الساحل الإفريقي ومن خلاله يمكن تفسير المواقف والأفعال الحالية والمستقبلية لتلك الدول تجاه المنطقة، خاصة وأن الأكيد أن الساحل الإفريقي سيبقى ضمن إستراتيجيات الدول العظمى على المدى القريب والبعيد لما له من ثروات باطنية تشكل خزانا هاما يمكن اللجوء إليه حال حدوث أزمات إقتصادية عالمية متوقعة في المستقبل.

المطلب الأول : الإرهاب والقواعد العسكرية وتهديد الأمن الجهوي

إن التعمق في دراسة السياسات الدولية للقوى العظمى في منطقة الساحل الإفريقي، يؤكد إستمرار القوى الغربية في توظيف نفس المبررات للتدخل في المنطقة كمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وترقية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ورغم أن هذه الأوراق أصبحت مكشوفة، إلا أنها ستظل ثابتة في إستراتيجيات تلك الدول، بما فيها سياسة القواعد العسكرية[1].

إن إستمرار السياسات الغربية في توظيف عامل الإرهاب للتدخل في منطقة الساحل الإفريقي والسيطرة على مواردها، حيث أصبحت دول المنطقة متخوفة من الأبعاد الممكنة التي ستتجه

[1] – عبد الله الأشعل ، **الأمم المتحدة والعالم الغربي في ظل التحولات النظام الدولي** ، د، د، ن القاهرة ، 1997 ، ص 104.

إليها أزمات الساحل الإفريقي خاصة بعد الحرب على مالي، وتجد مبررات تخوفها في الرفض والتجاهل الذي تتعامل به القوى الدولية مع كل إقتراحات ومشاريع الدول الإقليمية بما فيها الجزائر ، وتجاهلها لرؤية هذه الدول لطبيعة الأزمات التي تعاني منها المنطقة خاصة في ظل عجزها عن تحيق إنجازات في المنطقة بما يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها المحدودة ، مما يزيد من قناعتها بأنها ستكون خارج كل الحسابات والحلول الدولية التي يمكن تنفيذها في المنطقة ، وهي الحلول التي ستؤثر بالضرورة في خريطة المنطقة ، وقد تدفع فيها تكاليف باهظة عبر إقصاء حلولها والإعتماد على آليات النظام الدولي الحالي التي تقوم على إدارة الأزمات وليس على حلها وإنهائها[1].

وقد حذر العديد من المختصين من تداعيات الاضطرابات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الجهوي لدول المنطقة مستقبلا ، وذلك من خلال محاولات إستغلال الأمر من أطراف خارجية لها مصالح وأطماع في الساحل وعلى سبيل المثال قال الباحث الجامعي الجزائري المختص في علم الإجتماع الأمني بسويسرا " قطوش محمد رضا " بأن المنشآت البترولية الجزائرية أصبحت مهددة بالجواسيس والعملاء وطائرات الاستطلاع إثر عملية تيقنتورين ، وإحتمال تحول بعض شركات الحراسة الأمنية إلى بؤرة للجوسسة من خلال إمكانية الزج بالعشرات من الجواسيس بصفتهم تقنيين مختصين في المسائل الأمنية بدعوى

[1] – حمدي عبد الرحمان ، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا** ، مركز دراسات المستقبل ، القاهرة 1991 ، ص 40.

توفير الأمن لإطارات الشركات الأجنبية ، في حين يكون هدفهم الرئيسي الجوسسة على أمن البلاد وثروات الوطن في ظل الفراغ التشريعي في القانون الجزائري ، وفي ظل التنافس الأمريكي البريطاني الفرنسي الصيني والياباني على ثروات البلاد ، وهو ما يهدد سياسة الجزائر بدخول جهات إستخباراتية لضرب إستقرار إقتصاد البلاد[1] .

وفي هذا الإطار ذكرت وكالة الإستخبارات الأمريكية CNN، بأن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بإرسال 500 جندي من القوات الخاصة إلى جنوب إسبانيا بالقرب من دول شمال إفريقيا في 24 أفريل 2013 ، وبالتحديد في قاعدة الطيران العسكري بمورن Moren ، وحسب نفس الوكالة فإن هذه القوات تهدف إلى التدخل السريع في منطقة شمال إفريقيا التي تشهد إرتفاعا في المشاكل الأمنية ، وذلك لمواجهة التهديدات المحتملة ضد المواطنين الأمريكيين ، لحماية السفارات والقنصليات الأمريكية والممثلين لها في إفريقيا خاصة بعد الهجوم على القنصلية الأمريكية في بداية سبتمبر 2012 ، ومقتل السفير الأمريكي كريس ستيفن Chris Stevens وثلاثة من معاونيه [2] ، وهو الحدث الذي وظفته الولايات المتحدة

[1] – عادل مصمودي ، " **المنشآت البترولية الجزائرية مهددة بالجواسيس والعملاء وطائرات الإستطلاع** " ، الخبر (يومية جزائرية) ، عدد 6974 ، 3 فيفري 2013 ، ص 02.

[2] – Sana Harb , " **500 marines américains en Espagne prêts à intervenir au Maghreb y compris sans autorisation des gouvernements locaux** " Maghreb Emergent , 29 avril 2013.

الأمريكية لتبرير وجودها في جنوب إسبانيا ، وقد توظفه لتبرير أي تدخل عسكري محتمل في شمال إفريقيا[3].

وقد أوصى تقرير صادر من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في سنة 2013 بضرورة زيادة حجم العمليات السرية الأمريكية في شمال مالي بإستعمال الطائرات بدون طيار بحجة منع تسلل عناصر من تنظيمي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد الجهاد إلى دول أخرى[1] ، وهذا ما يوحي بوجود رغبة أمريكية في تعزيز وجودها بالمنطقة لتحقيق أهدافها على المدى القريب والبعيد في المنطقة.

كما تعمل فرنسا على إبقاء تواجدها بمنطقة الساحل الإفريقي بعد حربها على مالي ضد الجماعات الإرهابية مستغلة القرار الأممي الذي سمح لها بنشر نحو 4000 عسكري فرنسي[2] ، متركزين بالأساس في المناطق الشمالية لمالي بالقرب من الحدود الجزائرية ، وبإستعمال الغطاء الجوي للمنطقة لرصد تحركات تلك الجماعات ، وهو ما يكرس الوجود الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي بإسم الشرعية الدولية ، وبذلك ستبقى القوى الغربية توظف عامل الإرهاب لكونه أصبح أداة ناجعة للتدخل في سيادة الدول.

---

[3] – Bradley L. Bowman , " **U.S. grand strategy for countring islamistterrorism and insurgency in the 21 STcentury** ", in james J.F. Forest, " countering TERRORISM AND INSURGENCY IN The 21 st century " , international perspectives , volumes 1-3 , printed in the united states of America , 2007 ,pp 29- 40.

[1] – http // www. Anp –dz .com / 13209 topic/ raport /06/04/2013/ pp 01-04.

[2] – Jean pierre chevénment ,**Gérard Larcher** ets (Sénateurs) , p 30.

وتستمر السياسات الأمريكية والأوروبية في جعل من التنسيق الأمني والحرب على الإرهاب مطية لفرض شروط غير معلنة على دول الساحل الإفريقي كفتح مجالها حرب دولية ضد الإرهاب كما حدث مع مالي حيث ان مختلف المبادرات الامنية التي ظلت تطرحها هذه الاطراف شاركت فيها الجزائر على كافة المستويات الإقليمية والدولية على الأمن في بعده العسكري كتبادل الخبرات العسكرية ، المناورات العسكرية ، تزويد الدول بالأسلحة ، لكنها أهملت الأبعاد الأخرى ذات الطابع السياسي والإقتصادي والإجتماعي، والتي أهم مواضيعها الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، الفقر ، البطالة ، التفاوت الإجتماعي ، وذلك لأن ما يهم الدول الكبرى هو حماية أمنها الذي يقتضي التعاون مع دول الساحل الإفريقي ، والعمل على بقاء هذه الدول تابعة لها ، ومن ثم الحفاظ على الوضع القائم بها من تدهور إقتصادي وإجتماعي يعمق من تبعيتها ويزيد من نجاعة وسائل الضغط عليها خاصة الإقتصادية منها ، والتي تشمل تقديم المساعدات والقروض المحدودة.

إن أهم تحدي يواجه مستقبلا الأمن الجهوي في منطقة الساحل الإفريقي هو سياسة التهويل التي تعتمدها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتان تعملان على تعظيم خطر الإرهاب للتدخل في شؤون دول الساحل الإفريقي وصياغة سياساتهم الداخلية، مستغلة هشاشة الأنظمة السياسية لتلك الدول وضعف أدائها السياسي لفرض أجنداتها بالمنطقة وفي هذا السياق هناك إقتراح لبعض أعضاء الكونغرس الأمريكي لتعديل القانون

الخاص بمكافحة الإرهاب الذي صودق عليه في 2001، إثر إعتداءات 11 سبتمبر 2001 ، بحيث يصبح يسمح باللجوء إلى القوة العسكرية لمطاردة القاعدة ومرتكبي الإعتداءات ، ويتضمن التعديل المقترح السماح للجيش الأمريكي بالتدخل في أي بلد لملاحقة الجماعات الإرهابية التابعة للقاعدة [1] ، وهو ما يشكل تهديدا للسيادة الوطنية للدول التي تنشط فيها جماعات إرهابية ترتبط بالقاعدة ومنها الجزائر ودول الساحل الإفريقي.

ولذلك يتحتم على دول المنطقة إدراك خطر ذالك من خلال إقامة خلايا أمنية وإستعلامات ، تعطي لها أحقية إحتكار المسائل الأمنية بإعداد مشروع أمني إستراتيجي يراعي أدق التفاصيل التي تشكل خطرا وتهديدا على الأمن الجهوي وقد دعى المختصون في علم الإجتماع الأمني ومنهم الباحث قطوش محمد رضا إلى تشخيص المشاكل الأمنية بدقة سواء من الناحية التشريعية أو التنظيمية أو اللوجيستية أو التكنولوجية أو البشرية لمواجهة أخطار الجوسسة على الإقتصاد والثروات بالبلاد ، كما يجب على الجزائر مواصلة التمسك بمبدئها الرافض للتدخل في شؤون الدول ، وعدم السماح للطائرات بدون طيار بالتحليق في الأجواء الجزائرية لأنها من أخطر وسائل التجسس على ثروات البلاد ، حيث تبدو في ظاهرها أنها تبحث عن

[1] – م. شراق ، " **دعوة إلى التدخل عسكريا في البلدان التي تنشط بها القاعدة** " ، الخبر (يومية جزائرية) ، عدد 7078 ، 19 ماي 2013 ، ص 02.

إستعلامات لمكافحة الإرهاب لكن الحقيقة تتعلق بالسيادة الوطنية ، وسيادة دول الساحل الإفريقي[2].

ومن أهم وسائل تجنيب المنطقة مخاطر الإختراق الأجنبي أو مزيد من محاولات التدخل الأجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب ، هو أن تحرص جميع دولها على تفادي تضخيم الوجود الإرهابي ، أو تهويل مخاطره بشكل يبعد عنها تركيز الإعلام الأجنبي والقوى الخارجية ومراكز البحث والدراسات فيها ، فمنطقة الساحل الإفريقي هي منطقة شاسعة وممتدة ومكشوفة وجد صعبة من حيث التنقل والإختباء والعمل الميداني بالنسبة للإرهابيين عكس ما كان عليه الحال في شمال الجزائر حيث الجبال والغابات والأودية ، والتي يسهل معها النشاط الإرهابي ويصعب محاصرته ، ولذلك فإن حصر الخطر في الإرهاب وتضخيمه سيما من القوى الخارجية ، هو تغطية لحقيقة المخاطر التي من شأنها أن تهدد فعلا أمن المنطقة كالمجاعة والتصحر والجفاف والفقر التي تتطلب نية صادقة من الأطراف الدولية لتنمية المنطقة[1].

ولذلك سيظل رهان الأمن الجهوي في منطقة الساحل الإفريقي يقوم على تفعيل آليات مكافحة الإرهاب من خلال المشاركة في أطر التعاون الدولي ، وفي كافة الملتقيات والمؤتمرات المنعقدة في إطار مكافحة الإرهاب لفرض أطروحاتها على طاولة أي نقاش أو أي اتفاقية كانت أو دولية حتى تكون الجزائر شريكا رئيسيا في إستئصال جذور الظاهرة الإرهابية من

[2] – أمحند برقوق ، **المعضلات الأمنية في الساحل الأفريقي** ، مجلة الدراسات الإستراتيجية ، 2010، الجزائر.

[1] – خالد حنفي علي ، **الإقليمية الجديدة في إفريقيا** ، مركز دراسات الإستراتيجية ، الأهرام ، أفريل 2012.

جهة ، ومن أجل لعب دور محوري في منطقة الساحل الإفريقي يحول دون فرض أجندات خارجية تتعارض مع سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي عن طريق تضخيم خطر الإرهاب[2].

كما تسعى بعض الأطراف الدولية إلى توظيف عامل الإرهاب في إقامة قواعد عسكرية في منطقة الساحل الإفريقي مستغلة حالة الإنهيار الأمني في المنطقة لتعزيز وجودها هناك ، وقد طرحت العديد من السيناريوهات بعد الحرب في مالي ومن بينها إستغلال القوى الغربية للأزمة وجعلها مبررا لبناء قواعد عسكرية لتحقيق مزيد من النفوذ والسيطرة على ثروات المنطقة ، حيث نقلت ححيقة " نيويورك تايمز " عن مصادر عسكرية أمريكية أن قيادة القوات الأمريكية لإفريقيا أفريكوم تريد إقامة قاعدة عسكرية يكون مقرها في النيجر قصد تكثيف مهام مراقبة الجماعات المتطرفة بالمنطقة ، وأفادت أن المشروع سيتم المصادق عليه من قبل وزارة الدفاع ، ثم البيت الأبيض والحكومة النيجيرية التي أعرب رئيسها " محامادو إيسوفو " عن إرادته في إقامة ما أسماه ب علاقة إستراتيجية على المدى البعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد نقلت ذات الصحيفة عن مسؤولين عسكريين أمريكيين أن الأمر سيتعلق بقاعدة طائرات من دون طيار للمراقبة غير المسلحة ، دون إستبعاد اللجوء إلى إطلاق صواريخ في حالة تفاقم

[2] – سامي عبد القوى ، **الطوارق ودولة أزود** ، ملف الأهرام الإستراتيجي ، عدد 102 ، جويلية 2011.

الخطر ، وإنشاء القاعدة أمر محتمل خاصة بعد الزيارة التي قام بها قائد الأفريكوم الجنرال كارتر هام إلى النيجر في شهر جانفي 2013[1].

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية بذلك إلى تعزيز وجودها العسكري المباشر في إفريقيا عبر إقامة قواعد عسكرية جديدة على غرار القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي التي تضم قوة أمريكية للتدخل السريع ، وهي قادرة على القيام بعمليات في كينيا والصومال وتنزانيا واليمن ، وذلك مقابل حصول جيبوتي في المقابل على مساعدات أمريكية بقيمة 30 مليون دولار سنويا ، وتخطط لبناء قاعدة عسكرية بحرية بساوتومي التي تمتلك إحتياطات نفطية تقدر بأربعة ملايين برميل [1] ، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية العزف على وتر المساعدات المادية لإقامة مزيد من القواعد العسكرية في إفريقيا بما فيها منطقة الساحل الإفريقي مستغلة حاجة تلك الدول إلى مثل هذه المساعدات في ظل المشاكل المعقدة التي تعاني منها دول المنطقة على كافة الأصعدة إلى محاولة إيجاد مقر لقاعدة أفريكوم – القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا – في دولة من دول الساحل الإفريقي ، كما أن هناك إحتمال لإقامة فرنسا قواعد عسكرية في منطقة الساحل الإفريقي بالقرب من الحدود الجزائرية مستغلة تواجدها في شمال مالي تحت ذريعة مكافحة الإرهاب ، وهو ما يجعل دول الساحل معرضة لمخططات التدخل

[1] – ع. إبراهيم ، " **أفريكوم تريد قاعدة عسكرية للمراقبة في النيجر أو بوركينافاسو** " ، الخبر (يومية جزائرية) ، عدد 30، 6970 ، جانفي 2013، ص 02.

[1] – حمدي عبد الرحمان ، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة : أي مستقبل ؟ القاهرة** ، مكتب مدبولي ، 2007 ، ص 30.

والسيطرة خاصة وأن فرنسا تحن إلى ماضيها الإستعماري في إفريقيا وقد تبحث مستقبلا عن مبررات للتواجد بها من جديد[2]

لذلك فإن التواجد العسكري الأجنبي مهما كان مصدره سوف لن يكون عامل تسوية لأزمات الساحل الإفريقي ، كما أن غياب التفاوض أو المصالحة أو الحل السياسي سيزيد الوضع تأزما بين حكومات المنطقة ومختلف مكونات المجتمع ، وسوف يضاعف من العنصرية العرقية وسياسة الإقصاء ، مما يجعل النخب الحاكمة تفضل الإبقاء على إرتباطاتها بالقوى الأجنبية لإستمرار أنظمتها من خلال السماح بإقامة قواعد عسكرية داخلها عبر إتفاقيات ثنائية ، وهو ما يوسع من إحتمالات التدخل الأجنبي في المنطقة.

المطلب الثاني : الإخلال بالإلتزامات الدولية وتنامي دور إسرائيل في منطقة الساحل الإفريقي.

إن تعليق الآمال على الدول العظمى وإعتبارها جزءا من الحل لأزمات الساحل الإفريقي يشكل تحديا آخر لدول المنطقة خاصة أن الواقع أثبت تقاعس تلك الدول عن الإلتزام بوعودها على الأقل تجاه المنطقة ، وهو ما يفرض ضرورة الإحتياط في المستقبل ، كما أن سعي إسرائيل

[2] – حمدي عبد الرحمان ، **التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية** ، مركز دراسات المستقبل ، القاهرة ، 1996 ، ص 35.

بسياساتها العنصرية للدخول إلى المنطقة ، يشكل خطرا كبيرا على مساعي توحيد السياسات الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن بعض المعطيات تشير فيما يتعلق بدفع الفدية ، فقد ذكر تقرير فرنسي أن الكل يدفع الفدية للإرهابيين بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية التي دفعت الفدية للخاطفين من الجماعات الإرهابية لتحرير رعايا ، لكن ليست عن طريق الجهات الرسمية ، وإنما عن طريق شركات خاصة [1] ، وهذا بالرغم من أنها تقف في الصف الأول على رأس المجموعة الدولية التي تراهن على وقف تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه ، مما يدل على وجود إزدواجية في التعامل مع هذا الملف ، كما أن هذا الأمر يفتح باب الشكوك حول كل الدول التي تدافع عن مبدأ رفض دفع الفدية.

كما تتحفظ الحكومة الفرنسية على إبداء موقف صريح من ألائحة الأممية الخاصة بتجريم دفع الفديات للجماعات الإرهابية ، رغم تأكيدها على رفض هذا الأسلوب المعتمد من قبل التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي ، ففي 29 أكتوبر 2013 تم الإفراج عن 04 فرنسيين كانوا محتجزين خلال ثلاثة سنوات لدى تنظيم القاعدة في النيجر ، وبالرغم من تأكيد المسؤولين الفرنسيين وعلى رأسهم وزير الخارجية السابق " لوران فابيوس " على أن الصفقة تمت دون دفع فدية ، إلا أن المنطق يؤكد أن تنظيم القاعدة الذي تم قتل أبرز قادته

[1] – Baker , Bruce , **Multi – choise Policing in Africa** , norbiska africa institue , UPPSA , 2011.

في الحرب العسكرية التي قادتها فرنسا في شمال مالي ، لا يمكن له أن يتخلى عن أهم وسيلة تمويلية لنشاطاته في منطقة لساحل الإفريقي ، وهو ما يوحي إلى قيام فرنسا بمفاوضات سرية مع الجماعات الإرهابية لتحرير رعاياها ، أما في العلن فتحاول فرنسا أن تظهر على أنها طرف فعال في الحرب الدولية على الإرهاب ، وهو ما يكشف تناقض السياسة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي[1].

ومن ثم فإن تمويل الجماعات الإرهابية عن طريق دفع الفدية سيبقى يشكل عائقا أمام جهود الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الدولي والإقليمي في القضاء على أهم مورد مالي للمجموعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي ، وهو ما ظلت الجزائر تراهن عليه في القضاء على ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ، وعليه يتطلب من الدبلوماسية الجزائرية مواصلة جهودها الدولية في تجريم الفدية لزيادة الضغوط على الدول التي تشكل مصدر تمويل للجماعات الإرهابية عبر دفع أموال طائلة للجماعات الإرهابية.

المطلب الثالث : المساهمة المحدودة للمجتمع الدولي في تنمية منطقة الساحل الإفريقي.

رغم الوعود الكثيرة للدول الغربية في تنمية منطقة الساحل الإفريقي إلا أن الواقع يؤكد تقاعس المجموعة الدولية عن القيام بإلتزاماتها إتجاه المنطقة، كما أن سياسات الدول الأجنبية في المنطقة تركز على الأبعاد الأمنية أكثر من الأبعاد الأخرى ، حيث أن برنامج الولايات

[1] – عفراء الخطيب ، **التواصل والتفاعل بين شمال أفريقيا ، تحديات الحاضر والمستقبل** ، المغرب ، منشورات وزارة الثقافة المغربية.

المتحدة للأمن يركز على المشاكل الظاهرية بالنسبة لقضية الإرهاب ، مثل تجارة البشر ، والهجرة غير الشرعية، وشبكات الجريمة ، وليس الجذور الحقيقية لها وهي الفقر، والبطالة وضعف مستويات التنمية ، فهناك تناقض في السياسات الأمريكية بالمنطقة ، حيث تشترط تقديم مساعدات لهذه الدول بإلتزامها بالمعايير الديمقراطية ، دون التمويل الكافي والجاد في مرافقة تلك الدول في مسيرة الإصلاح المؤسساتي الذي يتطلب تخصيص ميزانيات معتبرة للقيام بذلك[1].

وبالرغم من الإستراتيجية الأوروبية المشتركة للعمل على تنمية منطقة الساحل الإفريقي برعاية الصندوق الأوروبي لتمويل التنمية ، والتي تم تبنيها في شهر ديسمبر 2007 ، وتشمل دول مالي وموريتانيا والنيجر ، والتي تم الإتفاق فيها على الحكامة الإقتصادية ، وبناء قدرات المؤسسات والتكامل الإقليمي بالتركيز على التنمية الإقتصادية بشمال مالي ، وأقاليم دلتا النيجر ، حيث تم منح 450 مليون أورو مخصصة لموريتانيا ، النيجر ومالي ، و 200 مليون أوروا مخصصة لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي [1] ، إلا أن هذه المبالغ المالية تبقى غير كافية تماما بالمقارنة مع التحديات الكبرى التي تواجهها المنطقة ، فبدون توفر الدعم المالي والتنموي ستواجه منطقة الساحل كارثة إنسانية تتعلق بسوء التغذية.

[1] – عبد الحميد الصنهاجي ، **التعاون العربي الأفريقي** ، جامعة محمد الخامس ، معهد الدراسات الأفريقية ، 2007.

[1] – Luis Simon , Alexander Mattelare , Amelia Hadfied , **une stratégie cohérentr de l'UE pour le sahel**, **op ,cit** , pp 29-30.

إضافة إلى عامل المصلحة الذي يعتبر محددا أساسيا لسياسات تلك الدول في المنطقة ، والذي بمقتضاه نلاحظ غياب الإرادة الصادقة في دعم وتمويل الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية المطلوبة في إقليم الساحل الإفريقي، والتي لن تتأتى إلا بإدراك الدول المتطورة لمسؤولياتها الحقيقية إتجاه شعوب المنطقة في إطار مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ، وتوفر الإرادة الصادقة في تحقيق الأمن والإستقرار خلال وضعها للأجندات والإستراتيجيات الدولية حول منطقة الساحل الإفريقي[2].

لكن الواقع يؤكد أن الدول الكبرى تعمل على إستغلال المشكلات الإنسانية المتفاقمة في دول الساحل الإفريقي كأساس لتبرير سياساتها التدخلية في المنطقة ، دون أن تلتزم بما هو مطلوب منها وهو زيادة حجم الإعانات والمساعدات المادية بما يتناسب وواقع شعوب المنطقة ودون أي شروط ، كما أن العديد من المنظمات الأجنبية غير الحكومية الناشطة في المجال الإنساني والإغاثي بالمنطقة هي تابعة للمخابرات الغربية التي تمولها ، بحيث تعمل لصالحها بتقديم تقارير عن الوضع في دول المنطقة خاصة تلك الغنية بالموارد الأولية ، كما أن التواجد الغربي في منطقة الساحل الإفريقي مرتبط أساسا بإستغلال ثروات المنطقة ، وهو ما يفسر

[2]– عبد المالك عودة ، **تجمع الساحل والصحراء** ، برنامج الدراسات العربية الأفريقية ، 2001.

إرتفاع درجة التنافس بين الدول الصناعية حول من يستفيد أكثر من نقل موارد المنطقة إلى دولته لتطوير صناعتها[1].

وقد تزامن هذا التنافس مع الأزمة المالية التي تعيشها الدول الغربية ، وبما أن المنظومة الغربية لا تصلح نفسها من الداخل لحل الأزمات الإقتصادية بحكم أن طبيعة النظام الرأسمالي بحد ذاته قائم على الإستغلال وتحقيق أكبر نسبة من الربح خاصة في ظل العولمة التي أصبحت الدولة فيها سجينة الشركات المتعددة الجنسيات وأصحاب النفوذ الإقتصادي والمالي ، بل تجد الحلول دائما في تصدير أزماتها إلى دول أخرى ، وهو ما يفسر الحملة العسكرية على ليبيا (2011) ، لتتحول هذه الأخيرة من دولة بإحتياط مالي يتجاوز 200 مليار دولار إلى دولة مدانة بأكثر من 100 مليار دولار ، وبحاجة إلى أكثر من 100 مليار دولار[2] أخرى للأستثمار في الخدمات والتعليم والصحة والنقل وإعادة الإعمار والتهيئة من جديد للبنية التحتية بعدما تركتها الدول التي قادت تلك الحملة العسكرية تتخبط في ظل دمار شامل للإقتصاد والبنية التحتية والمؤسساتية ، وتدخل في نفس الإطار الحرب في شمال مالي بقيادة فرنسية ، وكلها تندرج ضمن عملية البحث عن أسواق جديدة لتصدير الإنتاج الصناعي والعسكري الغربي ، والإستغلال المباشر للمواد الأولية اللازمة لمختلف الصناعات[1].

[1] – بروكس بيتر ، **النفوذ الصيني في أفريقيا** ، مجلة المرصد للبحوث والعلوم ، عدد 28 ، مارس 2013.

[2] – **نفس المرجع** ونفس الصفحة.

[1] – إسماعيل فيصل ، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي** ، المنتدى الغربي ، أكتوبر 2013.

لذلك لا يجب إطلاقا التعويل على الدول الغربية في حل مشاكل دول الساحل الإفريقي، ورهن مصائر شعوبهم بهذه القوى الأجنبية التي يبقى تاريخها الإستعماري أكبر تعريف لأهدافها بالمنطقة ، ولذلك يبقي الخيار الوحيد في نظرنا هو تعزيز التعاون جنوب ـ جنوب ، وإيمان نخب وشعوب المنطقة بإمكاناتهم وبقدراتهم في بناء أوطانهم سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا كأساس لبناء الشخصية الوطنية المستقلة عن تجاذبات المصالح.

المبحث الثاني : النفوذ المستمر على منطقة الساحل.

جاء تحرك إسرائيل في منطقة الساحل الإفريقي في إطار التحرك الصهيوني في القارة الإفريقية بصفة عامة والذي أخذ أبعادا جديدة بعد إتفاقيات كمب ديفيد ، وعلى كافة المستويات ، فسياسيا تم إستئناف العلاقات مع العديد من الدول الإفريقية ، حيث أشار تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية في عام 1999 أنه أصبح لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع 42 دولة إفريقية بما فيها دول من الساحل الإفريقي شملت تعاونا في المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية ، كما تحظى القارة الإفريقية بأكبر نسبة تمثيل دبلوماسي إسرائيلي على مستوى العالم حيث أن نسبة البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا مقارنة ببعثاتها في العالم بلغت 47 % في عام 2008 [*] .

[*] – الإعلام الإسرائيلي ليس إعلاما مستقلا بالمفهوم الديمقراطي ، بل هو إعلام مجند في خدمة أهداف إسرائيل ، وقد كان وسيلة فعالة في تحقيق أهداف إسرائيل بقارة إفريقيا من خلال توزيع الكتب والنشرات والمواد الدعائية في الدول الإفريقية ، نشر الصحف اليهودية في إفريقيا، دفع أموال طائلة لأية صحيفة إفريقية تنشر خبرا دعائيا لصالح إسرائيل ، شراء صفحات إعلانية من الصحف الإفريقية للتأثير عليها ، بث وتوجيه برامج إسرائيلية إلى

المطلب الأول : التغلغل الإسرائيلي في الساحل.

إن سعي إسرائيل إلى إكتساب ثقة القيادات السياسية الإفريقية من خلال المسارعة إلى الإعتراف بالدول الإفريقية حال حصولها على الإستقلال وإرسال الوفود للتهنئة ثم التقدم بعروض مساعدات وهي سياسة مدروسة منذ قيام الكيان الإسرائيلي في ماي 1948 ، تعتمد فيها على الدعاية الإعلامية الإسرائيلية التي تحرص على إقناع الدول الإفريقية بعدم وجود أطماع لها في إفريقيا ، وأن قبول المعونة الإسرائيلية لا يؤدي إلى التورط في صراع الدول الكبرى لأنها لا تنتمي للغرب الرأسمالي ولا للشرق الشيوعي بل تعتمد على تجربتها الذاتية التي أصبحت بفضلها نموذجا للتقدم والتنمية [1] ، لكن الوقائع تثبت أن توسع نشاط إسرائيل في القارة الإفريقية كان بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي تكفلت بتحويل النشاطات الإسرائيلية في تلك القارة لمد إسرائيل بكل وسائل التفوق على الدول العربية ، لذلك إرتبط الوجود الأمريكي في المنطقة بالوجود الإسرائيلي ، بالإضافة إلى الدعم الفرنسي حيث سخرت فرنسا علاقاتها المتينة مع مستعمراتها السابقة في إفريقيا لفتح الأبواب على مصراعيها أمام الحليف الإسرائيلي ، حيث صرح الرئيس الفرنسي ميتران في مؤتمر القمة الفرنسي الإفريقي الذي عقد بباريس عام 1982 أنه يرحب بإستئناف العلاقات الدبلوماسية بين هذه الأقطار

الدول الإفريقية بلغاتهم المحلية ، عرض أفلام سينمائية إسرائيلية في دول إفريقيا ، تكوين قيادات إفريقية في مجال الإعلام عن طريق تقديم المنح الدراسية، عبد الهادي أحمد النجار ، الإعلام الإسرائيلي في إفريقيا بين الطموح والمواجهة ، (القاهرة : المكتبة العصرية ، 2012) ، ص ص 26-41

[1] – صديق مضوي ، **الساحل الأفريقي ، الواقع الإجتماعي والتطورات السياسية ، الإسلام والعالم المعاصر** ، عدد 03، جانفي 2011.

وإسرائيل وأن إدارته لا تعتبر " تل أبيب " منافسا وإنما حليفا وصديقا حميما [1] ، وهو ما يظهر حجم التقارب الإسرائيلي مع المعسكر الغربي.

كما كانت الدعاية الإعلامية لإسرائيل تروج لما يسمى بوحدة التجربة التاريخية لليهود والأفارقة ، فاليهود هم ضحايا للإضطهاد النازي ، والإفريقيون ضحايا الإضطهاد والبيع كرقيق ، فكلا الشعبين ضحايا الإضطهاد والتمييز العنصري ، وعليه زادت الرغبة الإسرائيلية في مساعدة الأفارقة الذين عانوا المآسي كالشعب اليهودي حسب الدعاية الإسرائيلية التي تحاول إدراج العرب ضمن طائفة الشعوب التي مارست وتمارس الإضطهاد والتفرقة العنصرية سواء بسبب الدين كما هو حالهم تجاه اليهود والمسيحيين أو بسبب اللون كما هو تاريخهم مع الأفارقة في إشارة إلى تجارة العبيد [2] ، وذلك بهدف تشويه الشخصية العربية داخل القارة الإفريقية خاصة في ظل غياب دعاية عربية دفاعية مضادة ، وغياب إستراتيجية عربية موحدة.

وتهدف السياسة الإسرائيلية في إفريقيا بربط شبكة من العلاقات مع الدول الإفريقية خاصة تلك المجاورة للدول العربية ، وذلك لمحاصرة مقومات الأمن القومي العربي ، لذلك ظهر ما عرف بالإتجاه الإفريقي في السياسة الخارجية الإسرائيلية في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي بقيادة وزير الخارجية الإسرائيلي في تلك الفترة " موشيه شاريت " الذي صرح بما يلي : " ... إن إفريقيا تشكل من وجهة نظرنا ، ميدانا مهما لا ينبغي أن نسمح بنشوء فراغ فيه بعد

[1] – **المرجع نفسه** ، ص 143.

[2] – **المرجع نفسه** ، ص ص 76،75 .

حصول دولها على الإستقلال لأن ملأ هذا الفراغ من قبل قوى غير صديقة سيعتبر نكسة لإسرائيل " [1] .

كما عملت إسرائيل على تعميق علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الإفريقية لتحقيق أكبر عدد من الأصوات لصالحها في المحافل الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة ، وللخروج من العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية بعد رفض تطبيع العلاقات معها.

ومن الناحية الإقتصادية وصل تغلغل إسرائيل الإقتصادي في بعض الدول إلى درجة حصولها على امتيازات البحث عن البترول وتأسيسها عدة شركات على أنها إفريقية ، مثلما تم في إثيوبيا حيث قامت بتأسيس 40 شركة وسجلتها على أنها شركات إثيوبية ، كما كانت إسرائيل تلجأ إلى طرق إلتوائية مع الدول التي رفضت الإعتراف بها ومن ثم التعامل معها كالصومال ، حيث كانت تعمد على تحويل مبالغ كبيرة تحت أسماء تجار يهود يحملون الجنسية الصومالية[2] ، وكما يحدث في جيبوتي من خلال خبراء يهود فرنسيين يدينون لإسرائيل بالولاء ، ومن خلال عناصر من المخابرات الإسرائيلية تحت ستار مناسب ، كما وصلت درجة تغلغلها في بعض الدول الإفريقية إلى حد إحتكارها لتجارة المحصولات ولأسواق الإستهلاك للعديد من السلع ، حيث إحتكرت إسرائيل أسواق المنتجات الغذائية وعصير الفاكهة في إثيوبيا

[1] – دافيد كوهين ، **إسرائيل والعالم الأفرو آسيوي** ، دار نشر عوفيد ، 1963 ، ص 29 .

[2] – حسين معلوم ، **التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2002، 2003** ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، 2009.

، وإحتكار شركة إسرائيلية لتصدير السمك في إريتريا حيث تبلغ الكمية المصدرة 25 ألف طن في السنة [1].

إضافة إلى إحتكار محاصيل السمسم والفول السوداني وغيرها في عموم دول شرق إفريقيا ، وأتبعت سياسة إغراقية لبضائعها لكسب أسواق إفريقية وبهدف سد الطريق أمام التعامل الإفريقي ـ الإفريقي والإفريقي العربي، وبذلك قامت إسرائيل بالتركيز على القطاع الزراعي لدى تنفيذ مخططها التغلغلي في شرق إفريقيا لكون أن هذا القطاع يشكل النشاط الرئيسي لمعظم كاسبي الدخل هناك ، فمن بين 70% إلى 80% من القوى العامة الإفريقية تعمل في الزراعة الأمر الذي يضمن لإسرائيل التغلغل في صفوف السواد الأعظم من الشعب الإفريقي [2].

ولعل أخطر أداة تستعملها إسرائيل للتوغل داخل القارة الإفريقية هي التوغل الثقافي حيث حرصت إسرائيل على دفع الدول الإفريقية إلى التوقيع على إتفاقيات التعاون الثقافي معها وخلال فترة وجيزة (1961 – 1963) تمكنت إسرائيل من توقيع 48 إتفاقية للتعاون الثقافي مع 18 دولة إفريقية ، ومن بين هذه الدول (جمهورية إفريقيا الوسطى ، وبورندي ، والكاميرون ، وليبيريا ، ورواندا ، وتوجو ، وبوركينافاسو ، وغانا ، وكوت ديفوار) [3] ، وفي

[1] - عبد الله عبد السلطان ، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992) ، ص 192.

[2] - **نفس المرجع** ونفس الصفحة.

[3] - عبد الله المحسن السلطان ، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي** ، في ندوة البحر الأحمر التي عقدت بمعهد الدراسات الدبلوماسية بالرياض ، 1985/05/04 – 1985/05/07 ، ص ص 89-95.

مجال التربية والتعليم ، قدمت إسرائيل منحا دراسية للطلبة الأفارقة ، كما أرسلت عددا من الأساتذة المختصين للتدريس في الجامعات الإفريقية ، أصبحوا فيما بعد عمداء ومديري جامعات أغلب الدول الإفريقية التي أوفدوا إليها ، وإمتد نشاط إسرائيل في هذا المجال حتى وصل إلى إنشاء مدارس إسرائيلية في الدول الإفريقية يديرها أساتذة إسرائيليو ن على غرار المدرسة الإسرائيلية في أبيدجان (كوتديفوار) ، والأخرى في منروفيا (ليبيريا) ، وقد سهل التأثير الثقافي الأوروبي على الدول الإفريقية خلال الحقبة الإستعمارية من عملية التوغل الثقافي الإسرائيلي في القارة الإفريقية حيث صرح " فيلدمان " وهو باحث إسرائيلي في الشؤون الإفريقية بما يعكس ذلك حين قال :

" لقد أدت السيطرة الأوروبية على القارة الإفريقية إلى إحداث تأثير حاسم على البنية القومية للمجتمعات الإفريقية ، وعلى الإتجاهات الثقافية ، ومما لا يحتاج إلى بيان أن إسرائيل تشكل في نهاية المطاف كيانا ثقافيا وإجتماعيا أوروبيا ، وهذا يعني أن الركائز الثقافية الأوروبية ظلت قائمة وأنها أفادت إسرائيل ، وسهلت مهمة دخولها إلى إفريقيا عبر الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية"[1] .

وتعدى نشاط إسرائيل في القارة الإفريقية إلى إقامة العلاقات الرياضية مع الدول الإفريقية

[1]– عبد العظيم رمضان ، **مصر وإفريقيا ، الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1996)، ص 64.

بإنشاء " معسكرات حبقوق " * التي أسسها أحد المدربيين الإسرائيليين في غرب ووسط القارة الإفريقية من أجل إستغلال المواهب الكروية الإفريقية ، وإستغلال فقر أطفال القارة ليضمهم إلى تلك المعسكرات مقابل بضع دولارات ، للإستثمار في المواهب الإسرائيلية من أجل تحقيق مكاسب مالية من جهة جراء بيع هؤلاء اللاعبين إلى أندية أوروبية بعد تدريبهم وإلحاقهم بالأندية الإسرائيلية ، ولتحقيق مكاسب سياسية من جهة أخرى بالترويج لإسرائيل وتحسين صورتها إفريقيا ودوليا*.

ولذلك فإنه يجب على القائمين على السياسة الخارجية الجزائرية إدراك خطورة التغلغل الإسرائيلي في منطقة الساحل الإفريقي ، والعمل على ملأ أي فراغ يمكن إستغلاله في فرض الوجود الصهيوني ، وذلك بوضع إستراتيجية إقليمية شاملة ومتعددة الأبعاد ترتكز على الخطوات التي إقترحناها ضمن الإستراتيجية الوقائية ، مع ضرورة تبني سياسة عربية موحدة ومتضامنة فيما بينها من جهة ، ومنسجمة مع سياسات الدول الإفريقية من جهة أخرى ، بحيث يدخل ذلك في إطار تفعيل مقومات التضامن العربي الإفريقي.

* - حبقوق الذي إستمدت منه أسماء تلك المستعمرات هو ما يعتبرونه أحد أنبياء إسرائيل الذي إشتهر بالقوة البدنية ، وفي تلك المعسكرات يبدأ الأطفال صباح كل يوم بتحية العلم الإسرائيلي بعد إرتداء الجميع للقميص المرسوم عليه نجمة داوود يتبعه برنامج تدريبي يومي طويل يجمع بين هدفين ، الأول هو تنمية القدرات المهارية والبدنية لدى اللاعبين ، والثاني هو غرس الولاء والإنتماء لإسرائيل .

* - قام أحد لاعبي غانا " جون بانتسيل " برفع العلم الإسرائيلي والذي كان محتفظا به في جوربه أثناء فوز منتخبه غانا على منتخب التشيك ضمن نهائيات كأس العالم لكرة القدم التي أقيمت في ألمانيا عام 2006 ، مع العلم أن اللاعب من خرجي معسكرات حبقوق ، المرجع نفسه ، ص 53.

المطلب الثاني : التنافس الصيني الأمريكي على منطقة الساحل الإفريقي.

إن إمتلاك إفريقيا لمخزون يقدر ب 9.4 % و 11.4 % من مجموع الإحتياط والإنتاج العالمي على التوالي ، يدفع إلى تأكيد أن الجزائر وليبيا والسودان وتشاد من جهة (دول منطقة الساحل الإفريقي) ودول خليج غينيا (نيجيريا ، أنغولا ، الكونغو ، برازافيل ، الغابون ، غينيا الإستوائية ، وجزر ساوتومي ، وبرانسيب) من جهة أخرى ، قبلة الإستراتيجيات الأمنية الطاقوية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند التي تتذر وتيرة النمو الإقتصادي فيها يتزايد الإستهلاك والطلب لديها على المحروقات ، وكما هو معلوم أن ليبيا ونيجيريا وأنجولا تمتلك لوحدها 85 % من الإحتياطات الإفريقية[1].

وبالعودة إلى سياسة **كارتر** وتصريحات المسؤولين الأمريكيين حول الأهداف الحقيقية أو المعلنة عن أفريكوم وكذا سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان نجد الربط بين مفهوم فكرة تأمين منابع الطاقة خاصة المحروقات من خلال نشر القوات المسلحة الأمريكية عبر مناطق عديدة في العالم على غرار العراق وأفغانستان والشرق الأوسط وأخيرًا منطقة الساحل الإفريقي وخليج غينيا ، وهي الإستراتيجية الأمنية العسكرية التي أطلقت عليها تسمية Mondial du Petrole – Service de protection[2]

[1] – BP " BP statistical review of world energy june 2005 " , www.bp.com/liveassets/bp - internet/switzerland/corporate-switzerland/staging/.../statistical-review of world energy 2005.pdf.

[2] the national security strategy of the united states of america of 2002 "; www.italy.usembassy.gov/pdf/other/nss0902; pdf.pp,1-31.

وقال " كارتر " في ذلك الصدد : " إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستعمل كل الوسائل المتاحة حتى العسكرية منها لتأمين المنابع النفطية "

لتأتي بعدها الإستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية لسنة 2002 والتي جاء فيها :

" سوف نعمل على تأمين مصادر الطاقة ، ودعم نمو وإستقرار الإقتصاد العالمي من خلال العمل مع حلفائنا ، وشركائنا الإقتصاديين ، وندعوا إلى توسيع المجالات الجغرافية لتنويع مصادر الطاقة وذلك عى صعيد القارة الإفريقية وآسيا الوسطى " .

أي سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أمنها الإقتصادي من خلال توظيف فائض القوة العسكرية والتقني للتحكم في الإقتصاد العالمي ومفتاحه البترول.

وأضاف " بوش وولكر بوش " أيضًا :

" يجسد إستيراد البترول من خارج الدول تحدي أمني ، كون تلك المناطق التي يتم الإستيراد منها تشهد حالات لا إستقرار أمني " [1].

وجاء أيضا في تقرير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006 التالي :

[1] - George W.Bush, the state of the union , " www.Whitehouse.gov/stateoftheunion/2006/index.htm(june 12,2006).

" إن النصيب الأكبر الذي يغذي شريان الإقتصاد العالمي هو طاقة المحروقات وبالتحديد البترول (...) فإعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على إستيراد ما يفوق 50 % من إحتياجاتها من العالم (...) لذلك يكمن مفتاح الأمن الطاقوي الأمريكي في تنويع مناطق الإستيراد [1].

المبحث الثالث : النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

أقر الدستور الفرنسي الذي تبنته فرنسا يوم 27 أكتوبر 1946 إنشاء الإتحاد الفرنسي ، والذي بموجبه تم ضم كل الأقاليم الفرنسية المحتلة إلى الدولة الأم ، وبموجب تلك المادة الملزمة أضحت كل أقسام الدول المحتلة في شمال إفريقيا وغربها وشرقها تلبعة لما سمي ب : التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية أو ما سمي ب : Organisation Commune des Régions Sahariennes (OCRS) [2].

إن الحديث عن التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي وحولها هو الحديث عن الإستراتيجية التي كانت تقف وراء إنشاء أو تبني مشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية OCRS سابقًا.

[1] – the national security strategy of the united states of america of 2006" , www.whitehouse.gov/nss/2006/nss2006.pdf.
[2] – Mohamed Tele madi Bangoura, **Violence et conflits en afrique** (paris : l'Harmattan; 2005),p 117.

إن المشاريع العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي هي قديمة عل عكس الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وهنا تكمن خاصية الإستراتيجية الأمنية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي ولما حولها من مناطق.

تعكس المكانة الجيوإستراتيجية للصحراء الكبرى رؤى لمصالح جيوسياسية قديمة في سياسات فرنسا التوسعية في منطقة الصحراء الكبرى وعبرها إلى منطقة الساحل الإفريقي.

إن مشروع منطقة OCRS هو مشروع سياسي عسكري وحتى إقتصادي بالدرجة الأولى مجسد لفكرة رجل الدين الفرنسي Le pere de Foucauld هذا الرجل الذي وردت في مراسلاته العديد عن كيفية تنظيم منطقة الصحراء عسكريا وسياسيا ، بداية من إقليم Tidikelt (منطقتي عين صالح ورقان)[1].

وقد كانت مراسلات الأب de foucauld عبارة عن خطة إستراتيجية سميت ب Pan Touareg مثلها مثل الخطة العسكرية الأمنية الأمريكية Pan Sahel التي كانت سنة 2004. وفي إحدى تلك المراسلات قال الأب de foucauld :

[1] – لمزيد من التفاصيل راجع :
André BOURGEOT ," sahara: espace géostratégique et enjeux politiques (Niger) " , autrepart , no 16 ; 2000, pp 21-48.

" لا يجب السماح للتوارق بتعلم اللغة العربية ، وتعاليم القرآن بل على العكس يجب منعهم وتحويلهم عن ذلك ، وكذلك لا توجد أمكنة أين نعلمهم الفرنسية في ظل سياساتنا المتبعة " [2].

وفي مراسلة أخرى أورد قائلاً :

" إخواننا (...) هم أقوياء وأذكياء (...) هم أكثر إنفتاحا نحو من العرب (...) هم كذلك أقل عروبة وأقل إسلامية " [1].

إن مشروع OCRS هو تجسيد لفكرة صحراء فرنسية وتأكيد للأطماع الفرنسية عبر ظهور مشروع ثاني داخل تنظيم OCRS يحمل إسم منطقة التنظيم الصناعي الإفريقي أو ZOIA أي Zone d'organisation industrielle Africaines : والذي كان مسؤول عنه " إيريك لابون " [2] ، وقد كان الإمتداد الجغرافي لمنطقة التنظيم الصناعي الإفريقي من الكونغو برازافيل (سابقا) مرورًا بالنيجر ومالي وصعودا نحو الجزائر ليعبر المملكة المغربية ، ثم من الجزائر نحو فرنسا[3]

ولكن الذي حدث مع بداية الستينيات حصول جملة من الدول الإفريقية على إستقلالها وتحديدا منها دول الساحل الإفريقي ، وهو ما أنهى فكرة مشروعي منطقة التنظيم الصناعي الإفريقي ومعه مشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية ، ولكن نهاية تلك المشاريع لم تعني نهاية

[2] – Ibid. pp 21-48.
[1] – **Ibid** .pp.21-48.
[2] - **Ibid** .pp.21-48
[3] - **Ibid** .pp.21-48

التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا ، كون تلك الأخيرة بقيت مرتبطة عسكريا مع بعض الدول الإفريقية في شكل معاهدات عسكرية دفاعية ثنائية [*].

ويمكننا في ذلك رصد محاور التعاملات الفرنسية الإفريقية في الشكل التالي . خاصة بعد فترة الستينيات[1] :

1 -اللقاءات والقمم الفرنسية.

2 -الحضور الفرنسي الدبلوماسي في إفريقيا ، حيث نسجل تواجد خمسة وأربعون سفيرًا فرنسيًا في إفريقيا.

3 -التواجد العسكري الفرنسي في الساحل الإفريقي.

إن ما ميز العلاقات الدبلوماسية الثنائية الفرنسية الإفريقية هو طابع شخصنة السلطة في إفريقيا ، وهو ما يعني شخصنة العلاقات الدبلوماسية ، فتعاملات الدبلوماسية الفرنسية ليست مع مؤسسات سياسية تعكس الشرعية السياسية للدول الإفريقية والمصلحة القومية ، بل هي مع دبلوماسية شخص الرئيس الإفريقي ، أو كما تسمى دبلوماسية العائلة[2].

[*] - وعن تلك المعاهدات العسكرية فقد كانت مع الدول التالية : الكونغو (13 أوت 1960) ، الغابون (17 أوت 1960) ، الطوغو (23 مارس 1973، الكونغوبرازافيل (1 جانفي 1974) ، الكاميرون (21 فيفري 1974) ، السنغال (19 مارس 1974) ، موريتانيا (2 سبتمبر 1976) ، النيجر (19 فيفري 1977) ، دجيبوتي (27 جوان 1977) ، مالي (4 أكتوبر 1977) ، إضافة إلى دول أخرى كجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر السيشل .

[1] – عبد القادر محمودي ، **تداعيات العولمة السياسية والإقتصادية على الدولة الوطنية** ، في أعمال الملتقى الدولي الأول ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ، 2003.

[2] – antolen N.Ayissi, " **une perception africaine de la politique étrangére** ", WWW.diplomatie.gouv.fr/fr/actionsinternationales 3123/IMG/PDF/FD001171.PDF.PP.373-389.

وفي ذلك أحد التهديدات الأمنية التي تعاني منها الدول الإفريقية ودول منطقة الساحل الإفريقي ليست بمنئ عن تلك القاعدة ، وهذا إن عنى فهو يعني تدخل فرنسي مباشر في شؤون دول الساحل من خلال تحديد أو المساهمة في الإجماع على شخص الرئيس الإفريقي[1].

لقد إختارت فرنسا بعد فترة إستقلال الدول الإفريقية العمل وفق إستراتيجية مغايرة ، وذلك بالإهتمام والتركيز على محاور دول إفريقية معينة ، كانت في مقدمتها دول منطقة الساحل الإفريقي ودول من إفريقيا الغربية على غرار الكوت ديفوار والغابون والسنغال وحتى إثيوبيا[2].

إن تغير معالم النظام الدولي بعد فترة الحرب الباردة قا بدوره إلى تغير توجهات السياسية الخارجية الفرنسية نحو إفريقيا ، وعبرها جاء إعلان على محور جديد قائم على مشروطية الديمقراطية في شكل مفتاح نسقي للسياسة الخارجية الفرنسية نحو إفريقيا ، وكان ذلك سنة 1990 عبر إعلان " فنسوافيون FRONCOIS Meteron وبعده إيدوارد بالاديير

[1] – Richard Banegas et Roland Marchal et Julien Meimon , " **la fin du pacte colonial ! la politique africaine de la France sous Jaques Chirac et après** ," politique africaine , no .105 (mars 2007) pp.7-27.
[2] – pondi, op ,cit ,pp.127-136.

Edouard Balladur الذي أعلن عن سياسة أبيدجون أو Doctrine de Abidjan وبعدهم جاء ليونيل جوسين Lionel Jospin الذي قال " لا تدخل ، لا مبالاة [3]".

إن الخطابات السياسية الفرنسية لا تخلو من عبارات ذات دلالات سياسية ، فمقولة " ليونيل جوسين Jospin Lionel" كانت تعكس رغبة تبرير لسياسة التدخل في شؤون الدول الإفريقية ، وكل ما هو عكس ذلك لا يهم فرنسا في شيء.

وفي خطاب سياسي ل " نيكولا ساركوزي " وردت عبارة أوروإفريقيا [*] Eurafrique والتي أعادت من جديد إلى واجهة الخطابات السياسية الفرنسية صيغا سابقة على غرار عبارة الجزائر الفرنسية L'Algerie Francaise، ولكن ما يراد التشهير له هو سياسة فرنسية هي Francafrique والتي يراد من خلالها تبرير ممارسات سياسية فرنسية معينة إتجاه الدول الإفريقية[1]

إن إفرازات سنوات إستقلال الدول الإفريقية وخاصة دول الساحل التي كانت بأنظمة سياسية شمولية وترسيخ تلك النتيجة مع فترة الحرب الباردة مع صراع المعسكرين الشرقي والغربي حول مناطق النفوذ في إفريقيا ، فالنزاع الداخلي التشادي والحرب في السودان يعودان لما

[3] – Jaques Remiller Assemblée national Francaises , **Rapport d'information sur la politique de la France en Afrique** , paris , p 104.

[*] - في خطاب ألقاه الرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي بداكار بجامعة الشيخ أنتاديون يوم 26 جويلية 2007 ، وذلك المصطلح قديم أستعمل في خطابات السياسة الخارجية الفرنسية في حقبة الأربعينيات إلى غاية الستينيات ولكن الألماني Karl Haushofer (1869-1869) هو صاحب المصطلح والذي أعتمده في تفسيره للنظام الدولي الذي أفرز صراع القطبين الشرقي والغربي بزعامة الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي وبذلك نهاية سيطرت أوروبا على العالم من خلال فرنسا وبريطانيا .

[1] – Jean –sylvester Mongrenier , " **Géopolitique Africaines : les révisions stratégiques occidentales** " , institut Thomas More , working paper (aout 2007) PP. 1-3.

قبل الحرب الباردة وزيادة على الأبعاد الجديدة للمصالح الجيوسياسية الدولية حول تلك المنطقة بنهاية الحرب الباردة.

إضافة إلى خصوصية النزاعات في الساحل والمجسدة في روح العنف السياسي الممارس ، فالقارة الإفريقية هي أكثر القارات إنتاجا للنزاعات والحروب ، فالرهانات تدور حول ما يجمع المجموعات في النزاع وما هي إستراتيجياتها وما هي حقيقة المصالح ، والقطيعة بين الخارج والداخل من مبدأ تضارب المصالح الجيوسياسية بحيث يجعل من مهمة تحقيق السلم والأمن في الساحل رغبة بأبعاد مصلحية [1].

ومن جهة ثانية ظهور الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الصين كمنافسين على مناطق النفوذ الفرنسي القديمة وهو ما جعل فرنسا تخشى على مكانتها في إفريقيا ، خاصة على مستوى منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة المغرب العربي.

ومن هذا المنطلق تبنت فرنسا مقاربة أمن إنساني إقتصادي وعسكري إضافة إلى مقاربات ثقافية (منظمة الفرونكوفونية) ، وذلك في شكل مداخل أمنية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي ، إضافة إلى مواجهة التهديد الصيني الآخذ في الظهور على مستوى دول منطقة الساحل الإفريقي وكذا التنافس الأمريكي الفرنسي على دول المغرب العربي وهو ما يعني :

[1] – Roland Marchal et Richard Banegas, " **une relecture critique de la politique de la France en Afrique ; 1995-2007**" ; politique Africaine , numéros spécial (mars 2007) , pp 1-4.

1 -مقاربة أمنية إقتصادية وإنسانية.

2 -مقاربة أمنية عسكرية غير التي كانت سابقا (مقاربة عسكرية فقط) وذلك بإشراك الإتحاد الأوروبي ترمي لترسيخ دعائم الأمن والسلم في إفريقيا.

إن التركيز على تلك المقاربات الأمنية الثلاث هو تجسيد لغاية إستراتيجية مصلحية تمكن فرنسا من التواجد العسكري في منطقة الساحل الإفريقي وحولها تحت شعار التعاون ، وبذلك تحقيق لغايتين الأولى في إطار رسمي تكون عبر وزارة الخارجية والثاني تكون عبر وزارة التعاون ومجلس الشؤون الإفريقية والذي عرفه جاك شيراك Jacques chirac قائلا : " تركيبة وزارية هامة ، تخدم سياسة فرنسية – إفريقية نشطة ، مميزة ترقى إلى ما نسعى إلى تحقيقه".

إن الإهتمام الفرنسي أصبح واضحا ، هو مبني على التواجد العسكري مع زيادة الإرتباط الطاقوي بمنطقة المغرب العربي، ودول الساحل الإفريقي الغنية بالثروات الطبيعية والموارد [1] .

ويمكن تحديد أهداف الإهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الأفريقي بصفة عامة من خلال :

1 -الهيمنة على منطقة الساحل وبناء قواعد عسكرية لحماية مصالحها[2] .

[1] – Philippe Hugon , " **la politique économique de la France en Afrique , la fin des rentes coloniales** " , politique Africaine , No 105 (Mars 2007) pp47-53.

[2] – **la valise Diplomatique , la France et l'Afrique , le monde Diplomatique** , 04/02/2008.

2 -إستنزاف الحكومة السودانية عسكريا ، واقتصاديا عبر الصراعات والأزمات التي تعرفها.

3 -الإستفادة من ثروات دول الساحل من ذهب وبترول واليورانيوم بما يخدم الإقتصاد الفرنسي.

4 -خلق عازل أوروبي يمنع الصين من التوغل غربا نحو إفريقيا.

5 -تسميم العلاقات العربية الأفريقية خاصة مع التقارب الذي شهدته العلاقات العربية الصينية ، وكذلك التقارب الأفريقي مع دول أمريكا اللاتينية.

6 -البحث عن أسواق لتصريف السلع الأوروبية في الساحل ودول الجوار.

المطلب الرابع : أهم المبادرات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل.

لقد سعت معظم الدول الكبرى إلى إقامة مشاريع عسكرية ولوجيستيكية في إطار الشراكة الغربية – الأفريقية في مكافحة الإرهاب وفي هذا الإطار نذكر أهم المبادرات التي عرفتها منطقة الساحل تحت غطاء مبادرات مكافحة الإرهاب ، ولكن في الحقيقة كانت تحمل معها جملة من الخفايا الغير المعلنة في تعزيز التواجد الغربي في منطقة الساحل الأفريقي من خلال التدخل العسكري ، وإقامة قواعد عسكرية لحماية مصالحها في المنطقة.

أولا : مبادرة بان الساحل " Pan –Sahel initiative"

تعتبر منطقة الساحل مجالا تقليديا لأنواع كثيرة من الجريمة المنظمة ، فعلى مستوى الحدود بين مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا تنشط العصابات الدولية المختصة في تهريب السلاح ، المخدرات والسلع ، والأشخاص وتقع هذه النشاطات كلها في خدمة الشبكات الإرهابية التي لم تعد دول المنطقة قادرة على التحكم فيها ، بالنظر لقوتها في إختراق الحدود والتحالفات التي أقامتها مع بارونات التهريب التي تعرف المنطقة جيدا وإستغلالها للسكان المحليين بسبب الوضع الإقتصادي المزرى في المنطقة ، وبالإنتقال للتركيز على المنطقة الساحلية الصحراوية التي تعتبرها الولايات المتحدة مجالا غير محكوما ومصدرا لإنتشار حالة الفوضى في شمال وغرب أفريقيا وإمكانية إمتداد هذه المخاطر للقارة الأوروبية إستحدثت ما يعرف بمبادرة الساحل Pan –Sahel .[1]

وتم الإعلان عنها في 07 نوفمبر 2002 وتعد المبادرة الأمريكية عابرة لمكافحة الإرهاب التي إنطلق العمل بها في جوان 2005 إمتدادا وبديلا معا لمبادرة " بان الساحل " ، لكن مع الإحتفاظ بنفس الأهداف التي تحملها كل من المبادرتين (بان الساحل والمسعى النشط) وهي :

1 -تكوين دول المنطقة المعنية بهذه المبادرة ـ دول شمال أفريقيا ودول الساحل الأفريقي ـ المجموع تسعة دول وهي دول المغرب العربي الخمسة ، بالإضافة إلى مالي والنيجر

[1] – christopher isike , « **the united states Africa command : Enhancing American security or Fostering African Development** , African security review , (17-01-2008) , p 21.

وتشاد والسنغال مع كل من نيجيريا وإثيوبيا وغانا ، بترقية التعاون الأمني معها من أجل مواجهة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر وبالأسلحة والمخدرات .

2 -منع من يوصفون بالإرهابيين من إتخاذ منطقة الساحل الأفريقي كقاعدة خلفية لهم ، سيما أمام ضعف دول المنطقة وعجزها عن مراقبة حدودها وعن مواجهة هذه الجماعات.

3 -توحيد جهود دول المنطقة من أجل التنسيق الجهوي بينها في هذا الإطار.

4 -التركيز على الأبعاد التقنية في عملية مواجهة هذه الظاهرة.

5 -إجراء مناورات عسكرية مشتركة بالصحراء الكبرى ، وتعد عملية " الحرية عابرة الصحراء " المكون العسكري لمبادرة " بان الساحل " وتلك التي حلت بديلا عنها ، وتخضع هذه المبادرة للإشراف المباشر من الحكومة الأمريكية والتي تقوم قيادتها الجهوية بأوروبا ، وهي إلى جانب هذا تعد وكنتيجة لذلك بمثابة برنامج حكومي تلتزم الحكومة الأمريكية بإدارته ومتابعته.

إن مبادرة بان الساحل هي أداة هامة في الحرب ضد الإرهاب والتي قدمت كثيرا لدعم الروابط في منطقة أهملناها بشكل واسع في الماضي ... لقد سبق أن قلنا أنه إذا كانت الضغوط بالنسبة للإرهابيين أصبحت صعبة وقاسية في أفغانستان ، باكستان والعراق وفي

غيرها فإنهم سيجدون أماكن جديدة للعمل فيها وتمثل منطقتي الساحل والمغرب العربي جزء من هذه الأماكن[1].

ومن هذا المنطلق تأتي سلسلة المناورات العسكرية التي تنظمها الولايات المتحدة ومنذ 1999 في صحراء أفريقيا الكبرى والمعروفة بإسم " فلينتلوك " والتي تساهم فيها دول أوروبية إلى جانب حلف الناتو وكذا دول أفريقية من منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي ، ولنفس الأهداف التي تحملها مبادرة " بان الساحل " الأمر الذي يجعل من هذه المناورات إحدى أهم الآليات التي تندرج ضمن هذه المبادرة[2] .

وإلى جانب تدريب قوات هذه الأخيرة والتي تدور كلها حول مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود وتهدف إلى بلوغ هدفنا المشتركة القاضي بضمان إستقرار بعيد المدى في منطقتي الساحل والمغرب العربي ، حسب تصريح صادر عن السفارة الأمريكية بموريتانيا يوم 02 أوت 2007.

ثانيا : مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء The Trans – Saharian Counter Terrorism Initiativ

منذ الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر عززت حكومة الولايات المتحدة بصورة ملحوظة مستوى إرتباطها بالحكومات الأفريقية ، هناك إعتراف متزايد في الدوائر السياسية في

[1] - بوزيد أعمر ، " **الجزائر في إستراتيجية الناتو الجديدة بحوض المتوسط** " ، في جريدة البيان ، العدد 51 ، 10-16 /2005/12) ، ص 05.
[2] – www.Aljazzera.net, (03/08/2007).

واشنطن أن عدم الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي الذي يصيب أفريقيا، هو أمر إستراتيجي هام للولايات المتحدة إستجابة لهذا تعاونة وزارة الدفاع مع وزارة الخارجية لإعداد شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي تدعم جهود الدول الإفريقية لتحسين أمن الحدود وقدرتها على مكافحة الإرهاب بينما تسهل التعاون الإقليمي وترويج للحكم الديمقراطي وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة [1] .

لقد جاءت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، لتحل محل مبادرة بان الساحل حيث كانت دافعا أساسيا في تكثيف وتوسيع الجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب حيث ضمت هذه المبادرة إضافة إلى دول الساحل الإفريقي مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا ودول المغرب العربي : الجزائر ، وتونس والمغرب ونيجيريا والسنغال عن منطقة الصحراء الكبرى [1] .

وفي هذا الإطار تم تطوير هذا البرنامج في جوان 2005 من طرف إدارة " بوش " كآلية عسكرية وأمنية من أجل تحسين قدرات الدول المعنية في السيطرة على ظاهرة الإرهاب ، لكن الأهداف الرئيسية للإستراتيجية القومية لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء هي الحفاظ

[1] – Lianne Kennedy Boudali , « examining US counter terrorism priorities and strategy across africa's Sahel region « , www.rand .org , (17/11/2009) , p 01.

[1] – Toby Archer , & Tihomir popovic , « **the Trans – Saharian Counter Terrorism initiative : the US war on Terrorism in North west Africa** « www, UPI ? FLIA FI (report 2007) , p 33.

على المجتمعات الحرة والمفتوحة والترويج لها ، بميزانية قدرها 7.75 مليون دولار لمدة عامين قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية.

وتضمن برامج التدريب السابقة التي تبنتها الولايات المتحدة قوة الرد الإفريقية مبادرة الأزمة الإفريقية وعملية الإغاثة المركزة وكذا مساعدة التدريب عل عمليات الطوارئ وبرنامج الأمن الساحلي [2] .

وتقدر ميزانية شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء بحوالي 100 مليون دولار كل عام بداية من عام 2007 وحتى نهاية عام 2013 ، وتتكون ميزانية البرنامج من مجموع الأموال التي طلبتها وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع[3].

إن شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء هي جزء من عملية الحرية المستدامة عبر الصحراء للقيادة الأمريكية الأوروبية ، والتي تسعى إلى تمكين الدول المشتركة في هذه المبادرة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها ، ووضع آليات أكثر فعالية للقيادة والسيطرة عن طريق تعزيز قدرات العسكرية مما جعل موضوع الأمن الجهوي الأفريقي غير مطروح بشكل فعال وجدي.

[2] - **المرجع نفسه** ، ص ص 2-3.
[3] - الإنفاق المالي الأمريكي على البرامج العسكرية الأمريكية في إفريقيا.

خلاصة

إن سياسات الدول الكبرى في منطقة الساحل الأفريقي تخضع لقواعد وضوابط تصنعها القوى الفاعلة داخل هذه الأنظمة ، وكثيرا ما يطغى على التصور الخارجي لهذه الدول الكبرى ، التصور المصلحي المبنى على الصراع على مناطق النفوذ تخضع في معظم الأحيان إلى مصالحها الحيوية في منطقة الساحل الأفريقي ، إضافة إلى وجود مؤثرات وفواعل غير دولاتية كالمركب الصناعي العسكري اللوبي النفطي ، اللوبي الصهيوني، والنفوذ الصيني ، والتركي، لقد تم التعامل مع دول منطقة الساحل الأفريقي من منظور إستراتيجي يعتمد على ركائز ثلاثة : الأمن ، النفط ، المنافسة ، وضمن هذه الصراعات المصلحية بين الدول كانت سياسية الإحتواء كافة الدول الساحلية راضية أو مكرهة تحت الغطاء الغربي للقيام بدور الحليف الإستراتيجي والتدخل العسكري تحت غطاء مكافحة الإرهاب ، حيث سارعت بعد ذلك بالنسبة لمنطقة الساحل بالقيام بمجموعة من المبادرات التدريبية العسكرية والمناورات العسكرية المشتركة بالإضافة إلى وضع برنامجين للتحرك ، والتعاون العسكري الأول تحت إسم مبادرة الساحل والثاني تحت إسم مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.

وخلاصة القول إن معظم المشاريع الخارجية للدول الكبرى في منطقة الساحل ماهي إلا مبررات للإستهلاك المحلي وأن الهدف الحقيقي يخضع للكثير من المصالح المتبادلة بين

القادة الأفارقة المواليين للدول الكبرى وتنحصر هذه المهام في مهام أمنية ، ومهام نفطية ، طاقوية ، مهام إقتصادية ، تنافسية إلى جانب ذلك تهدف إسرائيل من خلال نفوذها في المنطقة إلى زعزعة المنطقة وإثارة القلاقل فيها خاصة قضية الطوارق.

إن تجنب صراعات النفوذ في المنطقة يحتم علينا إستغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة من خلال تأسيس لأمن جهوي مشترك ضد التهديدات الداخلية والخارجية وتقوية الروابط في كل المجالات الإقتصادية والأمنية والثقافية ، حتى تستطيع التقليل من الصدمات الداخلية والخارجية من أجل بناء أمن مشترك يعتمد على النظرة الجهوية للأمن.

الفصل الثالث

المبادرات الدولية والإقليمية لهندسة الأمن الإقليمي (الجهوي)في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

إن الصراع على النفوذ بين القوى العظمى خاصة فرنسا ذات السيادة التقليدية على دول الساحل الإفريقي والولايات المتحدة بات واضحا ومكشوفًا ، فدول هذه المنطقة التي تكتسي أهمية كبرى من الناحية الإقتصادية والأمنية والإستراتيجية تحولت في السنوات الأخيرة إلى حلبة سباق بين الأوروبيين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى لإحراز مواقع متقدمة في هرم العلاقات الثنائية بين دول الساحل والغرب، وقد ترجم هذا السباق في حركة دبلوماسية نشيطة للقوى الكبرى في المنطقة [1] .

ومع تنامي نشاطات الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية وإستهدافه لبعض الغربيين خاصة في مالي ونيجيريا وموريتانيا، زيادة عن تمدد تنظيم داعش الإرهابي إلى ليبيا فإنه فتح مجال للتنافس الدموي بين تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وأتباعه في منطقة الساحل الإفريقي، ومع تحول المنطقة إلى معبر رئيسي للأمواج المتدفقة من المهاجرين الغير الشرعيين إلى أوروبا ، ومع وجود ثروات نفطية وأخرى من المعادن النفيسة في منطقة الساحل الإفريقي وإنتعاش تجارة الأسلحة والمخدرات ، مع كل هذا تتأكد يوميا أهمية المنطقة

[1] – سيدي ولد عبد المالك،**موريتانيا نموذج صراع النفوذ في منطقة الساحل الصحراوي** ، القدس العربي ، ص1.

في حلقة صراع النفوذ بين القوى العظمى الباحثة عن حماية مصالحها تحت ذريعة محاربة الإرهاب ، فباتت خزانًا للمطامع الأجنبية[2].

يقابل هذا الإهتمام الأوروبي والصيني والإسرائيلي والأمريكي المتزايد بالمنطقة ويبقى السر في هذا الصراع بين القوى العظمى ، والتنافس الغربي يرجع إلى المقاربة الأوروبية والأمريكية والتي تتبنى دفع الأنظمة التي تواجه رهانات الإرهاب وشبكات الإجرام المنظم العابر للأوطان إلى خوض حروب بالوكالة عن القوى العظمى مقابل دعم مالي ، لوجستيكي ، أمني عسكري ، وذلك في ظل تزايد منسوب القناعة بفشل الأجهزة الأمنية والعسكرية الغربية في مكافحة التطرف والإرهاب ، كما أن سيل الهجرة الذي يجتاح أوروبا في السنوات الأخيرة خاصة بعد أزمة مالي وليبيا وتردي الأوضاع الإقتصادية، والإجتماعية والأمنية لدول منطقة الساحل الإفريقي ولد لديها قناعة بالتنسيق مع دول التصدير والعبور حتى تضع حدًا لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي باتت تكلف ميزانيات الأمن الأوروبي أموالا ضخمة [1].

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف أن منطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص وأفريقيا على العموم منطقة نفوذ أوروبية، وهذا ما يخدم إستراتيجيتها القومية في تأمين موارد الطاقة

[2]– Luis Simon , Alexander Mattelaer , Amelia Hadfield , « **une stratégie cohérent de l'UE pour le Sahel , Direction générale des politique externes de l'union européenne** , Bruxelles , Mai 2012 , p 09.

[1] – **سيدي ولد عبد المالك** ، مرجع سابق، ص، ص ،2-4.

إلى بلادها ، من جهة ، والتصدي للنفوذ الفرنسي والصيني في المنطقة ، خاصة فرنسا على إعتبار الأخيرة ذات نزعة إستقلالية ولها مناطق نفوذ قد تكون ساحة للتنافس وصراع النفوذ [2].

المبحث الأول :الإستراتيجية الإقليمية والدولية لمحاربة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.

لقد شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات عميقة مست مختلف الجوانب الإقتصادية ، والإجتماعية ، والسياسية ، والثقافية والقيمية للدول ، إستوجبت على العديد منها القيام بمحاولات للتكتل والتوحيد أو على الأقل التنسيق والتعاون في إطار مشترك لتلبية الحاجات المتزايدة لمواطنيها ومعالجة القضايا والرهانات والتحديات المشتركة ، وقد إزدادت وتيرة المحاولات التكاملية للدول خاصة في عشرين سنة الأخيرة ، نتيجة تزايد القضايا العابرة للدول بفضل التطورات الحاصلة خاصة في المجال التكنولوجي والمواصلات وظهور تطور نماذج تكاملية ناجحة خاصة التجربة الأوروبية التي أصبحت تسير يوم بعد يوم إلى توطيد عناصر التلاحم بين دولها سواء من حيث القضايا موضوع التكامل أو الدول المعنية به [1] .

[2] – عبد الرزاق خيري جاسم ، **التنافس الفرنسي الأمريكي على القارة الإفريقية ، دراسة النموذج الجزائري** ، (منشورات مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 2 ، 1995 ، ص 85.

[1] – حداد جمال ،**تأثير التهديدات الأمنية المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي** ، الموقع العربي للعلوم السياسية والعلاقات الدولية في : http : // www. Politics –ar.com/ar/index.php/permalink/2013.html

تشترك دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي كونها ساحة للتنافس الإستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والأوروبي ، وفي ظل غياب إستراتيجية أمنية موحدة صار كثير من الباحثين يرون أن الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها الدول الإفريقية أو تتخوف من مقاصدها ، فالدول المغاربية وخصوصا الجزائر ترفض إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) بل وتسعى لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها ، وهو أمر تنظر إليه الدول الإفريقية بعين الريبة لأنها لا تملك لا المال ولا الثروات ولا الموقع ، وربما ولا حتى الإستقرارالسياسي السائد الذي يجعلها ترفض مساعدات أمريكية ستجنيها لو هي إستضافةالأفريكوم ، أضف إلى ذلكالرياء السياسي السائد مغاربيا فكل دولة تعتبر نفسها شريكا إستراتيجيا للولايات المتحدة، ويبدو أن الدول المغاربية الأكثر نشاطا على الساحة الإفريقية (ليبيا ـ الجزائر ـ المغرب) لا تعني ضرورة دفع تكلفة (الريادة) فالنفوذ يقاس أيضا بما يدفع نقدًا (تعاون ، مساعدات) ، وهنا مكمن الخلل في الإستراتيجيات المغاربية فهي تسعى لإخراج إفريقيا من دائرة النفوذ الأجنبي لكنها لا تريد تحمل تبعات ذلك سياسيا وماليا ، كما أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية ؟ إن الحديث عن التضامن الإفريقي وعن المصير المشترك لا يسمن ولا يغني من جوع ، إذ أن ما يهم ـ على الأقل واقعيا ـ هي المصالح والمنافع المتبادلة[1].

[1] – عبد النور بن عنتر : **العلاقات المغاربية ــ الإفريقية ، بعض الجوانب الإشكالية** ، مجموعة الخبراء المغاربيين ، عدد 3 فبراير 2011 ، مركز الدراسات المتوسطية تونس ، ص 30.

المطلب الأول : على المستوى الإقليمي.

إن مواجهة التحديات الأمنية السالفة الذكر في الساحل الإفريقي يستلزم صياغة إستراتيجية أمنية فعالة تقوم على مجموعة أسس قد تكون في مجالات متعددة وعلى جميع المستويات فعلى المستوى الإقليمي :

مساعدة ليبيا :

مما لا شك فيه أن الموقع الجيواستراتيجي لليبيا يجعلها تؤثر وتتأثر بشكل مباشر على الأمن الإقليمي ، وما حالات عدم الإستقرار التي تشهدها دول الساحل إلا تحصيل حاصل من الأزمة الليبية لذا فإنه يتوجب تقديم المساعدة لليبيا للخروج من المرحلة الإنتقالية وتقدم نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية خاصة في ظل الأوضاع الغير المستقرة في ليبيا من إنتشار السلاح وإختلاف كبير حول شكل الدول بين القوى السياسية وكذلك القبلية التي تقف عائق في وجه التحول الديمقراطي في ليبيا [1] ، ولقد أبدت الجزائر إستعداداتهاوإلتزامهابمواجهة بكل

[1]– Laurence Aida AMMOUR ? LIBYA and Sahel Perspective « **paperpresentedat : 12th strategic Planning and AnalysisSeminar « NorthernAfrica Area Situation** «, Geneva centre for Security Studies , 27–29 june 2012.

الوسائل أية محاولة لتسلل إلى الأراضي الليبية والرامية إلى ضرب إستقرار ليبيا أو المساس بثورتها ويتم ذلك عن طريق تقديم المساعدة إلى جميع المستويات خاصة في المجال العسكري بتكوين جيش وشرطة وحماية مدنية فبإعتبار ليبيا لم تكن تملك جيشا نظاميا من قبل سوى كتائب ومليشيات وكذلك بفرض السيطرة على الإقليم الليبي والذي يعرف تواجد عناصر من تنظيم القادة التي تنشط بتهريب الأسلحة الليبية التي تزيد من تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا والمنطقة على حد السواء فإستعادة الأمن في ليبيا كفيل بقطع الطريق أمام التنظيمات الإجرامية التي تنشط في الساحل [2] بحيث يتوقف إمدادات السلاح نحو هذه التنظيمات والذي يعتبر ـ السلاح ـ مصدرا من مصادر تمويلها وبالتالي العمل على تجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

التعاون الميداني الجهوي : في ضل ما تحظي به الجزائر من تأييد دولي وإقليمي واسع في مجال مكافحة الإرهاب لما لها من إمكانيات مادية وبشرية تخولها لعب الدور الريادي وقيادة العمليات فإنه يستلزم عليها إعطاء دفع للتعاون بين دول الميدان وشركائهم للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة ولضمان الإستقرار والأمن والتنمية للمنطقة مع مضاعفة الجهود وتطابق كل الإرادات الحسنة [1] ، وخلق آليات وأطر من شأنها تكثيف التواجد في الميدان لحصر تحركات ونشاطات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالإضافة إلى شبكات

[2] – مي عبد الرحمان غيث ، " **الحكومة الليبية الجديدة وتحديات مرحلة ما بعد الثورة** " ملف الأهرام الإستراتيجي ، 2012.

[1] – خديجة بوريب ، " **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي ، الواقع والرهانات** " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، 2014.

تهريب الأسلحة والمخدرات التي نشطت الجريمة المنظمة ، يتم ذلك عن طريق مراقبة جميع الحدود وهي مهمة في غاية الصعوبة بسبب قلة الموارد المالية والبشرية والجغرافية الصعبة للمنطقة وشساعتها ، وكذلك تبادل الخبرات العسكرية، فالجيش الجزائري يتمتع بخبرة طويلة في ميدان مكافحة الإرهاب في سنوات الأزمة الوطنية في ضل نقص خبرة الجيوش الشركاء وكذلك نقص تكوينهم ومحدودية تقنياتهم لذا ينتظر من الجزائر أن تبذل مجهودات كبيرة فيما يخص التنسيق الأمني بين دول المنطقة متمثلة في موريتانيا ، النيجر ، تشاد ، الجزائر ، وإشراك المغرب وتونس اللذين ليسا بعيدين عن التهديدات الأمنية في المنطقة[2].

كما ينبغي للآليات الإقليمية أن تقوم بما يلي[1] :

1 -التشجيع على التعاون وتنفيذ الإستراتجيات والآليات الأمنية القائمة وتعزيزها بما يشمل السلطات الليبية ، وتعزيز إدارة أثر الأزمة الليبية بتوسيع نطاق التعاون الإقليمي ليشمل جميع البلدان المتأثرة في المنطقة برمتها.

2 -تشجيع جهود تنفيذ العمليات الرامية إلى تعزيز فعالية مكافحة الإرهاب وتعزيز مراقبة الحدود .

3 -تشجيع تبادل المعلومات الأمنية خاصة في عمليات ضبط الأسلحة.

---

[2]– Golder and Williams ," **Balancing National Security and HumanRights : Assessing the legalresponse of Common Law Nations to the threat of Terrorism**" p p 43-62.

[1] – منصور لخضاري ، " **الأزمة الليبية وإنعكاساتها على منطقة الساحل الأفريقي** " ، مجلة البحوث والدراسات العلمية (جامعة المدية ، الجزائر) ، 2012.

4 ضمان تطبيق مبدأ المطاردة الحثيثة على أساس إتفاقيات جماعية.

5 تفعيل التعاون الإقليمي بين الدول المعنية في مجال الإستخبارات الميدانية لجميع المعلومات الإستخباراتية البشرية ورصد ومتابعة النشاطات الإرهابية بين مختلف الوكالات والهيئات الإستخباراتية بين دول المنطقة.

وتبرز أيضا أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به دول المغرب العربي في إنهاء الوضع الخطير القائم عند حدودها الجنوبية ، وتبدأ في الإعتراف بدورها السلبي في هذه الأزمة نظرا للصراعات والتنافس فيما بينها بدلًا من توحيد مساعيها من أجل بلورة سياسة أمنية تكون جزءًا من سياسة منطقة المغرب العربي نحو الجنوب الأفريقي في إطار مفهوم الأمن القومي العربي ، لقد كان من الأجدر لدول المغرب العربي ، والجزائر خاصة أن يكون لها الدور الريادي في حل أزمة مالي ، علما وأن الجزائر قد بادرت في السابق بإنشاء القيادة العسكرية المشتركة بين دول الساحل ، ومقرها تمنراست في الجزائر [1]، من أجل منع أي تدخل خارجي في المنطقة ، ومن الغريب أن هذه المؤسسة لم تفعل ولم تقم بالدور المنوط بها ، كما لا يجب أن ننسى أن الأزمة الحالية في شمال مالي تجد جذورها ، علاوة على العامل الداخلي ، في عوامل إقليمية مرتبطة بالوضع السياسي في دول المغرب العربي ،

[1]–Liesse Djeraoud ,« **le sahel face au terrorisme : les Dessous d'une menace « Horizons de la géostratégie (publication mensuelle du quotidien Horizons consacrée aux question de géostratégie** , No 01 (mars 2010) p 12.

إذ أن هذه المجموعات الإسلامية المتطرفة الناشطة في منطقة الساحل هي من إفرازات الصراع السياسي في الجزائر ، وتداعيات التدخل الخارجي أثناء الثورة الليبية، وإنتشار السلاح في المنطقة الذي سمح بحسم المعارك لصالح المتمردين والجماعات الإسلامية المتطرفة في شمال مالي على دول المغرب العربي أن تمارس دورها في الدفع نحو عملية سياسية في مالي وإطلاق مشاريع التنمية فيها ، على أن تكون هذه المساهمة في إطار سياسة أمن قومي عربي شامل لا يتوقف عند حدودها الجغرافية[2].

تطبيق برامج التنمية البشرية بدول الساحل والصحراء :

مما لا شك فيه أن الفقر وغياب التنمية البشرية من أهم المنابع الأساسية للإنقلاب الأمني وتصاعد الظاهرة الإرهابية ، إذ أثبتت الدراسات أن إنخفاض المستوى المعيشي وحالات الفقر والحرمان تؤدي إلى بروز التطرف كما أثبتت الحالات أن المنتمين لتلك التنظيمات الإرهابية هم من البطالين ومن ذوي المستويات التعليمية البسيطة ولا علاقة لهم إتجاه التيارات السياسية أو بمبادئ إيديولوجية، فالظروف الإقتصاديةوالإجتماعية تلعب دورا هاما في خلق بيئة متعفنة ، فعدم الإستقرار المادي يولد شعورا سلبيا تجاه المجتمع ومن أثاره

[2]– أزمة مالي والتدخل الخارجي ، من إنجاز وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 10 فبراير 2013، في : http : www,dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fdof9ad.

عدم الشعور بالإنتماء للوطن ونبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية وهذا يتكون لدى الفرد شعور بالإنتقام.

ولعل الأوضاع التي يعيشها الطوارق في مالي والنيجر خير دليل إذ تعتبر الأزمة الترقية من أبرز وأعقد المسائل الأمنية في منطقة الساحل التي تعتبر من أفقر المناطق في العالم وهي تواجه مشاكل بالجملة من فقر مدقع ، تغير المناخ ، الأزمات الغذائية ، والفساد والتوترات[1] ، وإستمرار النزاعات الداخلية والإثنية ونتيجة الحتمية للأوضاع التي يتميز بها الساحل عموما ومالي خصوصًا من جهة ومن جهة أخرى نجاح التنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية في الإستثمار في ظروف الحرب على الإرهاب يستلزم تفعيل التنمية بكل أشكالها الإقتصاديةوالإجتماعيةوالثقافية والسياسية ، ويتم ذلك عبر [1]إرساء قواعد الديمقراطية.

-بناء نظام حكم رشيد.

-تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان.

-التوزيع العادل للثروات.

[1] – Georg Klute , « **Hostilities et aliance , Archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali , cahiers d'etudes Africaines** , vol 35, no 138, 1977 , p 92.

[1] – محمد عاشور مهدي ، **التعددية الإثنية . وإستراتيجيات التسوية إدارة الصراعات ، الأردن ، المركز العلمي للدراسات السياسية** ، 2002 ، 56.

نظرا لما تتوفر عليه دول الساحل الإفريقي من إمكانيات إقتصادية هامة تمكنها لو إستغلتها بشكل راشد متبوع بدفاع مشروع لمصالحها عن مخاطر القوى الرأسمالية الكبرى المتواجدة في المنطقة.

المطلب الثاني : على المستوى الدولي

بعيدا عن الصراع بين الجزائر والمغرب ، فإن تهافت القوى الدولية أيضا على مالي وعلى منطقة الساحل والصحراء ، تعكس إلى مدى بعيد الأهمية الإستراتيجية للمنطقة لدى الدول الغربية ، فالكل يتذكر الإلحاح الذي أبدته واشنطن ، في السنوات الأخيرة ، من أجل حث بلدان إفريقيا على تأسيس قاعدة عسكرية أمريكية بالقارة السمراء تحت إسم " أفريكوم " ، وهو المسعى الذي يبدو أنه لم يجد من أي من الدول الإفريقية من رحبت به بما فيها تلك الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا التهافت الغربي على المنطقة لا شك أنه جاء في سياق تزايد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة ، وبخاصة " فرع تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي " التي تأسست على التراب الجزائري ، قبل أن يمتد نشاطها ليشمل العديد من دول جنوب الصحراء الكبرى بما فيها مالي ، بحيث باتت هذه الصحراء تنعت ب " صحرائستان " ، تشبيها بأفغانستان.[1]

1 – **لماذا يشكل الوضع في مالي ومنطقة الساحل والصحراء إستقطابا للقوى الإقليمية والدولية** ؟ موقع ساسة بوست، 11 فبراير 2013 ، في http : //www.sasapost.com:

تعددت الإستراتيجيات والتحركات الدولية لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء ، خلال السنوات الأخيرة ، فالدول الأوروبية إتجهت إلى تعزيز الشراكة الأوروبية بدول جنوب المتوسط ، وأطلقت برنامج " ميدا " الذي يركز على دعم التحول الإقتصادي في دول المنطقة وتعزيز ودعم الميزان الإجتماعياإقتصادي ، وتعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود التي تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي ، كما أطلقت فرنسا مشروع الإتحاد من أجل المتوسط بإعتباره محور المنطقة الأوروأفريقية[2].

بالنسبة لإستراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل (إستراتيجية من أجل الساحل) فإن منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي ، جنوب الجزائر ، شمال بوركينافاسو ، النيجر وإلى غاية شمال تشاد في الشرق.

أما قلب منطقة الساحل فيشير إلى كل من : موريتانيا ، مالي ، النيجر بإعتبارها الدول الثلاث الساحلية الرئيسية إلى جانب بوركينافاسو ، وتشاد[1].

وإستنادًا إلى المعيار السياسي ، فإن منطقة الساحل تشير إلى ساحل كبير " un grand sahel" يضم الدول التي تواجه أزمة إقتصادية وسياسية وبيئية بدأت منذ سنوات وأهمها :

[2] – عصام عبد الشافي :**معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد 190 ، يناير 2013 ، ص 150-151.

[1]– luis sémon ,alexandermattelaer , Amelia **. une stratégie cohérent de L'UE pour le sahel** , in : http://www.europarl.europa.eu.p.Op.cit.p9.

السنغال ، موريتانيا ، مالي ، بوركينافاسو ، النيجر ، تشاد ، غينيا الإستوائية وتبلغ مساحته 5مليون كلم^2.

إن دول الساحل والصحراء تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولا إلى السودان والبحر الأحمر وتتميز بعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة وبهذا الموقع يتضح أن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر ، ومن هنا يفسر الإهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة.

إن إستقرار منطقة الساحل بصفة عامة يعني إستقرار المصالح الفرنسية والأوروبية والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 4.5 % من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12 % من إحتياجاتالإتحاد الأوروبي ، كما تشير الدراسات إلى أن باطن الساحل (تشاد ، موريتانيا ، النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة .[1]

جانب هذه الأهمية الإقتصادية فإن منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر ، والجزائر ويمتد على مسافة 3125 كلم

[2]– **Yvelineponcet jean Yves.Marchal .Edmond Bernus , le sahel oublie .Tiers** Monde .N° 134.1993 p306.307.0

[1]– Luis simon Alexander Mattelaer. Amelia.**Op .cit** .p9.

بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر ، ويسمح لأوروبا بالتزود بالغاز الطبيعي وبدأت أعماله بعد الإتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 يوليو .2009[2] .

وفي إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في هذه المنطقة تسارع فرنسا في إطار الإتحاد الأوروبي إلى ضمان مصالحها وحماية المصالح المتواجدة في مواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة ، حيث نجد الشركات الإسترالية ، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر ، قطر بتروليوم في إستغلال البترول في موريتانيا ، شركات ألمانية والإسبانية ، والتي تقوم بعمليات تنقيب في الساحل، إيطاليا بدورها حاضرة في ليبيا بحكم علاقتها كدولة إستعمارية ، كما عملت على تقوية علاقاتها في مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركة ENI هذا بالإضافة إلى الصين التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي ، وتتواجد في موريتانيا والنيجر شركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجيريا حيث أمضت في سنة 2011 إتفاق مع النيجر من أجل البحث وإستغلال اليورانيوم[1].

[2]– **Gazoduc transe – sahauen**.com http://fr.wikipédia.org

[1] – Bérangére Rappent . **les Etats sahéliens et leurs partenaires européenne en particulier**.in : http//www.grip.org.p 2-3.

وبإستثناء هذه المصالح الحيوية فإن منطقة الساحل تمثل عمقا جيوإستراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر حيث الشركاء الإقتصاديين والعسكريين لفرنسا ودول الإتحاد الأوروبي وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه كما يمكن أن تصل الحدود البحرية الأوروبية (الهجرة والجريمة المنظمة) عن طريق جنوب المتوسط، فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم إستقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربية والبحر الأحمر، وقد شكلت أزمة مالي والنيجر وتنامي نشاط القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة في :

-الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة.

-السيطرة على المواقع الإستراتيجية الإفريقية (القاعدة في جيبوتي – مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والإستراتيجي وذلك لمشاطئته للمملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط[1] .

إلى جانب ذلك تسعى فرنسا في إطار الإتحاد الأوروبي إلى التصدي للدور والنفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة وإمساك أمريكا بالملف الأمني ومن ثم فإن مشروع "

[1] – إجلال رأفت : " **السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء** " السياسة الدولية ، العدد 130 ، يوليو 2001 ، ص 10.

إستراتيجية من أجل الساحل " هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية التي إنطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية.

من المعروف أن للولايات المتحدة الأمريكية نمطين من المصالح السياسية في المنطقة المغاربية هما [2] :

1 -المصالح المرتبطة بمكافحة الإرهاب ، وذلك إشارة إلى الإهتمام الأمريكي بمعاداة الأيديولوجيات الراديكالية الداعية إلى إستخدام العنف ضد الوجود الأمريكي من منشآت وأفراد ، وإلى الدول التي تؤيد هذه الأيديولوجيات ، فعلا وقولا وفي هذا الإطار ، برز في السابق كل من ليبيا والجزائر كدولتين سعت الولايات المتحدة إلى إحتوائهما ، وقد نجحت في ذلك.

2 -المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي، سواء كان ذلك ، في الوطن العربي أو في غرب المتوسط وجنوب أوربا ، وهذه المصالح تشير إلى الوجود العسكري والتنسيق الإستراتيجي ، بل والتبعية الإستراتيجية لبلدان المنطقة ، للولايات المتحدة الأمريكية ، وهنا تبرز تونس والمغرب كنقطتي إرتكاز لهذه المصالح ، إذ أنه خلال الإدارة الثانية لريغان نجحت الولايات المتحدة نجاحا باهرا في دمج تونس والمغرب في إطار هذه المصالح.

[2] – د. بوحنية قوي : **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي** ، مركز الجزيرة للدراسات 30 يونيو 2012.

إن الإهتمام الغربي بمنطقة صحراء الساحل الإفريقي ، على الصعيد الأمني تنامي أساسا في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ففي هذا الإطار قررت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الأبن في نهاية سنة 2002 إنشاء (القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا الأفريكوم AFRICOM ، الذي أعلنت عن تكوينه رسميا في فبراير 2004 وبدأ العمل الفعلي في فاتح أكتوبر 2005 إنطلاقا من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر القيادة العسكرية الخاصة بأوروبا وهو مقر مؤقت في إنتظار أن تتم إستضافته من قبل إحدى الدول الإفريقية[1] .

ويعتبر إنشاء (الأفريكوم) خطوة حاسمة ودالة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية وهو ما ترفضه رفضا صارما أغلب الدول المعنية[2] فقبل ذلك ساعدت الولايات المتحدة في إطار حربها على ما تطلق عليه الإرهاب ، على تدريب فرق من جيوش دول الساحل على مكافحة الإرهاب ، وذلك أولا في إطار ما يعرف ب " مبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب " التي أطلقتها في بداية 2002 ثم بعد ذلك وإنطلاقا من سنة 2005 في إطار ما يعرف بمبادرة مكافحة الإرهاب ما بين

[1] – أسماء رسولي :**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية** ، ص 130 وما بعد.

[2] – خيري عبد الرزاق جاسم : **قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا ، فرصة أمريكية ومحنة أفريقية** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 21، شتاء 2009، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 55 وما بعدها.

الول المطلة على الصحراء ، وهي المبادرة التي تم فيها إلحاق دول المغرب العربي بالمبادرة السابقة التي كانت تظم فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء[1].

إن هذه المحاولة من أجل بسط الهيمنة الأمريكية Americafrique تتعارض مع Francafrique وتدفع فرنسا في إطار الإتحاد الأوروبي إلى التصدي لكل محاولة تهدد نفوذها في مستعمراتها القديمة ومناطق تواجدها الإستراتيجية وهو ما تنطوي عليه مبادرة إستراتيجية من أجل الساحل.

بدأت بلورة الإستراتيجية منذ 2005 خلال الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي ، حيث برز القلق الأوروبي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبعد العديد من المشاورات والبعثات الأوروبية التي تمت في كل من مالي ، النيجر موريتانيا ، والجزائر ، وبعد ما تعقدت الأوضاع على أثر الإنتشار الواسع لنشاط القاعدة ، تقدمت ثمانية دول أوروبية وهي (فرنسا ، ألمانيا ، الدنمارك ، أسبانيا ، إيطاليا ، البرتغال ، السويد ، هولندا) برسالة إلى المفوضية الأوروبية مطالبة إياها بتنفيذ إلتزاماتها في المنطقة ، وهي الجهود التي كللت في سنة 2011 بتبني الإستراتيجية من أجل الساحل[1] .

[1] – للتفصيل في الدور الأمريكي بإفريقيا ، راجع : **محمد سليمان الزواوي : أفريكوم ....إدارة النفوذ والنفط بالقارة السمراء، قراءات إفريقية** ، 3 يناير 2012.

[1] –Modibo Goita , **westAfrica'sGrowingTerroristThreat : confronting AQIM 's SahelianStrategy , Africa Security Brief**, No , 11 February 2011 , p 3.

وقامت هذه الإستراتيجية على الربط بين الأمن والتنمية في حل مشاكل المنطقة ، كما تركزت الإستراتيجية بالدرجة الأولى على ماسمتهم بدول القلب وهي مالي ، موريتانيا ، النيجر وتقوم على أربعة محاور أساسية وهي :

- المحور الأول : تشجيع التنمية ، الحكم الراشد ، وحل الصراعات ، إن الهدف من هذا المجال هو المساهمة في التنمية الإقتصادية ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول هذه المنطقة لنشاط الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة والعمل على تقوية مؤسسات الدولة ، ودعم ميكانزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.
- المحور الثاني : تشجيع التعاون الإقليمي ، من خلال دمج دول المنطقة في إطار حوار فعال لإدارة فعالة التهديدات والتحديات.
- المحور الثالث : تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون ، حيث أن عدم الإستقرار في المنطقة سببه مشكلة التنمية وعدم سيطرة الدولة وعدم قدرة القوات المسلحة على ضمان وفرض وجودها الفعال في هذه المناطق، بسبب نقص المعدات والتكوين ، وعليه فإن إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل تضمن تقوية قدرات المؤسسات الأمنية والأمن ودولة القانون من أجل مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

-المحور الرابع : تحسين المستوى الإقتصادي ، ويرتكز هذا المحور على محاربة عوامل بروز تطور العنف من خلال العمل على محاربة الفقر والتهميش الإجتماعي الذي تعاني منه بعض الفئات الإجتماعية في منطقة الساحل[1].

-وقد خصص الإتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 250 مليون يورو منها : حوالي 350 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية وهي : موريتانيا ، مالي والنيجر ، أما مبلغ 200 مليون يورو فقد وجه لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي ، إلى جانب مبلغ 150 مليون يورو كمبلغ إضافي من الصندوق الأوروبي للتنمية إضافة إلى الإنفاق عبر جهاز الإنفاق على الإستقرار[2].

وقد إنطلقت العديد من المبادرات من المبادرات على المستوى الإقليمي ومنها برنامج الإرهاب في الساحل والذي يمول على المستوى البعيد من قبل جهاز الإستقرار ، ويهدف إلى دعم القدرات المحلية وتحسين التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، ويتضمن تأسيس كلية إفتراضية للأمن في الساحل لتكوين قوات القمع وتقاسم المعلومة والخبرة ، كما يمول جهاز الإستقرار أيضا وبمبلغ 2.2 مليون يورو برنامج نظام معلومات الشرطة لإفريقيا الغربية(le système d'information de la police d'afrique de l'oust) .

[1] – Jacques Roussellier , « **Terrorism in NorthAfrica and the Sahel : Al –Qaida's Franchise or Franchise or Freelance** , Middle East institute , August 2011, p 10.

[2] - الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل : www.alakhbar.info ; in

وهو نظام يعتمد على خلق قاعدة تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة بين الدول الخمس (البنين ، غانا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر) والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ، كما منح أيضا الصندوق الأوروبي للتنمية مبلغ 31 مليون يورو ما بين 2012 و 2015 لمشروع الدفاع والأمن للمجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية بغرض دعم قدرات المؤسسات ، أما برنامج تجارة المخدرات والجريمة في هذه المجموعة الإقتصادية فقد تدعم بغلاف مالي إضافي قدر ب 19.5 مليون يورو من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية [1]، وبالإضافة إلى هذه المبالغ المالية طرح بعثة في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة سميت بعثة Mission PSDC SAHEL في ديسمبر 2011.

وفي إطار بعثة السياسة الأمنية والدفاعية ، إستفادت النيجر في جويلية 2012 من مهمة مدنية سميت EUCAPSAHEL لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وهي مهمة تمتد على سنتين بمبلغ مالي قدر ب 6.5 مليون يورو [2].

وإلى جانب هذه المساعدات ولمواجهة الأزمة الغذائية فإن المفوضية الأوروبية خصصت مبلغ 335 مليون يورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012 ، هذا إلى جانب

[1]– Bérangére Rouppert.**Op.cit**.p11.
[2]– L'union Européenne et le Sahel , Fiche d'information , Bruxelles le 16 janvier 2013 . in : **http//www**.concilium.europa.eu.p2.

مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون يورو موجهة لكل من بركينافاسو ، مالي ، النيجر ، موريتانيا وتشاد.

كما أقر الإتحاد الأوروبي مبلغ 1235 مليون يورو من الصندوق الإضافي توزع على ست دول إفريقية وهي : موريتانيا بمبلغ 13 مليون يورو ، بوركينافاسو بمبلغ 15 مليون يورو ، مالي 10 مليون يورو ، النيجر 23 مليون يورو ، تشاد 30 مليون يورو والسنغال 5 مليون يورو [1] .

إن الملاحظ على هذه الإستراتيجية وإن كانت حديثة والحكم على فعاليتها صعب ، وعلى الرغم من عملية ربط المسألة الأمنية بقضية التنمية إلا أنها تركز الجهد الأكبر على الجانب الأمني الذي يبرز في كثافة البرنامج الخاصة لتقوية القوات العسكرية مقرنة بالجوانب الأخرى من التنمية والتي بقيت محصورة في سياسة المساعدات فقط دون تطويرها إلى رفع الإستثمار المباشر وهي بذلك لا تحمل جديدا للإستقرار في المنطقة لأن سياسة المساعدات ليست بالأمر الجديد في الساسة الأوروبية تجاه الساحل وإتجاه إفريقيا ككل[2].

إن عملية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل مكلفة جدا خاصة بالنسبة لدول المنطقة والتي تعاني أغلبها من ضعف وعجز كبير في جميع المجالات خصوصا العسكرية منها ، فالوضع

1 – **Ibid**.p4.

[2]– Daniel Fiott , Hans Hoebeke , **the Cresiswhere do European and African, p 30 , March 2013 , perprestive**meets , polityDrief , N 2

في دول الساحل سيئ جدا ويبعث على القلق بسبب ما يطرحه هذا الوضع من تحديات كبيرة أمام حكومات تلك الدول كون هذه الأخيرة تعد من أكثر الدول فقرا وفشلا في العالم بسبب عدة عوامل منها تداعيات الحقبة الإستعمارية السابقة التي مرت بها وكذلك إنتشار مظاهر التخلف والأمية وغياب بنية تحتية تساعد على تحسين الوضع الإقتصادي فضلا عن كونها منطقة تعرف بعدم الاستقرار السياسي وتشهد العديد من بلدانها انقلابات عسكرية كثيرة أخرها الانقلاب العسكري في مالي في مارس 2012[1] هذه العوامل جعلت الشركاء الأمنيين للجزائر يعجزون عن مجاراة القوة الجزائرية وذلك نتيجة الفوارق الشاسعة بين الجزائر وغيرها من دول المنطقة ، فمثلا ميزانية الدفاع الجزائرية عام 2005 تعادل ستة مرات الميزانية الإجمالية لدولة مالي ، كما أن الجزائر تستورد 3 %من مبيعات الأسلحة في العالم ما جعلها تحتل المرتبة الثامنة عالميا بنسبة قدرت ب 35 % من الأسلحة التي تباع في إفريقيا ، هذا ما يجعل وجود فجوة بين الجزائر وشركائها وهذا يستلزم دعم شركاء الجزائر ، وهذا ما أكده مستشار رئيس الجمهورية السيد عبد الرزاق بارة مؤخرا أن الجزائر لا تحتاج إلى معدات بل إلى عزيمة دولية موحدة لمكافحة القاعدة[2].

1- تم كتابته بناء على تحليلات بعض الخبراء السياسيين منهم توني كارتلوشي–Tony CartalucciCorporate Media pleads ignorance as flickers of Al Qaeda once againemerge

[2] - سباس هشام : **تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قالمة الجزائر 2011–2012

1 تعبئة الدول الساحلية : تعاني دول الساحل موريتانيا ، النيجر ، تشاد من نقص في الإمكانيات المادية والبشرية ما يجعل دورها ضعيفا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لذا فإنه يجب على الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية دعم هذه الدول ومحاولة سد النقائص التي تعاني منها خصوصا في المجال العسكري إذ يتوجب دعمها بمنظومة متكاملة من المعدات والأجهزة الإستخباراتية التي تقوم بمختلف أنواع المهام الإستخباراتية وتفي بالغرض بدرجة مقبولة نسبة إلى ما تدعمت به الشبكات الإرهابية الإجرامية في الساحل الإفريقي بعد حصولها على السلاح الليبي المهرب ومن مجمل هذا الدعم اللوجستي.

2 تقديم أجهزة متطورة من أنظمة تتبع والمراقبة ومعدات المراقبة الليبية بالأشعة تحت الحمراء الرصد لتحركات الإرهابيين ، وأجهزة قياس المدى الليزرية ، أنظمة ومعدات وأجهزة السيطرة على أماكن الدخول والإختراقات الأمنية طائرات التجسس والمراقبة الإستخباراتية التقليدية ومن دون طيار الأقمار الصناعية للتجسس الفضائي .

3 دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة ومقاومة جاذبية الإرهاب وتجنيد الشباب على أيدي الإرهابيين وسائر الجماعات الإجرامية بوسائل تشمل الدعم لعمالة الشباب والتدريب التثقيفي.

4 -ضرورة مواصلة الدعم الدولي للدول الساحلية على تعزيز قدراتها في حماية ومراقبة حدودها بتقديم الدعم المادي واللوجيستي لها وتعزيز قدراتها الأمنية.

5 -تشجيع الدول الكبرى والمنظمات الدولية لعمليات التنمية السياسية والإقتصادية و الاجتماعية والثقافية في الدول الساحلية وتقديم الدعم اللازم لها بغية تحقيق الاستقار السياسي والأمني.

6 -تجنب الدول الكبرى ذات المصالح في المنطقة كفرنسا والولايات المتحدة خصوصا فرنسا التي تحاول بشتى الطرق للتدخل عسكريا في الأزمة التارقية في شمال مالي ، إذ تحاول فرنسا نقل الأزمة من الهيئات الإفريقية إلى مجلس الأمن بطلب من الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند والوقوف أمام أي محاولات للتدخل العسكري في المنطقة[1].

7 -ضرورة الأمم المتحدة لتكثيف جهودها الرامية إلى حشد المواد لإعادة الإدماج الإجتماعيوالإقتصادي للسكان في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا في ضل الأزمة الغذائية التي باتت تهدد المنطقة.

8 -الحد من الشكليات في مجال التعاون وتفعيل آليات التعاون الدولي.

9 -إنشاء مركز إقليمي لصهر المعلومات الإستخباراتية يستهدف تخزين هذه المعلومات وتلك المتعلقة بالأنشطة الإرهابية لتصور الردود الاستباقية وإنشاء وحدات للتنسيق على

[1]– Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia , **une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel** in : http : // www.europarl .europa, 2012.

المستوى الوطني لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود على المستوى الإقليمي بحيث تكون الجناح المنفذ لتوصيات مركز صهر المعلومات لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية في مكافحة الإرهاب والتهريب عبر الحدود والشروع في شراكة مع دول شمال ووسط إفريقيا لوضع آلية إقليمية قوية وثلاثية الأبعاد لمكافحة أنواع الجرائم العابرة للحدود (تدفق المخدرات والأسلحة والمتفجرات والمقاتلين) ومواجهة التحديات الأمنية في منطقة الصحراء والساحل ، ناهيك عن العمل على الإصلاح والتأهيل المهني لقوات أمن الدولة بحيث يمكنها بسهولة كسب " قلوب وعقول " السكان المحليين من خلال ضمان الإحترام الحقيقي لحقوق الإنسان وحماية هذه الحقوق ، بما في ذلك أثناء عمليات مكافحة الإرهاب.

10 - تعزيز جميع المؤسسات والأنظمة التي تعزز الكفاءة والمساءلة والشفافية في إدارة الموارد الوطنية في دول غرب إفريقيا ، وإنشاء وتعزيز مؤسسات الحكم وتنفيذ القانون القادر على تعزيز سيادة القانون ، وتطبيق عقوبات إنتهاك حقوق الإنسان وملاحقة العصابات الإجرامية والإرهابيين وتوسيع وإضفاء الطابع الديمقراطي على الفضاء السياسي لإستيعاب الأشخاص والمجموعات الذين تم تهميشهم على أسس عرقية أو دينية أو أثنية .

المبحث الثاني : دور القوى الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي.

لقد تطورت النظرة لمفهوم الإقليمية فيما بعد بمواكبة مظاهر العولمة المختلفة وزيادة الإعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي والعالمي ، وبروز مفهوم المقاربة الإقليمية الجديدة التي جاءت لردم قصور النماذج النظرية السابقة التي أخفقت في التكيف مع بعض المعطيات الجديدة كالحركات الإقليمية من أسفل دون المرور على الإطار الرسمي للدول.

ويذهب " راي ماغوري " إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي يحظى بإعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة ، وقد أضاف " ستيفن شبيغل " و " لويس كانتوري " عناصر التماثل والتقارب الثقافي والإنسجامالإجتماعيكقيمة مضافة بجانب القرب الجغرافي وعدد الوحدات المشكلة للنظام ، وأمام هذا الإختلاف في العناصر المشكلة للنظام الإقليمي بين الجغرافية والمؤسساتية والثقافية والسياسية وغيرها ، ويقترح " بيجرنهايتن " خمسة مستويات للأقلمة بمعنى قدرة الإقليم على توضيح المصالح والفوائد الناجمة عن ظهور الإقليمية[1].

لقد طور " باري بوزان " إنطلاقا من أفكار " كارل دوتش " حول التجمعات الأمنية مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن حيث السبيل الوحيد لمواجهة التعقيد الذي تتميز به الأخطار الراهنة وهو ضرورة الإعتماد الأمني المتبادل نظرا لوجود مشاكل كثيرة تعبر بسهولة أكبر مسافات

[1] – عبد القادر دندان ، " **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغير 1991–2006** " ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر، باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008)، ص 14.

طويلة[2] ، فأي طرف في هذه المعادلة المعقدة يصبح مرهونا بأمن الطرف الثاني والتحرك لدواعي أمنية في منطقة سيؤثر بطريقة أو بأخرى على المناطق الأخرى المجاورة ، وحسب " كارل دوتش " أن أي تجمع أمني لا يقوم فقط على المصالح المادية لأعضائه بل ينبغي وجود نوع من الإحساس بالإنتماء الواحد والتهديد المشترك لكل الأطراف دون إستثناء عن طريق الإنسجام في المعايير والقيم والمفاهيم المتصلة بالحقل الأمني للدول الأعضاء ، وعليه فإن الأقلمة من هذا الجانب تؤدي إلى تسهيل مسار الأمننة وتوحيد التعريف الإقليمي للتهديدات والمخاطر القائمة والمتوقعة.

إذن من المهم التأكد أن المقاربات النظرية حول العمل الإقليمي تقدم حلولا ممكنة للمشاكل التي تعيشها المنطقة الساحلية الصحراوية من خلال التضامن الأمني بينها ، غير أن حدود هذا التضامن يثير في الواقع عدة إشكالات وتتعلق أساسا بطبيعة النخب الموجودة في المنطقة أصلا وكيفية إقناعها بالتخلي عن جزء من سيادتها لصالح هذا التصور الأمني الجديد ، حيث أن كل أنظمة المنطقة تقريبا وصلت عن جزء من سيادتها لصالح هذا التصور الأمني الجديد ، حيث أن كل أنظمة المنطقة تقريبا وصلت للحكم عن طريق الإنقلابات وفاقدة في معظمها للشرعية الداخلية ما يجعلها تتوجس من أي خطورة أو أي دعوة للقيام بالتنسيق أو التشاور مع دول الجوار ، ولو كان الأمر يتعلق بمواجهة تحديات مشتركة وتقل فرص نجاح هذا التنظيم

[2]– Barry , **People state and Fear the national securityproblem in international , relation , Great Britain** , Wheatshe of Books , 1983 , p 06.

الإقليمي أمنيا في المنطقة لتغلب تلك الحساسيات الموجودة في إفريقيا عموما والتي تتعلق بمشاكل الحدود والتنوع الإثني بين عدد من الدول ، حيث يصبح من الصعب مثلا إقناع تشاد بالقيام بتنسيق أمني مع السودان لأن التناقضات الموجودة بين هذين الدولتين من حروب سابقة والإيواء المتبادل بين الطرفين لحركات معارضة لنظامي البلدين أكثر منها في الواقع من شيءإسمه التعاون والتنسيق وحتى وإن وجدت ملامح لهذا التعاون بين بعض الدول في المنطقة ، إلا أنه في الغالب يكون محدودا ومؤقتا على شكل تحالف عسكري تقليدي وموجها ضد دولة معينة في المنطقة وضمن أجندة ما في إطار لعبة المحاور وهذا ما لا يخدم الأمن الإقليمي بالأساس ، وإذا تحركت أنظمة المنطقة نحو القيام بالتنسيق والتعاون الأمني فجأة فإن ذلك لا يكون إلا بإيعاز وضغط خارجي من قوى دولية كبرى [1] ويبرز الترحاب الإفريقي في إستضافة قيادة الأفريكوم التي تنوي الولايات المتحدة تخصيصها للقارة الإفريقية أحسن دليل على هذا التوجه المزدوج من جانب أنظمة المنطقة الساحلية الصحراوية ، فتارة بإسم حماية السيادة الوطنية تتحفظ بعض الدول في المنطقة الساحلية الصحراوية على فكرة بناء فيلق عسكري يتكون من وحدات لجيوش المنطقة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الآخذة في التصاعد إقليميا ، وتارة ثانية فبإسم هذه السيادة تتهافت أنظمة المنطقة على تقديم

[1]– مصطفى بخوش ، " **التحول في مفهوم الأمن وإنعكاسه على الترتيبات الأمنية في المتوسط** " ، العالم الإستراتيجي ، 2008 ، الجزائر .

تسهيلات على طبق للجيش الأمريكي تحت غطاء التعاون ومكافحة الإرهاب وكأن هناك فرقا بين مكافحة الإرهاب في كلتا الحالتين[2].

إن غياب حكم الديمقراطية وسيادة القانون سمة تميز أنظمة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ككل دون إستثناء وهو مايطرح كل التصورات السابقة على محك الثقة ، فإذا كانت هذه الأنظمة لا تثق حتى في شعوبها فكيف لها أن تثق في أنظمة مجاورة لها رغم تناقضات التاريخ والجغرافية وتدخل معها في روابط معينة.

في الحقيقة هي معضلة ليست بالهينة قد توسع رقعة الفوضى والجريمة في الساحل الإفريقي غير أنه يوجد بصيص أمل في الأفق والذي يتمحور أساسا حول وجود دولة قاطرة تأخذ زمام المبادرة وهو الدور الذي من المحتمل أن تلعبه الجزائر ونيجيريا في شمال ووسط إفريقيا وجنوب إفريقيا في جنوب القارة من خلال تجديد هياكل الإتحاد الإفريقي وآلياته لتكون أكثر فعالية[1].

والجزائر بإعتبارها بلدا معنيا مباشرة بهذه التغيرات على مستوى الخريطة الأمنية في المنطقة الجنوبية للبلاد دفعها لمراعاة هذا الخلل الإستراتيجي في المنطقة، ومن هذا المنظور تبذل

[2] – لحسن الحسناوي ، **التنافس الدولي في إفريقيا : الأهداف ...والوسائل** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، 2011 ، ص 112.

[1] – منصور لخضاري ، **الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر** ، محاضرات الثقافة العامة 2012 ، إصدار : مديرية الإتصال والإعلام والتوجيه ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار ، 2012، ص 54.

جهودا للحد من التهديدات الموجودة في المنطقة بمختلف المبادرات الدبلوماسية القانونية خصوصا من خلال المبادرات الإقليمية تحت شعار أفرقة الحلول.

المطلب الأول : دور الإتحاد الأفريقي في مكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي.

لقد أصبح لأفريقيا تجربة تستحق الذكر في مجال التنسيق والعمل الجماعي لفض النزاعات وتنظيم العلاقات على المستوى الأفريقي منذ الإستقلال ، حيث تفاعل القادة الأوائل مع محاولات حفظ الأمن رغم صعوبة المهمة في البداية وأول خطوة كان إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 وتغيرت إلى الإتحاد الإفريقي وتعتمد هذه المنظمة على إرادة الدول الأعضاء للإستجابة لمجموع التهديدات التي كانت في البداية تتركز حول تدعيم إستقلال الدول الحديثة ، ويلاحظ على عدد من النماذج التكاملية سياسيا وإقتصاديا الموجودة في القارة الإفريقية أنها تستمد أصولها من الحقبة الإستعمارية ، وقد بدأ القادة الجدد في إعادة تأهيل هذه التنظيمات الجهوية والإقليمية منذ التسعينيات لتتماشى مع التغيرات التي طرأت على الشؤون الدولية مع نهاية الحرب الباردة[1].

وفي هذا المنظور يمكن تحديد بعض الدول في القارة التي أخذت على عاتقها تكييف الترتيبات المؤسساتية والقانونية لتتماشى مع الظروف الجديدة وتبرز في هذا الشأن دولة

[1]– OshitaO.Oshita , **« Domesticterrorism in Africa , Ontology of and oldwar in new trenches , in WafulaOkuma and Annel Botha (eds)** , DomesticTerrorism in Africa : Defining.

جنوب إفريقيا ، نيجيريا والجزائر كثلاثي محرك للمبادرات الإفريقية الخالصة لحل المشاكل المطروحة وكل دولة تحاول تقديم رؤية لتفعيل عمل التنظيم الإقليمي.

فالجزائر قد أدركة جيدا خطورة تصاعد نشاط الإرهاب والجريمة والنزاع المتفجر بين حين وآخر لمشكل الطوارق في المنطقة الساحلية الصحراوية حيث سيتأثر الأمن الجزائري في جزئه الجنوبي ، خصوصا وأن هناك محاولات لإحياء النشاط الإرهابي في شمال البلاد من خلال الإنطلاق من القواعد الخلفية في الجنوب حيث إمكانية التموين بالأسلحة والذخيرة من خلال تجارة الأسلحة في المنطقة الساحلية ، على العموم فالجهود التي تقودها دول القارة ترتكز بالدرجة الأولى على مجال الإرهاب والجريمة المنظمة كتهديدات جدية تشترك فيها بعض مناطق إفريقيا مثل الساحل والصحراء إضافة لمنطقة القرن الإفريقي وتراوحت ردود الفعل الجماعية في إطار إقليمي لهذه التحديات على مرحلتين حيث تتضمن الأولى فترة ما قبل تأسيس نيباد أي الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا والمرحلة الثانية لفترة ما بعد نيباد[1].

وتواصلت الجهود الدبلوماسية والقانونية لمراقبة النزاعات وتجريم مختلف الجرائم كل حسب درجة أضرارها ، وهذا ما تجلى في قمتي القاهرة وتونس لتتوج بالتوقيع على إتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في 14 جويلية 1999 كنتيجة لجهود قادتها للحد من

[1] – سامي السيد وأحمد محمد ، **الهيئة الحكومية للتنمية (النيباد) : رؤية عامة في محمد عاشور وأحمد على سالم (محرران)** ، المركز الإفريقي للتنمية أديس أبابا ، 2011، ص 03.

الظاهرة والتي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدور 35 للقادة الأفارقة ووقع عليها 46 دولة إفريقية[2] .

كما تم في لقاء الجزائر تعهد الدول المشاركة في إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب ACSRT الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة لمحاربة الظاهرة ، ويمول هذا المركز من طرف الإتحاد الإفريقي حاليا ويضم المركز 20 خبيرا في مكافحة الإرهاب وتم تدشينه رسميا في 2004/10/13 من طرف الرئيس الجزائري[3].

وقد تلى قمة أخرى في الجزائر نظمت على مستوى عال في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بين 11-14 سبتمبر 2002 تركزت حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة منها الشرطة والمراقبة على الحدود والقضاء والمالية وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي والقاري والدولي ثم قمة " داكار " يوم 17 أكتوبر 2002 والتي خرجت بإعلان داكار لمكافحة الإرهاب.

[2]– JacodMundy ,**introduction : Securitizing the sahara , in ACAS ConcernedAfricascholars , US Militarization of the Sahara –Sahel : Security , Space and Imperialism , Bulletin** , N° 110 . 5 Spring , 2015) , pp 1-2.

[3]– union Africaine n**, seconde réunion intergouvermentale de Haut Niveau sur la prévention et la lutte contre le Terrorisme en Afrique** , 13-14/10/2004, Alger , Algérie, p 03.

كانت أول خطوة من القارة الأفارقة إبدال منظمة الوحدة الإفريقية بمنظمة الإتحاد الإفريقي وذلك خلال اللقاء الوزاري في 2 جوان 2000 حيث تم الإعلان الرسمي عن ميلاد التنظيم الجديد خلال قمة " لومي " بالطوغو بين 10 و 12 جويلية 2000 وكنتيجة لهذا التصور الجديد الذي طرأ على العمل الإفريقي المشترك تم خلال الدورة 37 لإجتماع زعماء القادة الأفارقة من خلال الإتحاد الإفريقي طرح وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نيباد ، حيث حثت هذه الوثيقة على تدعيم الحكم الرشيد كمطلب مركزي للأمن والسلم والإستقرار السياسي ، الإجتماعيوالإقتصادي وقد ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وتماشيا مع التصميم الجديد لمواجهة مختلف أنواع التهديدات وتوزيع الأعباء ، تم إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي [1] PSCوالذي يعد أهم جهاز تشاوري وتنسيقي حيث أصبحت قراراته تأخذ الطابع الإلزامي على شاكلة مجلس الأمن على مستوى الأمم المتحدة ، ودوره يتمحور حول التحكيم في النزاعات داخل القارة وتأكيد على إستعمال القدرات الإفريقية الخالصة لتحقيق الأمن والسلم والإستقرار.

[1]– تم إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي في ماي 2004 PSC : peace and Security council

ويشكل الإتحاد الإفريقي إطارا للحوار ولنشر العوامل الداخلية للوقاية وتسوية النزاعات حيث سويت العديد من النزاعات في السنوات الأخيرة بفضل الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية الإفريقية كالإتحاد الإفريقي ونيباد ومسارات المصالحة من أجل وضع حد للنزاعات وخفض حدتها خاصة الساحل والصحراء.

ومن أجل إحلال السلم في القارة خاصة في المناطق التي تشهد صراعات أنشأ الأفارقة آلياتهم الخاصة على غرار المنظمات الإقليمية التي سعت إلى إرساء وسائل مؤسساتية للوقاية ، تسوية وإدارة النزاعات والأزمات في المنطقة كنظام الإنذار المبكر التابع للمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا التي حلت محل المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا سنة 1974 وفي سنة 1990 أنشأت المنظمة قوة عسكرية للتدخل وكان أول ظهور لها في ليبيريا ، ولكن لا تزال قدرة الإتحاد الإفريقي محدودة للحفاظ على السلم والأمن في القارة في غياب تمويل دائم ومرن والذي يبقى مشكلا عويصا يعيق هذه الإرادة وتمثل هذه الإشكالية تحديا كبيرا للبنية القارية [1] .

المطلب الثاني : المقاربة الجزائرية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

يرى عدد من المراقبين أن الجزائر قد لعبت دورا مهما في مكافحة أنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة وتجلى هذا من خلال إتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه 1999 أو من

[1] – بلوطارم .م ش ، " **إحلال السلم والإستقرار ، الإتحاد الإفريقي ومجهودات السلم** " ، مجلة الجيش ، العدد 567، (أكتوبر 2010) ، ص 29.

خلال الإتفاقيات الثنائية في مجال تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله ، ومن أهم القرارات التي خرجت بها تجلت في " مخطط التحرك " الذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود ودرء إحتمالات التقاطع بينها داخل أفريقيا وخارجها، وقد تضمنت هذه الإتفاقية عددا من الموارد القانونية التي تتقاطع مع قرار مجلس الأمن رقم 1373 من حيث طرق المصادقة والوسائل المعتمدة لتكييف التشريعات الوطنية في هذا الإتجاه.

وترافع الجزائر في كل مناسبة على ضرورة محاربة كل أشكال الإرهاب ومصادره تمويله إنطلاقا من تجربتها في هذا المجال ووعيها بخطورة الظاهرة ، وماتشكله من تهديد على الأمن الدولي ويشهد للجزائر بدورها الكبير ومواقفها، حيث مكنت جهودها من إنخراط المجتمع الدولي في هذا المسعى وكللت بمصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1904 المتعلقة بتجريم دفع الفدية شهر ديسمبر 2009 والتي تعتبر مكملة للائحة رقم 1373 المتعلقة بتمويل الإرهاب ومكافحته واللائحة رقم 1267 المتصلة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية[1].

ويشكل الساحل الإفريقي العمق الإستراتيجي للجزائر والبطن الرخو لأمنها الوطني ليس فقط بالنظر إلى شساعة الحدود وصعوبة تغطيتها ، بل أيضا بسبب ضعف الأداء الأمني للبلدان المحاذية للجنوب الجزائري هذا ما جعل الجزائر تبادر على ثلاثة مستويات : وهي منطق

[1] – بوعشة محمد ، " **الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب : منظمة الأمم المتحدة الجزائر ترافع على تجريم دفع الفدية** " ، مجلة الجيش ، العدد 566، سبتمبر 2010 ، ص ص 50-51.

الأمن بالتنمية من خلال مبادرات نيباد وكذلك مختلف الإقرارات الرسمية بضرورة دعم مساعي دول مثل : مالي ، النيجر ، وموريتانيا للرفع من أدائها التنموي وهذا بسبب ضعف إمكانياتها وتفاقم مديونيتها وتبعيتها المالية والإقتصادية لفرنسا[2] .

ونتيجة للتطورات والتحولات التي عرفتها المنطقة في السنوات الآخيرة نتيجة عدة ظواهر منها الإرهاب والهجرة السرية وتجارة المخدرات والتبغ ، وعليه فقد إتخذت الجزائر بإعتبارها دولة تحاول أن تلعب دور إقليمي في المنطقة من خلال تجربتها في مكافحة الإرهاب مجموعة من المبادرات تراوحت بين عسكرية أمنية وإقتصادية تنموية للنهوض بدول الساحل الإفريقي ، كما سعت دائما إلى ضرورة التنسيق والعمل الجماعي بين دول المنطقة وهذا من أجل تعزيز التعاون وتبادل المعلومات، فقد حرصت الجزائر على عقد إجتماعات وندوات وزارية تنسيقية بين وزراء خارجية وقيادات أركان جيوش هذه الدول إضافة إلى صياغة خطط أمنية خاصة بمحاربة ظاهرة الإرهاب.

أهم المبادرات والمقاربات الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل

الخطة الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي:

[2]– محند برقوق ، " **فشل الهجوم الفرنسي يؤكد على عدم جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل الإفريقي** " ، صوت الأحرار ، (الإثنين 26 جويلية 2010) ، ص 3.

دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 ضمن الأطر المحددة سلفا من قبل الإتحاد الإفريقي، حيث فوض " مجلس الأمن والسلم الإفريقي " هذه الدول لتشكيل جيش نظامي موحد يتولى مهمة محاربة الإرهاب في المنطقة وتندرج هذه الخطة في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل الإفريقي ، وضمن هذا السياق أقرت كل من الجزائر وليبيا ومالي ، النيجر وموريتانيا خطة أمنية من ستة بنود ترتكز بشكل أساسي ، على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمسة بالتعاون مع الميليشيات القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق والعرب والزنوج ، وجاءت هذه الخطوة نتيجة للإجتماعات العسكرية التي تم عقدها بين ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة طرابلس في جويلية وتتولى الجزائر في سياق هذه الخطة الأمنية :

1 قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة ، وترتكز هذه الخطة على ستة بنود أساسية [1] ، مهمة :

أولا : إتفقت دول الساحل الإفريقي على إنشاء قاعدة بيانات موحدة يتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ثانيا : إتفاق كل من الجزائر ومالي والنيجر، ليبيا وموريتانيا على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة.

[1] – أحمد ناصر ، " **بعد إجتماع ضم ليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر والجزائر : خطة من ستة بنود و 25 ألف مقاتل لمواجهة القاعدة في الساحل** " ، الخبر ، العدد 5704، (21 جوان 2009) ، ص 03.

ثالثا : الإتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي قبائل الطوارق والعرب والزنوج مع ضمان حياد الطوارق.

رابعا : تقديم حوافز مادية لمن يعلم السلطات الأمنية عن أماكن تواجد الجماعات الإرهابية ، حيث خصصت كل من الجزائر وليبيا غلافا ماليا لتجهيز الميليشيات العسكرية وتمويل المكافآت المالية.

خامسا : تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين وتنفيذ مشاريع إستثمارية في مالي والنيجر.

سادسا : تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إختفاء المركبات ، ويمكن قراءة أبعاد هذه الخطة الأمنية فيما يلي :

1 إدراك هذه الدول من ضرورة تنسيق الجهود الإستخباراتية والعسكرية لمطاردة ومحاصرة وتدمير تنظيم القاعدة والذي يؤدي إلى عدم الإعتماد على قيادة أفريكوم الأمريكية.

2 الإعتماد في هذه الخطة الأمنية على هيئات الأركان للجيوش للدول المشاركة ليصبح بذلك تنفيذها فعالا وسريعا وإعطائها كافة الصلاحيات للتنسيق من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وإستخدام جميع الأدوات الممكنة لمكافحة الإرهاب مع تنسيق الجهود للتحقيق في منابع السلاح والأموال الموجهة لتنظيم القاعدة.

3 -في حال نجاح هذه الخطة لن تعود أمريكا لطرح موضوع قيادة أفريكوم من جديد على دول المنطقة ، وبالتالي ستصبح دول الساحل الإفريقي قادرة على مواجهة مختلف التهديدات الأمنية والعسكرية.

4 تحييد قبائل الطوارق في الحرب على الإرهاب.

أهداف الجزائر من هذه الخطة الأمنية :

تأثرت جميع دول الساحل الإفريقي جراء تهديدات " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " الذي يتخذ من منطقة الساحل مسرحا لشن عملياته الإرهابية المسلحة سواء بضرب الجيوش النظامية لدول المنطقة أو ضرب مصالح الدول الغربية، إضافة إلى تأثير تزايد عمليات إختطاف السياح الأجانب وتهريب السلاح والمخدرات وسرقة الآثار والذهب على مصالح هذه الدول.

وقد عملت الجزائر على بناء السلم والأمن في الساحل الإفريقي من خلال تبنيها لكل المواقف الإفريقية التي تراعي كل مصالح الدول الإفريقية ، ومن شأنها تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومع رفضها التام للتدخل الأجنبي في هذه الأخيرة (القارة الأفريقية) ، والعمل على أفرقة الحلول بشكل تام مع عدم الإنغلاق والتقوقع على الذات ، بحيث ترافع من أجل إفريقيا في كل المحافل الدولية حفاظا على مكانة القارة في العالم ، وهذه أهم النقاط التي تقوم عليها الإستراتيجية الجزائرية في مجال إحلال السلم والأمن في الساحل الإفريقي.

مبدأ أفرقة الحلول AFRICANISATION :

-ضرورة العمل على بناء الدولة الحديثة في إفريقيا تراعي كل متطلبات الداخل والخارج.

-ضرورة التكيف مع المعطيات الدولية ومع عولمة التهديدات الأمنية القابلة للإنتشار.

-أخذ العبرة من الإتحاد الأوروبي في تعزيز السلم والأمن وتجاوز الإعانة الخارجية.

-الكشف المبكر للنفلاتات الأمنية في المنطقة ، وخاصة مع ظهور تنظيم قاعدة في المغرب الإسلامي وعصابات إجرام ومشكلة الطوارق.

-بروز أول بوادر التحرك الجزائري والعمل الإفريقي الجماعي مع إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963.

-التمكن من تفعيل إدارة الدول الأعضاء داخل المنظمة للإستجابة للتهديدات الأمنية.

-بداية تأهيل المنظمات الإفريقية، مع بداية التسعينات لتكيفها مع المعطيات الجديدة.

-بروز الثلاثي المحرك لكل المبادرات الإفريقية جنوب إفريقيا ، نيجيريا ، الجزائر والتي أخذت هذه الأخيرة على عاتقها تكييف الترتيبات المؤسساتية.

-ضرورة عمل كل دولة على تقديم رؤية لتفعيل عمل التنظيم الإقليمي حيث هناك تركيز من طرف الجزائر.

-تكثيف الجهود لمكافحة الأمراض والأوبئة مثل السيدا.

-إدراك الجزائر لخطورة النشاط الإرهابي وتصاعده وكذلك الجريمة المنظمة ومشكلة الطوارق وإيجاد الحلول الأمنية الإفريقية.

-ضرورة التركيز على الإرهاب والجريمة المنظمة كتهديدات جدية وجديدة[1].

المبحث الثالث : الجهود والآليات الجزائرية لتكريس مبدأ " الشراكة من أجل الأمن والسلم " في دول الساحل.

جاءت إتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب عام 1999 كثمرة جهد كبير بحيث كان لبنودها ولقراراتها الصدى القاري وإستمدت فحواها وأهدافها من :

-التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة خلال فترة العشرية السوداء ومن أهدافها:

-العمل على ضرورة تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله.

-العمل على توقيع إتفاقيات تبادل وتسليم مجرمين.

-الإشادة محلية ودولية بإتفاقية الجزائرية.

-أهم قرارات مخطط الجماعي :

السماح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طريق التعاون العبر الحكوماتي.

[1]– William Assanvo ,**Réflexion sur la stratégie européenne pour la sécurité et le développement dans le sahel** , Notes D'analyse octobre 2011.

عرف الإرهاب حسب الإتفاقية : " هو ذلك العنف الذي يعتبر شكل من أشكال الجريمة الدولية ، والذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول وينتشر بسبب إختلاف أنظمة الحكم والإجراءات القانونية في معالجته ، مع وجود التجارة الغير شرعية لتموين نشاطاته ، حيث أن التخلص منه يتطلب تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي عبر مناطق التي تقل فيها الرقابة الحكومية.

وقد تضمنت الإتفاقية الجزائرية عددا من الموارد القانونية التي تقاطع قرار مجلس الأمن رقم 1373 من حيث طرق المصادقة والوسائل المعتمدة لتكيف التشريعات الوطنية في هذا الإتجاه.

وغالبا ما تفتقد التنظيمات الإقليمية الإفريقية الوسائل القانونية لمعالجة الأمور المتعلقة بالإرهاب والجريمة، خصوصا تلك القادرة على إختراق الحدود المشتركة بين عدد من الدول ، وهذه الملاحظة وجهها بعض الملاحظين بحيث على إعتبار أن بين 170 دولة وقعت على قرار 1373 في 2002/09/03 توجد 12 دولة إفريقية فقط.

هذا القرار أشار لضرورة تكاثف جهود جميع الدول في مجال مكافحة الإرهاب، وهو نفس الموقف الذي حث عليه رئيس شعبة الإرهاب في مركز الوقاية من الجرائم الدولية التابعة للأمم المتحدة اليكس سميث الذي دعا من خلال مؤتمر نظمه مكتب الأمم

المتحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة إلى ضرورة التزود بالنصوص القانونية بالنسبة للدول الإفريقية لتأسيس نظام قانوني فعال.

فقد دعت الأمم المتحدة من خلال مسؤوليها بتزويد إفريقيا بكل الإستشارات والإمكانيات اللازمة لتقليل من آثار عمليات تبييض الأموال والهجرة الغير الشرعية والجريمة المنظمة هذا طبعا من خلال مخطط التحرك الجماعي.

مادة 10 من الفص D من مخطط التحرك يقرر :

-إقرار بأن هناك علاقة وطيدة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

-تكثيف إجراءات الوقاية والمكافحة الإجرام بأشكاله.

-وضع تشريعات وطنية تجرم تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.

-وضع وحدة الإستخبارات مالية للدول الأعضاء لمراقبة حركة رؤوس الأموال المشبوهة.

-تدريب أفراد في مكافحة تبييض الأموال المشبوهة.

-التعاون والتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية لتطوير الفهم العالمي ضد تبييض الأموال وتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية.[1]

-ضمان هوية الوثائق المعنية بالسفر وحمايتها من التزوير.

-حفظ جوازات السفر التي تضمن المعلومات الفردية ومراقبتها بصفة منتظمة.

[1]– kothrynseirman « **the au terorism the global was or bading an africanbattle** ! africansucurityreview 11/04/2002 , p 105.

-مراقبة كل نقاط الخروج والدخول على المستوى الدولي ، وأن توفرت الإمكانات المتاحة لذلك.

-إنشاء خلية بيان النشاط الإرهابي ومهمتها جمع البيانات والتعريف بالمنظمات والأشخاص الذين لديهم علاقة بالجماعات الإرهابية وعصابات الإجرام وتتبع نشاطات الجريمة الإرهابية.

-المادة 23 من الفصل الثاني حيث تأكد على ضرورة الإلتزام الكامل من الدول الأعضاء لتطبيق قرارات الإتحاد الأفريقي والمعاهدات التي تم التوقيع عليها في مجال مكافحة الإرهاب وكانت هذه الخطوة الأولى في مجال إنشاء مجلس السلم والأمن بموجب مؤتمر دوربان Durban في جولية 2002 حيث نصت المادة 07 من الوثيقة على إلزامية تطبيق معاهدة الجزائر والاتفاقيات الإقليمية ، وناشد أعضاء الإتحاد الإفريقي بتثبيت إتفاقية الوطنية للدول الأعضاء على هذا المنطق [1]، وأشار عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية أن النقطة الإيجابية في إتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه هي أنه رد الإعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديمقراطية ضمن الحشد القانوني الدبلوماسي لتلاشي ظواهر الجريمة والإرهاب، حيث أثير نقاش كبير أثناء توضيح الإتفاقية بعد التردد في التعريف كظاهرة لترك مساحة

[1]– Kothrymseirman, **the au terorism the global was or bading an africanbattle ? africansucurity**review 11-4-2002, p 106.

بين الإرهابيين والمقاتلين الأحرار ، وقد كانت هذه النقطة مصدر مقارنة جديدة أعتمدها الإتحاد الإفريقي لتحرك في هذا المجال حيث إشترطت الترتيبات القانونية للإتحاد عدم المساس بحقوق الإنسان وغلق الحوار السياسي بإسم مكافحة الإرهاب.

-إدراج البعد الديمقراطي تطور هام ، والذي تضمنته إتفاقية الجزائر حيث في مقدمة الإتفاقية يؤكد على أن الإرهاب يشكل تهديدا جديا لحقوق الإنسان ويعرقل النمو الإجتماعيوالإقتصادي عبر عدم إستقرار الدول .

-وهكذا فمعركة إفريقيا ضد الإرهاب قد تمتد لمواجهة مشاكل الأخرى حيث يبرز إتفاق الجزائر كمؤشر لتعزيز التعاون الأمني في إفريقيا على أمل إمتدادها لتشمل جميع التهديدات الأخرى التي ليست بأقل خطورة من النزاعات المسلحة وحتى التدهور البيئي لكن في المقابل هناك من يطرح مشكلة معقدة يمكن أن تنسف ببناء الإتحاد الإفريقي وكل الإتفاقيات القائمة بحيث هناك إفتقاد دقة إصلاح للمؤسسات الاتحاد بحيث هي نفسها فاقدة للشرعية الداخلية بغض النظر عن المواقف الدولية فهي وصلت سدة الحكم على ظهر الدبابة ولغة السلاح أكثر من أي شيء أخر[1] .

وكذلك يطرح منا تسائل عن قيمة هذه الإصلاحات في ظل وجود تناقض صريح بين أمن السلطة وأمن الأفراد ، فحسب المنظرون النقديون يرون أن التهديدات التي تواجهها الأمم والشعوب في الوقت الحاضر لا تأتي من القوات المسلحة للدول وإنما

[1] – **Ibid** . P107.

من الإضطهاد السياسي والتدهور الإقتصادي والتطاحن العرقي ، حيث تصبح الدولة عائقا أمام أمن الأفراد بحكم السياسة التي تتبعها، فمن جهة تعمل على مكافحة الإرهاب والجريمة والقيام بإجراءات قاسية ومن جهة أخرى يكون هناك تضييق للحركات والقمع السياسي بإسم مكافحة الإرهاب.

وتنطبق هذه المقاربة إلى حد كبير على حالة المنطقة الساحلية الصحراوية حيث يبرز التناقض بين أمن الأفراد من حيث الحماية ضد الجريمة يقابله تأكل الحريات المدنية ، فبإسم مكافحة الإرهاب تقمع الحياة ومطالبها، لكن رغم هذا يبقي أمن الأفراد تابعا للأمن دولتهم بحيث في ظل الإنكشاف الجغرافي في المنطقة يدفع السكان هناك لطلب تدخل الدولة التي بإمكانها أمننة المنطقة ويمكن القول أن المبادرات الإفريقية على العموم والجزائرية بالخصوص قد حاولت تجاوز المقاربات الكلاسيكية لتصدي لتحديات الأمنية وأسبابها والتي عرفت فيها الدول الإفريقية منذ فترة الإستقلال مختلف التهديدات الداخلية ذات النمط التقليدي مثل الحروب والتطاحن الأثني أو تلك الجديدة مثل الإرهاب والجريمة والهجرة الغير الشرعية ، فإن ذلك أبقى القارة طوال هذه الفترة مهمشة على الصعيد الدولي غير أن هذا النظرة تغيرت على ما يبدوا وبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت محل إهتمام دولي كبير .

لكن يبقى السؤال مطروح : ماهو السر في هذا الإهتمام ؟ وإلتفات العالم مؤخرا لمآسي القارة وهمومها ؟ أم أن هذه المآسي قد توظف أيضا لتحقيق مصالح القوى الكبرى بالخصوص ؟

لكن في المقابل أيضا توجد بعض الدول في المنطقة في الغالب الأحيان تنسيقها مع الدول الأخرى يكون محدودا ومؤقتا على شكل تحالف عسكري وتقليدي وموجه ضد دولة معينة في المنطقة فإذا كان تحرك أمني منسقا جماعيا فإنه لا يكون إلا ضغط خارجي من قوى دولية كبرى ويبرز الترحاب الإفريقي في إستضافة قيادة الأفريكوم التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية تخصيصا للقارة الإفريقية أحسن دليل هذا التوجه المزدوج من جانب أنظمة المنطقة الساحلية وعلى العكس من ذلك ، فمرة بإسم حماية السيادة الوطنية تتحفظ بعض الدول في المنطقة الساحلية على فكرة بناء فيلق عسكري يتكون من وحدات الجيوش المنطقة لمكافحة الإرهاب والجريمة والآخذة في التصاعد الإقليمي وهي الفكرة التي تقودها الجزائر بقوة في الفترة الأخيرة... وهو ما تم إستحداثه فعلا في إطار مسار الأمننة المنطقة من خلال إنشاء قيادة الأفريكوم التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية تخصيصا للقارة الإفريقية أحسن دليل هذا التوجه المزدوج من جانب أنظمة المنطقة الساحلية وعلى العكس من ذلك ، فمرة بإسم حماية السيادة الوطنية تتحفظ بعض الدول في المنطقة الساحلية على فكرة بناء فيلق عسكري يتكون

من وحدات جيوش المنطقة لمكافحة الإرهاب والجريمة والآخذة في التصاعد الإقليمي وهي الفكرة التي تقودها الجزائر بقوة في الفترة الأخيرة ، وهو ما تم إستحداثه فعلا في إطار مسار الأمننة المنطلقة من خلال إنشاء قيادة الأركان لجيوش المنطقة في جنوب الجزائر بتمنراست في 2010.

و هكذا تمكنت الجزائر من فرض منطقها بقوة على النطاق الإقليمي والعالمي على حد سواء نتيجة التعقد التشابكي للتهديدات الأمنية بالمنطقة من خلال سعيها الدؤوب لتوفير الأمن والسلم وتعزيز الاستقرار، وبخاصة في ظل التحولات الاستراتيجية الهيكلية الراهنة (نمط توزيع القوة، الفواعل، مستوى التحليل)، وتغير منظومة القيم بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وتشريعاتها المصاحبة لمكافحة الإرهاب ومدى تأثيرها في حماية حقوق الإنسان (مبدأ التغييب المصلحي). وذلكً سعيا لتجسيد الطرح التوازني بين المصالح الأمنية الوطنية (مكافحة الإرهاب) وبين حماية حقوق الإنسان بهدف نفي المنطق الأولوياتي – المصلحي ما عقب التأثيرات السلبية لتشريعات هجمات سبتمبر وتفعيل الترابط الاستراتيجي

ولا سيما 2001 ،كونها خلقت بيئة أمنية جديدة تكرس الأمن الوطني على حساب حقوق الإنسان على حد تعبير كل من جورج وليامز وبن غولدر[1].

المطلب الاول : الأليات الجزائرية لهندسة الأمن في منطقة الساحل الأفريقي.

إن تعقد القضايا والمسائل الأمنية وتزايد الإنكشاف الأمني في منطقة الساحل الأفريقي نتيجة تفاقم الأزمات الداخلية والصراعات المسلحة وتفشي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وبخاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتأثيرات هجمات 11 سبتمبر، فرض ضرورة تبني مقاربة جديدة يراعى فيها مبدأ الموازنة بين الأولويات الوطنية (مكافحة الإرهاب) وبين بناء و هندسة امن اقليمي و جهوي قادرا علي تفعيل استراتيجية افريقية تجمع بين ضرورة بناء جهوي من جهة واطلاق مشاريع تنموية لخدمة شعوب المنطقة بعيدا عن المساعدات الاجنبية الملغمة وفي هذا السياق نقترح ان الحلول السياسية و تسوية النزاعات الداخلية يتمي بناء علي الحوار السياسي و الدبلوماسي و تفضيل مبدا القوة الناعمة لحل نزاعات دول الساحل الافريقي.

[1]–Ben Golder and George Williams, «**Balancing National Security and Human Rights: Assessing the Legal Response of Common Law Nations to the Threat of Terrorism**,» **Journal of Comparative Policy Analysis**: Research and Practice, vol. 8, no. 1 (March 2008), pp. 43–62.

ويمثل «الساحل الأفريقي» العمق الاستراتيجي للجزائر، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال إهمالأهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية، حيث لا يمكن تجاوز حقيقة أنالجزائر بلد أفريقي، بل والبوابة الشمالية لأفريقيا وأحد أهم أعمدة وأركان ثالوثها الاستراتيجي الجزائر، مصر، جنوب أفريقيا وأكبر بلدانها مساحة[1] .

إن إهتمام الجزائر بما يجري في الساحل يرجع لكون المنطقة أضحت تشكل مجالا لاستقطاب القوى الخارجية، ومجالا لعمل قوى إقليمية، وذلك نظرا للموارد التي تحوزها المنطقة وكذا الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الساحل إن منطقة الساحل والصحراء مرتبطة بأغلبية بؤر التوتر والاقتتال الإفريقية، مما جعل منها معبرا أو ملجأ آمنا للحركات الإرهابية الناشطة في هذه المناطق، كما أنها معبر لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، فكل الأعمال غير المشروعة تصب في المنطقة لتتوزع منها إلى المناطق المجاورة لهذا رمت الجزائر بكل ثقلها الدبلوماسي و اللوجستيكي في بناء امن اقليمي قائما علي ثنائية الامن والتنمية.

وقد أدرك صناع القرار في الجزائر حقيقة هذا الوضع، لذا نجد أن مكانة الدائرةالإفريقية ما فتئت تتعزز ضمن الشواغل والسياسة الأمنيتين للجزائر، وإن قام الاهتمام بهذه الدائرة على اعتبارات سياسية وأيديولوجية في السابق (الانتماء إلى العالم الثالث، مساندة حركات التحرر في إفريقيا)، فإن الاهتمام بها حاليا فرضته اعتبارات استراتيجية–أمنية، متعلقة أساسا بالتهديدات والتحديات الأمنية الآتية من الصحراء وما وراءها .

[1]– منصور لخضاري، «**الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الأفريقي**» ،مرجع سابق ص59.

ويتأكد هذا من خلال العمل الأمني–العسكري العملياتي للجزائر المكرس في الحدود الجنوبية، بالإضافة إلى الاهتمام الدبلوماسي الجزائري وعلى مستوى الخطابات السياسية الرسمية –(خطابات رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية وقائد أركان الجيش)– بمختلف مسائل الأمن في منطقة الساحل والقارة الإفريقية عموما فكلهذا التزاحم الدولي في المنطقة،والتقارير التي تعتبر الساحل أفغانستان ثانية (ساحلستان)، يبين بوضوح تزايد أهمية المنطقة الساحلية، وتأثيرها المباشر على أمن الجزائر، فبحدود من الجنوب الجزائري تزيد عن 4000 كلم جعل من الصعوبة بمكان مراقبتها، حيث إضافة لطول المسلك فإن المنطقة تتميز بصعوبة وقساوة الظروف المناخية، وكذا بنقص تجهيزات وعتاد المراقبة الملائم لرصد تحركات الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها .

المطلب الثاني : مجلس السلم والأمن الإفريقي ودوره في تكريس الأمن الجهوي.

ساهم ميلاد منظمة الإتحاد الإفريقي سنة 2002 بشكل كبير في إعادة رسم إستراتيجية القارة[1] في تحقيق الأمن والسلم في ربوعها، من خلال إعداد تصور جديد أُصطلح على تسميته بـ"الهندسة الإفريقية للسلم والأمن"، والتي تداعمت بجملة من الآليات الإقليمية المكلفة بتحديد ومعالجة التهديدات التي تخيم على أجواء السلم والاستقرار داخل القارة و خاصة بالدر جة الأولى منطقة الساحل الإفريقي.

[1] – أحطيبة محمد هيبة علي، "**دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27، عدد 3، 2011، ص 636.

وقد حملت هذه الهندسة بين طياتها عددا من الميكانيزمات التي تهدف إلى إدارة وتسوية النزاعات والوقاية منها .

حيث تبنت أول دورة عادية لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي، التي انعقدت في "دوربان" بجنوب إفريقيا سنة 2002 البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن ، الذي زوَّد المنظمة الإفريقية بهندسة شاملة لإحلال السلم والأمن بإفريقيا، وقد تم بلورته حسب نموذج مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة[1] .

كما إحتضنت الجزائر أشغال الملتقى الإقليمي حول الإرهاب والجريمة المنظمة بتاريخ 18 سبتمبر 2003، الذي رعته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الأنتربول"، وتم خلاله المصادقة على عدة توصيات تدعوا إلى تدعيم مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيزها في إطار تعاون دولي شامل، من خلال المطالبة بضرورة تبادل المعلومات حول النشاطات الإرهابية في إفريقيا، ووضع سياسة للوقاية من الإرهاب ومكافحته تتلاءم مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية للمنطقة .

وفي سنة 2004 تم انعقاد اجتماع حكومي بالجزائر تحت إشراف الإتحاد الإفريقي، وذلك لتقديم حوصلة تقييميه حول التطورات التي خصت مسار "المخطط الإفريقي للعمل"، والالتزامات الدولية الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب.

[1]–مؤسسة المنشورات العسكرية، "**رهانات السلم والأمن في إفريقيا: تقدم معتبر وجهود حثيثة**"، مجلة الجيش، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه، ع 607، فيفري 2014– ربيع الثاني 1435، ص 43.

وقد تم على هامش هذا الاجتماع تدشين "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" ومقره بالعاصمة الجزائر، ويعمل هذا المركز على تقديم دروس تكوينية في جميع المجالات التي لها علاقة بمكافحة الإرهاب، التحقيقات، تحليل الاستغلال العملياتي للمعلومات، كيفية التدخلات المسلحة الخاصة لاكتشاف المتفجرات، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، تكوين القضاة ورجال القانون وتخصيصهم في مجال مكافحة الإرهاب.

وقد توجت قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، المنعقد بنيروبي (كينيا)، يوم 2 سبتمبر 2014 بتوصية خاصة لإنشاء صندوق إفريقي لمكافحة الإرهاب، من شأنه تعزيز القدرات الإفريقية وتفعيل عمل الآليات التي سبق وضعها لمكافحة الإرهاب.

و خلاصة تعد مسألة التنمية حلقة هامة في مقاربة الجزائر الأمنية، والمتعلقة أساسا بالحرب على الإرهاب، والقضاء على الجريمة المنظمة، والتي تستثمر في الفقر والتهميش والتطرف.

منذ سنة 2010 عززت الجزائر مساعيها الدبلوماسية لتنسيق الجهود مع دول الجوار، خاصة دول الساحل لمحاربة الإرهاب، وفي هذا الإطار جاءت المبادرات العملياتية عبر الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تجسدت في مبادرة دول الميدان، والتي انبثقت عنها عدة أطر عسكرية وأمنية لمواجهة تنامي الحركات الإرهابية في المنطقة.

حيث كانت الجزائر سبّاقة للدعوة لمبادرات تهدف لتعزيز العمل الجماعي في مجلس السلم والأمن الإفريقي ، الإقليمي والدولي وتضافر الجهود بفضل تجربتها الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد إستطاع الجيش الوطني الشعبي أن ينشئ مع دول منطقة الساحل آليات عسكرية وأمنية على رأسها لجنة الأركان العملياتية المشتركة، تجسيدا لرؤية مشتركة لدول منطقة الساحل، والتي تدعمت بوحدة التنسيق والاتصال، فضلا عن مشاركة الجزائر كعضو فاعل في مبادرة(5+5) دفاع، وانضمامها للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

خلاصة الفصل الثالث :

إن البيئة الإقليمية والدولية تفرز تحديات كبيرة أمام دول الساحل الافريقي تتطلب تبني استراتيجيات و مبادرات اقليمية وجهوية لتكريس الامن الحهوي في منطقة الساحل من خلال ثنائية الامن والتنمية، في مجالي محاربة الإرهاب و إستنزاف الموارد والثروات الطبيعية من طرف القوى الكبرى وهذا لا يتم من خلال مبادرات افريقية – افريقية بعيدا عن التدخلات و الاملاءات الخارجية وتكثيف التعاون الفعال بين دول المنطقة ويبقي دور الريادي للجزائر كأنموذج للاحتذاء به لتكريس لأمن جهوي يخدم السلم والإستقرار في المنطقة.

إن المتتبع للأوضاع الداخلية السياسية والأمنية والإقتصادية لدول الساحل الأفريقي يجدها في غاية الخطورة نظرا لعدم الإستقرار السياسي ، إضافة إلى الأزمات والصراعات الأثنية ، وحالة الفوضى وغياب مفهوم الدولة الوطنية مثل أزمة الشرعية وأزمة العدالة التوزيعية ، وأزمة التغلغل ، بالإضافة لغياب مشاريع التنمية ، فأي تنمية لا يمكن أن تتم إلا عبر توفير الأمن والإستقرار من خلال تأسيس أمن جهوي بين دول المنطقة بعيدا عن إملاءات الدول الكبرى التي تجد من جغرافية وموقع المنطقة منطقة لتقاسم المصالح والموارد وخيرات هذه الدول من خلال خلق الثغرات وتنامي دور الإرهاب ونشر الخوف ، وهذا ما يعزز فرضيتنا حول أهمية الجيو. سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في تصور الدول الكبرى عبر خدمة مصالحها ، بالنفط والذهب إلى درجة تأهيلها في المستقبل القريب لتكون البديل المفضل عن الشرق الأوسط ، يجعل الدول الكبرى تدفع نحو بقاء الوضع الحالي (لا تهديد ولا هدوء) لسنوات قادمة حتى تضمن لنفسها موقع قدم هناك في القارة بأسرها ، وهكذا فإن دول الساحل بقدر ما هي مستهدفة في أمنها وثرواتها ستكون مقبلة على موجة من الإهتزازات الخطيرة ، إن كل ما سبق ذكره إنما هو محاولة لتوضيح الصورة في عقل الباحث عن التهديدات الخارجية والداخلية التي تواجه المنطقة ولهذا يجب على دول المنطقة ولدول الجوار وعلى رأسها الجزائر تبني مقاربة أمنية شاملة وتدعيمها في أرض الواقع .

الخاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها :

1) تقوم سياسة دول منطقة الساحل الإفريقي على جملة من المبادئ أهمها دعم الدولة الوطنية والوحدة الترابية ، وبناء تصور شامل يجمع بين الأمن والتنمية ودعم مساعي السلم والإستقرار ، وتعد الإعتبارات التاريخية والجغرافية دوافع أساسية لإهتمام .

2) إن معرفة كيفية صياغة النخب السياسية الأفريقية للمواقف والتوجهات الخارجية تبقى غامضة لإرتباطها بطبيعة النظم السياسية الأفريقية التي توصف بأنها أنظمة لبناء أمن أقليمي (جهوي) يصعب في ظلها الحصول على المعلومات اللازمة لتفسير سلوك معين خاصة في مجال السياسة الخارجية لدول الساحل.

3) ترجع أهمية منطقة الساحل الإفريقي في السياسات الإقليمية والدولية إلى موقعها الإستراتيجي ، فهي تحتل موقعا متوسطا بالنسبة إلى قارة إفريقيا ، وتعتبر حلقة وصل بين مختلف أجزائها ، فهي قريبة من منطقة شمال إفريقيا ذات الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية ، ويمكن من خلالها التحكم في مختلف الطرق البحرية كالمحيط الأطلسي والبحر الأحمر ، وذلك بسبب طبيعة موقعها بالنسبة إلى منطقتي غرب وشرق إفريقيا ، كما تعود أهمية منطقة الساحل الإفريقي إلى حجم الثروات التي تتوفر عليها ، لذلك فإن هذه الأهمية متعددة الجوانب للمنطقة جعلتها محل أطماع وتسابق بين الدول الكبرى لفرض السيطرة عليها أو إيجاد موطئ قدم بالقرب

منها ، ولذلك بتوظيف عامل الإرهاب ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 التي تعتبر متغيرًا مهما في المرحلة التي شهدتها هذه الدراسة.

4) تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور تجارية مهمة وحيوية خاصة بتوفرها على الموارد الطبيعية الضرورية لمختلف الصناعات ، كما تعتبر في الوقت نفسه منطقة عبور مهمة للتجارة غير الشرعية للجماعات الإجرامية ، خاصة في مجال المخدرات والسلاح والإتجار بالبشر ، كما تعتبر مستقرا آمنا للعديد من التنظيمات الإرهابية ، وذلك بحكم المساحات الصحراوية الشاسعة التي تغيب فيها الدولة.

5) تقوم الإستراتيجية الغربية في منطقة الساحل الإفريقي على توزيع الأدوار بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، في ظل تزايد التوافق والإنسجام الغربي حول إحتواء مد قوى منافسة لها في المنطقة كالصين واليابان وروسيا والهند، ويظهر الإختلاف بين سياستيهما في منطقة الساحل الإفريقي كون فرنسا تعتمد على سياسة التدخل ، في حين تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة التوغل ، أما التنافس بينهما فيدور حول من يستفيد أكثر من دون الإضرار بمصالح أي طرف.

6) لعبت الجزائر دور الوسيط في حل أزمة الطوارق بمنطقة الساحل الإفريقي تحت مبدأ الحفاظ على وحدة دول المنطقة ، إلا أن فشل جهود الوساطة راجع إلى تدخل

أطراف إقليمية كالمغرب ، وأطراف دولية كفرنسا التي توظف عامل الفوضى والتوتر لخدمة مصالحها.

7) لقد إستطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تحصل على إعتراف القوى الكبرى التي تمتلك مصالح متعددة بمنطقة الساحل الإفريقي بدور الجزائر وأحقيتها في إدارة أزمات الدول المجاورة إنطلاقا من موقعها الإستراتيجي وثقل مكانتها في العلاقات الإفريقية – الإفريقية وتجربتها الأمنية في محاربة الإرهاب ، وإنخراطها في أكثر من مسار ومخطط أطلسي لمواجهة الخطر العابر للأوطان والمساهمة في أمننة الساحل لما يمثله من موقع حساس ضمن الأمن الوطني الجزائري والمدرج في سياق مسار الأمن الإفريقي ككل والذي تعيره الجزائر الإهتمام الأقصى وتضعه فوق الحسابات الإستراتيجية.

8) تلعب الجزائر دورا جد مهم في منطقة الساحل بدليل الإحتكام إليها في كل مرة ينفجر فيها النزاع بين الطوارق والحكومة المالية ، إلا أن المجهودات التي تبذلها الجزائر في سبيل تطوير العلاقات مع دول الساحل الإفريقي تبقى غير كافية مقارنة مع التطورات والتحولات التي تشهدها هذه المنطقة ، وبالتالي وجب العناية أكثر بهذه المنطقة خاصة وأنها تمثل جزءا مهما من الحدود الجنوبية الجزائرية.

9) عملت الجزائر على تطوير منظومة العمل الأمني الإقليمي المشترك في منطقة الساحل الإفريقي بمحاولة وضع إستراتيجية متكاملة الأبعاد ، تنطلق من تجسيد مشروع الإتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، مع ضرورة تفعيل المؤسسات الأمنية المنبثقة عنها وعلى رأسها مجلس الأمن والسلم الإفريقي ، وذلك لتكريس وبناء الأمن الجهوي .

10) كما قمنا في نهاية هذه الدراسة بتقديم مجموعة من الإقتراحات التي يمكن من خلالها تفعيل منظومة الأمن الجهوي في منطقة الساحل الإفريقي تتمثل فيما يلي :

- إن من مصلحة الجزائر أن تكون منطقة الساحل الإفريقي مستقرة وآمنة ، ولذلك عليها إنتهاج سياسة فعالة في المنطقة ليس فقط لتهدئة التوترات بها خاصة شمال مالي والنيجر والسودان وموريتانيا ، وإنما لإيجاد تسوية شاملة ونهائية لمشاكل المنطقة من خلال مواصلة جهود الوساطة من أجل تحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة في المناطق المعروفة بهشاشتها الأمنية والإقتصادية.
- وضع سياسة إقليمية موحدة لدول الساحل الإفريقي عن طريق وضع إستراتيجية دفاعية وسياسية موحدة ، وإبعاد الصراع الدولي خارج المنطقة عن طريق العمل على تطوير القوات المسلحة لكل دولة من دول الساحل الإفريقي عبر تنمية روح

التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات العسكرية ، وذلك لإرتباط مصالحها الأمنية بفعل عاملي الجغرافية والتاريخ ، وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية شاملة وموحدة.

- إن تشعب مشكلات الساحل الإفريقي وتعقيداتها تستدعي تبني مقاربة شاملة ودقيقة للأزمات التي تعرفها المنطقة ، والتخلي عن الحلول الجزئية والترقيعية ، كما يجب أن تقوم هذه المقاربة على التنسيق في العمل ، وتوحيد الرؤى وتجميع الوسائل ، والإجماع في القرار ، والإنتقال أكثر نحو الفعل والتطبيق ، والخروج من دائرة الكلام والتوصيات حتى تكون في مستوى التحديات ، وقبل كل ذلك يجب توفر إرادة سياسية حقيقية لدى دول منطقة الساحل الإفريقي.
- مزاوجة الحل الأمني بالحل الإقتصادي والإجتماعي والسياسي ، فالحل الأمني على أهميته ، لا يكفي وحده لإيجاد حلول جذرية لمشاكل المنطقة ، بل يتطلب جهودا على كافة المستويات الأخرى كبعث مشاريع التنمية ، للتخفيض من نسب الفقر والبطالة ، وإطلاق الحريات ، وفتح المجال أمام المشاركة السياسية.
- تفعيل مبادرة النيباد – الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، بإعتبارها مبادرة شاملة قوامها الحكم الراشد ، وتحقيق الأمن والإستقرار ، ويتطلب ذلك توفر الإرادة السياسية في تغليب المصلحة الجماعية على المصالح القطرية المجزأة.

- تفعيل قيادة الأركان المشتركة لدول الساحل الإفريقي من الناحية العملياتية ، ومن حيث التجهيزات العسكرية ، بحيث تصبح القوة الإقليمية الوحيدة المخولة للتدخل العسكري في المنطقة ، وهو ما يعني غلق الطريق أمام أي تدخل أجنبي مهما كان مبرره ، ومن الأفضل أن يتم تنشيطها في إطار الاتحاد الإفريقي ، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة ، لإصباغ شرعية أكثر على أعمالها.
- إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الكبرى ، وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لإستئثارها بالسيطرة على دواليب المؤسسات الدولية شرط أن تقوم هذه العلاقات على أساس التعاون المثمر وليس العمالة ، مع رفض أي علاقة تقوم على أساس الإملاءات التي تتعارض مع توجهات السياسة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ، إضافة إلى الدعوة إلى تفعيل الأطر المؤسساتية الدولية ، كالأمم المتحدة من خلال تقديم مشاريع إصلاح مدروسة قد تلقي دعما دوليا ، وهو ما سيعمل على تعزيز مكانة الجزائر على مستوى النظام الدولي.
- إدراك أبعاد الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي ، والتي تتناقض مع المقاربة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ، وبالتحديد في مسألة دفع الفدية التي تواصل فرنسا العمل بها رغم صدور لائحة أممية تجرمها.

- إدراك خطر التغلغل الإسرائيلي في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في حالة إستعمال الأداة الإقتصادية للدخول إلى المنطقة وملء الفراغ الناتج عن غياب مشاريع تنموية لصالح المنطقة لذلك على السياسة الجزائرية أن تكون السباقة إلى تبني مبادرات تنموية في المنطقة لغلق الطريق أمام أي توغل إسرائيلي.
- إن أمن الجزائر لا يمكن أن يصنعه لها أحد ، وإنما تصنعه هي لنفسها ، عبر البحث عن كل السبل والوسائل المتاحة والممكنة من أجل توفيره لأفرادها ومؤسساتها بشكل يحفظ لها كيانها وسيادتها الداخلية ، ويحفظ لها مكانتها داخل المحيط والدائرة الإقليمية التي تنتمي إليها ، ويكسبها إحتراما دوليا ، ويتطلب ذلك يقظة داخلية ، وتنسيقا وتعاونا إقليميا ، وتبني مقاربة شاملة في التعاطي مع أزمات المنطقة ومعالجتها بأقوى البدائل المطروحة لإحتواء مكونات الأزمة ، وتجنيب المنطقة كل تداعياتها السلبية على كافة المستويات الأمنية والسياسية والإقتصادية.

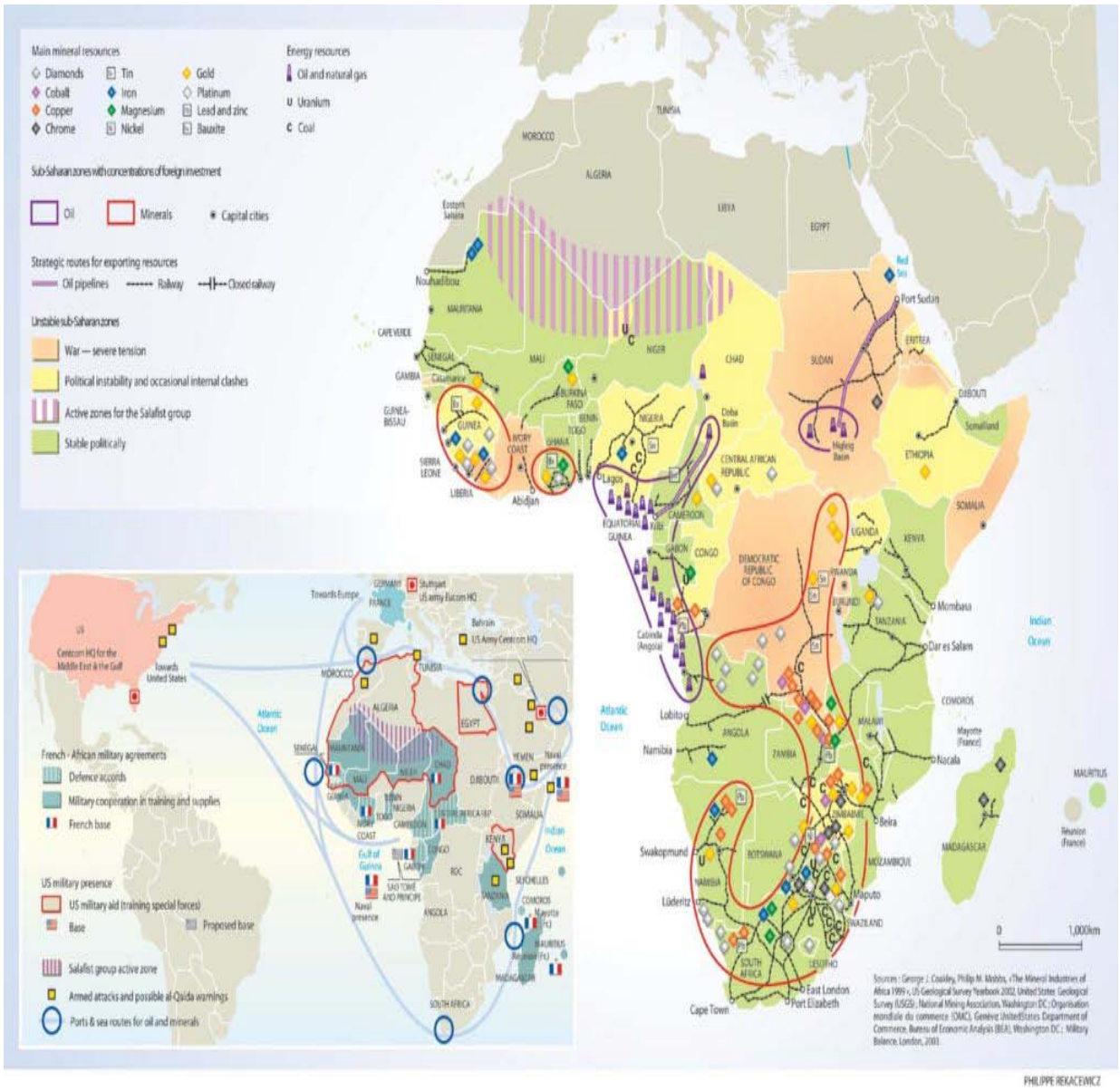

خارطة لتوزع المعادن والثروات في القارة الإفريقية من موقع geoafricasciences.org

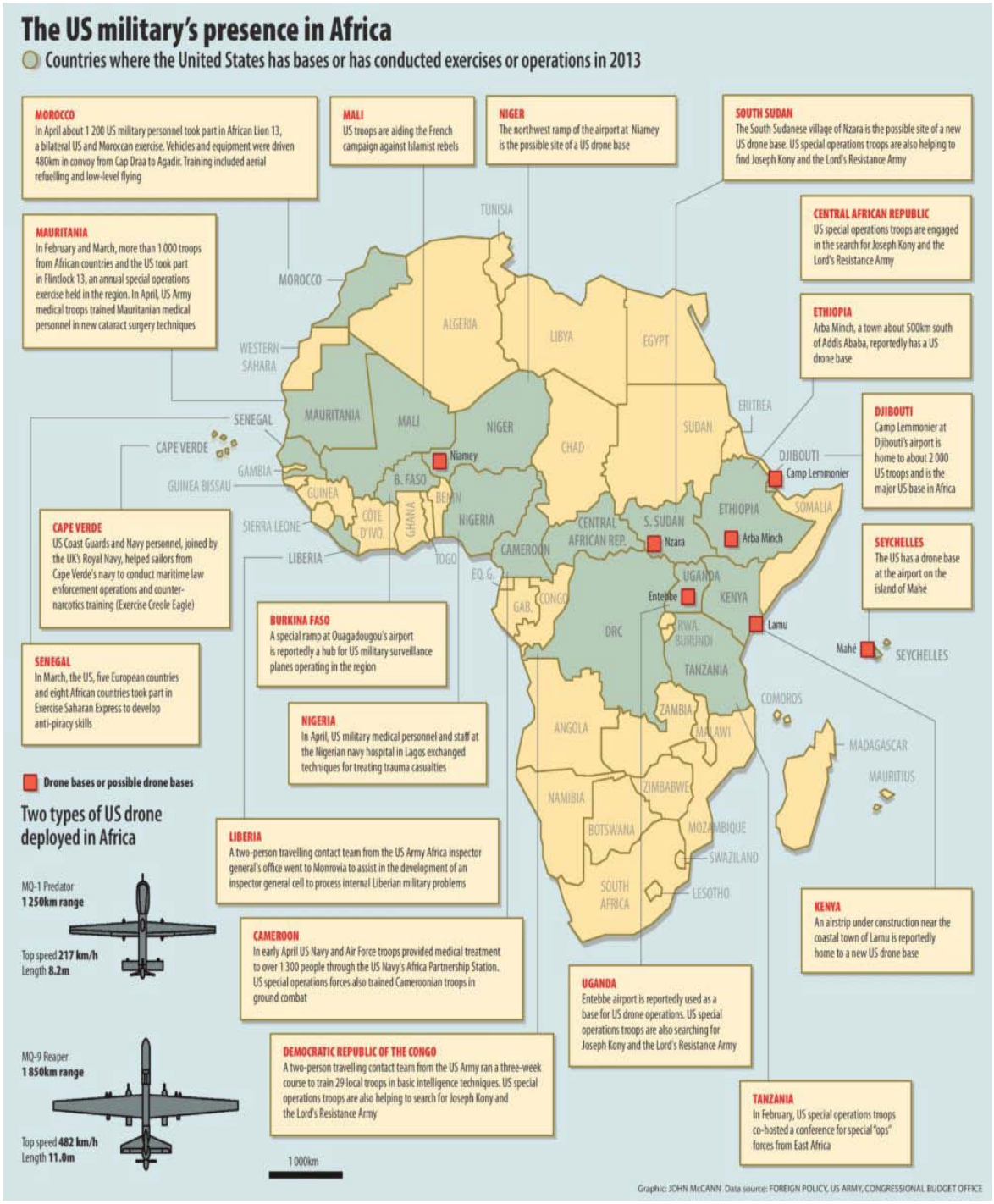

مصدر الخارطة: موقع mg.co.za حول التواجد العسكري الأمريكي في قارة أفريقيا عام 2013

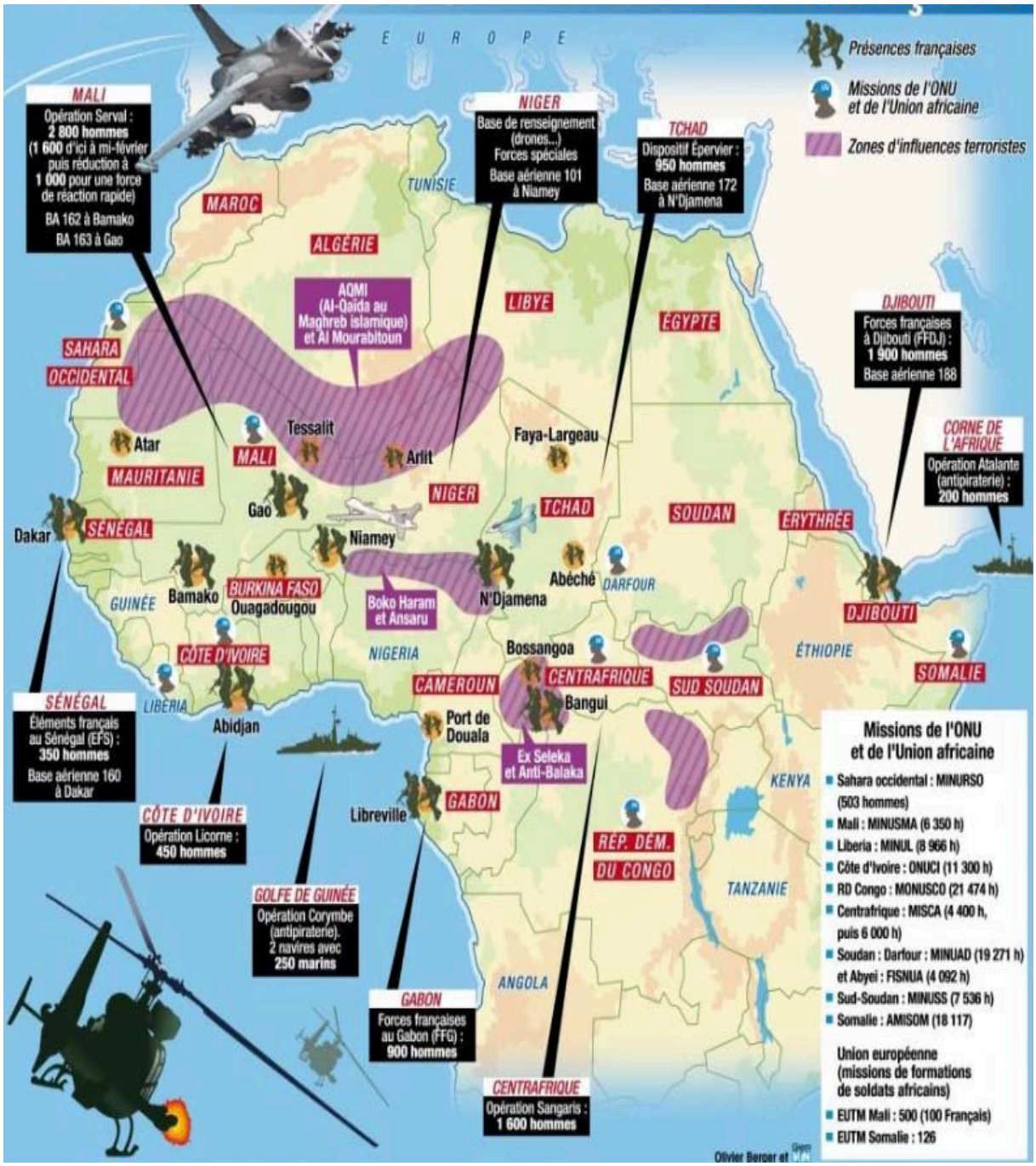

مصدر الخارطة: موقعsiliconafrica.com ، توضح التواجد العسكري الفرنسي بمنطقة الساحل الأفريقي.

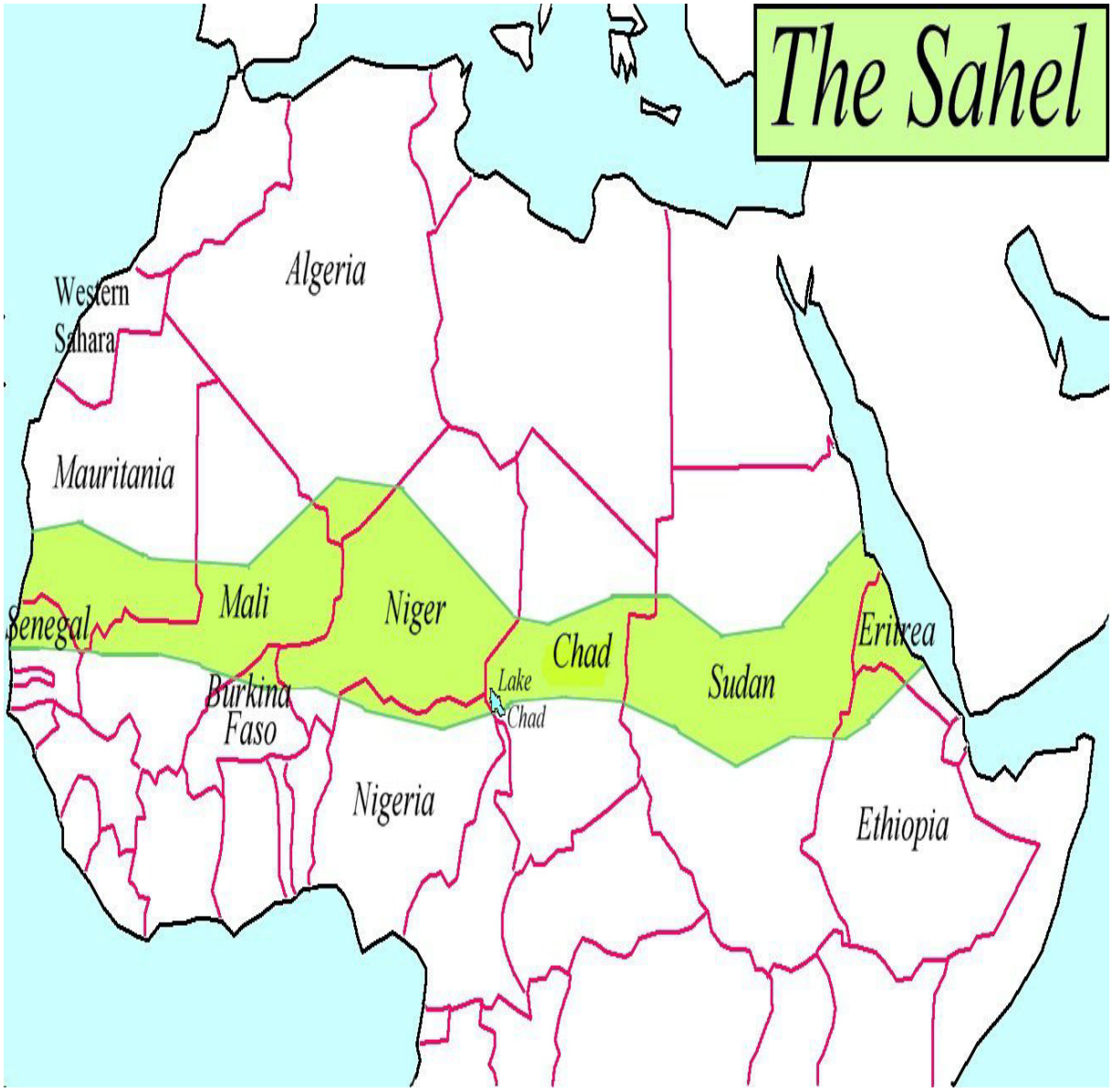

دول الساحل الإفريقي http://www.almrsal.com/post/330585/sahel-map